جـامعة عـبد الحميـد إبن باديـس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسيـة



مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دبلوماسية وتعاون دولي

الإستراتيجية الأمريكية تجاه الساحل الإفريقي بعد الحرب الباردة

من إعداد الطالب:
- هواري ربيع

تحت إشراف الأستاذ:
- بن فريحة رشيد

أعضاء لجنة المناقشة:

....

....

....

....

السنـــة الجامعيـــة:

1434- 1435هـ/ 2014- 2015




كلمة شكر

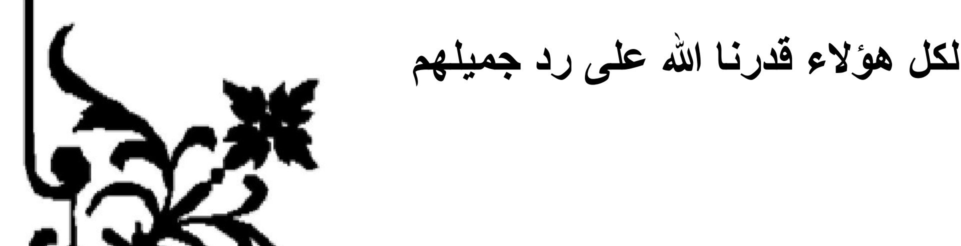
جزيل الشكر وكثير الحمد وأعظم الثناء لله جل جلاله على توفيقه إياي لإنجاز هذا العمل المتواضع طمعا في المزيد بمشيئته لقوله تعالى (ولئن شكرتم لأزيدنكم). ومصداقا لقوله عليه السلام "من أسدى إليكم معروفا فكافؤه فإن لم تجدوا فدعوا له".

أقدم شكري الجزيل إلى أستاذي الفاضل المؤطر: الأستاذ الدكتور بن فريحة رشيد على قبوله الإشراف على هذه المذكرة فله منى أصدق التحيات.

وأثني بجميل بالشكر والعرفان لهيئة التدريس بقسم العلوم السياسية لما بذلوه من مجهودات أثناء الدراسة النظرية للتأطير المحكم لدفعة "دبلوماسية وتعاون دولي" وإلى كل من جمعتني بهم حلقة العلم وظلت ذاكرتي تحفظ لهم قبسا من نور علمهم ورفيع أخلاقهم وعلى رأسهم الدكتور عبد العالي عبد القادر وأستاذ محمد حسن دواجي وأستاذ بلية الحبيب وكل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية

وأختم شكري بأجل تقدير إلى لجنة المناقشة التي تكبدت عناء ومشقة تقويم وتقييم هذا العمل فجزاها الله عني كل خير وإلى كافة الأساتذة والطاقم الإداري الساهرين على إدارة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عبد الحميد ابن باديس على أحسن وجه.

لكل هؤلاء قدرنا الله على رد جميلهم







إهداء

أهـدي ثمـرة عملـي هـذا:

إلـى كل من ضحوا بأرواحهم في سبيل تحرير هذا الوطن.

إلـى من قال جـل جلالـه فيهما:

(واخفض لهمـا جنـاح الذل مـن الرحمـة وقل رب ارحمهمـا كما ربياني صغيـرا)

سورة الإسراء الأية24

إلـى جميع أفراد عائلتي وأبنـائهم

إلـى كافة المعلمين والأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم في مساري العلمي.

إلـى كل زملاء الدراسة بجـامعة مـولاي الطاهر و جامعة عبد الحميد ابن باديس.

إلـى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

أهـدي هـذا العمـل المتواضع وفـاء وحبـا.

هـواري ربيـع





مقدمة

لقد كان لتفكك الاتحاد السوفيتي وانهياره مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين جملة من الإنعكاسات شديدة العمق والتأثير على مستوى الدولي والإقليمي أفرزت مجموعة من التحولات ولا سيما على مستوى التوازن الاستراتيجي الذي كان بين المعسكرين الشرقي والغربي خلال الحرب الباردة والذي عصف بمبدأ توازن القوى في العلاقات الدولية ونظام الثنائية القطبية "Bipolar System" الذي عمر لفترة تزيد عن أربعة عقود، وأعلن بدلا من ذالك عن نظام الأحادية القطبية ونظام عالمي جديد تهيمن عليه قوة دولية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وذالك قصد إعادة ترتيب وصياغة أوضاع العالم السياسي بحكم ما تمتلكه من تجميع فريد "Unique Combination" لمقومات القوة الشاملة بأبعادها العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والذهنية الإستراتيجية قد تفتقدها كثير من القوى الدولية، فضلا على بروز العديد من قضايا والمفاهيم التي تعدت الحدود التقليدية للدول، والتي نجد في مقدمتها الهجرة السرية المخدرات، الإرهاب، الجريمة المنظمة النزاعات الإثنية...إلخ.

وبالرغم من كل هذه المخرجات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، إلا أنها لم تؤثر على توجهات الإستراتيجية الأمريكية باعتبارها القوة المهيمنة والقطب الأوحد الذي ظهر بعد نهاية الحرب الباردة لذلك نجد دوائر القرار الأمريكية المتخصصة في حقل العلاقات الدولية قد وجدت نفسها في جدل حول الإستراتيجية الدولية الواجب انتهاجها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من اجل توجيه سياساتها وفرض هيمنتها، وذالك بسبب عدم وجود عدو جديد لها على غرار الاتحاد السوفييتي سابقا.

إلا ما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي طالت برجي التجارة العالمي بنيويورك ومبنى البنتاغون بواشنطن شكلت منعرجا هاما في توجهات الإستراتيجية الأمريكية، حيث أضحت هذه الأخيرة تتخذ من مسالة الأمن القومي مبررا في توجيه مختلف تدخلاتها ولا سيما محاربة الإرهاب ووضعه كذريعة للتدخل في الشؤون الدولية، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في خريطة مصالحها الحيوية العالمية والإقليمية المندرجة ضمن ممارسة الضبط الاستراتيجي "Stratégie Control" لبيئة عالمية جيوسياسية* وجيوإستراتيجية الجديدة.

* مفهوم الجيوسياسية: بلغة مبسطة بأنها تعني السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الدولة الوصول إليه إذ أن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعبا فعالا في أوسع مساحة ممكنة من الكرة الأرضية.

وضمن هذا السياق يأتي الإهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي الذي أصبح من أولويات الأجندة الأمريكية خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001، علما أن هذه الأخيرة كانت بعيدة عن مجمل الحسابات الأمريكية ولا حتى الدولية منها، باستثناء بعض الإهتمام المنقوص من طرف فرنسا باعتبارها صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة المندرج ضمن المنظور الأبوي تجاه القارة.

1- التعريف بالموضوع:

إن القارة الإفريقية كانت من بين المناطق المهمشة على مختلف المجلات سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو حتى الاستراتيجي خصوصا الفترة التي سبقت الحرب الباردة وأثناءها، ولكن بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 أصبحت القارة بالصفة عامة والساحل الافريقي على وجه الخصوص من بين أهم المناطق إستراتيجية في العالم وضمن أجندة أغلب القوى الدولية على غرار الولايات و الصين وفرنسا.

فالساحل الافريقي يشكل المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء،كونه يمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا شاملة السودان، التشاد، النيجر، مالي موريتانيا والسنغال، وكثيرا ما يتم لحسابات اقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو، نيجيريا وجزر الرأس الأخضر كما..." يمكن تعريف الساحل الإفريقي بقوس الأزمات إنطلاق من الأزمات الإثنية المستعصية بالسودان(جنوب السودان، دارفور) مرورا بالتشاد ووصولا إلى الشروخات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر مالي وموريتانيا"، فضلا على احتياطاته الضخمة من النفط التي أكدتها بعض التقارير الأمريكية أنه سيكون المنافس الأول للنفط في منطقة الخليج العربي لتمتعه بامتيازات جد كبيرة.

ومن نافلة القول فإن المنطقة تشهد تدهورا كبير و أخص بالذكر الصعيد الأمني نظرا لما تعانيه من إرهاب وإنتشار للجريمة المنظمة بمختلف أنواعها، وهذا ما يجعلها- وبإمتياز- مصدر تهديد للأمن الإقليمي والدولي معا، الامر الذي انتهى بها الان تصبح اهتمام دولي مشترك وواسع النطاق واسع في الفترة الأخيرة ولا سيما من طرف الولايات المتحدة.

2- أهمية وأهداف الدراسة:

تكتسي الإستراتيجية الأمريكية أهمية بالغة إذ أصبحت من بين المواضيع الهامة جدا في الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية ضمن حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وعليه ستحاول هذه الدراسة كشف النقاب عن مختلف التوجهات الأمريكية بعد الحرب الباردة وخاصة

بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 ومدى تأثيرها على مختلف أهدافها الإستراتيجية؟، أم أن تلك الأحداث كانت مجرد فرصة من أجل تطبيقها على أرض الواقع، لأن الأهداف الأمريكية هي أهداف أزلية مرتبطة بالدرجة الأولى بالحفاظ على الهيمنة الأمريكية، وليست مقتصرة على حدث معين، أو بإدارة معينة.

إن هذه الأهمية المتزايدة للإستراتيجية الأمريكية من شأنها أن تفضي إلى تعدد الأهداف المرتبطة بها وتكمن هذه الأهداف في محاولة تحليل أهم العوامل والأسباب التي ثمنت منطقة الساحل الافريقي وجعلتها في أجندة الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا على محاولة إبراز معالم التحولات الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بغية توضيح ما تخطط له أمريكا من وراء هذا الاهتمام بالمنطقة.

3- مبررات اختار الموضوع:

يعود سبب إختيار الباحث للظاهرة محل الدراسة إلى تضافر جملة من الإعتبارات تتراوح بين مبررات موضوعية متعلقة بموضوع البحث وأخرى ذاتية متعلقة بذات الباحث وفقا لمايلي:

أ- الموضوعية: تكمن هذه الأخيرة في طبيعة التحولات السياسية التي عرفتها الاستراتيجية الامريكية خاصة ما تعلق منها بالمنطقة الساحل الافريقي ومحاولة تتبع ورصد أهم الأحداث والعوامل التي وضعتها ضمن اولوياتها الإستراتيجية في فترة ما بعد الحرب الباردة، و السبب الثاني هو أن هذا الموضوع أصبح يلقى اهتمام كبير من طرف الأوساط الأكاديمية.

ب- الذاتية: ان انتماء الباحث إلى القارة الإفريقية جعله شديد الاهتمام بالتحولات التي تشهدها القارة ولاسيما بعد تزايد الاهتمام الأمريكي والدولي معا بالقارة ككل وليس الساحل فقط، فضلا على معرفة الأهداف غير المعلنة بالنسبة للطرف الأمريكي من وراء سعيه نحو تمتين علاقاته بالقارة الإفريقية من جهة ومن جهة اخرى معرفة مدى إدراك قادة الدول الإفريقية لحقيقة التغلغل الأمريكي في القارة على اعتبار أن أمريكا تسعى منذ وجودها إلى الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والقومية بغض النظر عن الطرق والأساليب المنتهجة في ذالك.

4- أدبيات الدراسة:

بالرجوع إلى الأدبيات السابقة، فقد لاحظنا أن أغلب الدراسات التي تناول الإستراتيجية الأمريكية اتجاه إفريقيا سواء باللغة العربية أو الأجنبية هي متنوعة من حيث المصادر، غير أن المعالجة المتواضعة في تناول هذا الموضوع لا تعدوا أن تكون إلا جزءا يسيرا مقارنة بحجم الدراسات

التي حظي بها عالم الإستراتيجية الأمريكية، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال رصد كل تلك الدراسات لكن حسبنا في ذالك أن نشير جانب يسر منها.

دراسة للباحثة ودكتورة عبير بيسوني الموسومة بعنوان **"السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين "**[1] حيث قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، وفق دراسة نظرية وتطبيقية للموضوع ففي الفصل الأول تناولت التطور التاريخي ومحددات السياسة الخارجية الأمريكية ليتناول الفصل الثاني إستراتيجية إدارة اوباما مع ذكر أهم مواطن التجديد فيها لتنهي الدراسة بالفصل الثالث الذي تناول ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في بعض المناطق على غرار العالم العربي والقارة الإفريقية ومنطقة وسط أسيا وأوربا.

دراسة للباحثة اميمة عبد اللطيف الموسومة بعنوان **"المحافظون الجدد قراءة في خرائط الفكر والحركة**[2]**"** حيث تناولت من خلال دراستها استكشاف لخرائط وفكر الحركة المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها بالسياسات الاستعمارية الجديدة للوبي الصهيوني للولايات المتحدة وعلاقة كل هذا بالمنطقة العربية خاصة فلسطين والعراق ولبنان وسوريا.

دراسة للأستاذ ياسر أبو الحسن بعنوان **"صراع القوى العظمى على الموارد في إفريقيا: نموذج التنافس الأمريكي الصيني"**[3] حيث تناول في دراسته صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا – وركزت على الصراع الصيني الأمريكي على موارد السودان، بدأت الدراسة باستعراض طبيعة الموارد في إفريقيا ثم استعرضت الهيمنة الأمريكية على إفريقيا في ظل النظام الدولي الجديد والرؤية الأمريكية لإفريقيا بعد سقوط المعسكر الاشتراكي الشرقي وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م والاهتمام الصيني بإفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات الأمريكية، وختم البحث باستعراض التنافس الأمريكي – الصيني على الموارد في السودان.

---

[1] عبير بيسوني عرفة علي رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين**، ط 1، القاهرة: دار النهضة للنشر 2011.

[2] أميمة عبد اللطيف، **المحافظون الجدد قراءة في خرائط الفكر والحركة**، ط 1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003.

[3] ياسر أبو حسن، "صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا: نموذج تنافس الأمريكي الصيني على السودان "، في: المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، متوفر على الرابط التالي:

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=161:-sudan-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7". (2014/04/20).

دراسة للأستاذ ساحل مخلوف بعنوان **"الأزمة المعقدة في الساحل الافريقي"**[1] حيث قسمت هذه الدراسة لثلاث محاور، بدأ دراسته بالقراءة إستراتجية شاملة لخلفيات و حيثيات الأزمة في الساحل الإفريقي، ثم وضح تعدد المقاربات وتداخل الفواعل وتفاقم تداعيات الأزمة في الساحل الإفريقي وختم دراسته بالسيناريوهات تطور الأزمة في الساحل الافريقي.

دراسة للأستاذ جميل محمود مصعب والموسومة بعنوان **" تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية"**[2] حيث تناول في دراسته السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا في ظل الحرب الباردة أين كان المنافس الرئيسي هو الاتحاد السوفييتي، مبرزا أهم الوسائل والآليات التي استخدمتها الولايات خلال تلك الفترة من تحقيق أهدافها، ثم انتقل الكاتب للحديث عن السياسة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتغير الأوضاع الدولية، مع تناول أهم القوى الدولية المنافسة لها في المنطقة على غرار فرنسا وإسرائيل ذكر أيضا أهم التحديات التي واجهت السياسة الأمريكية في المنطقة.

5- إشكالية الدراسة:

عرفت القارة الإفريقية ولا سيما منطقة الساحل منها تهميشا من قبل المجتمع الدولي لعدة عقود ولكن سرعان ما تغير الوضع من خلال ظهور مجموعة من التحولات على مستوى النظام الدولي والإقليمي وذالك بسبب المخرجات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وخاصة بروز أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي صعدت من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة الساحل الافريقي، وأصبحت مجالا حيويا للتنافس القوى الدولية، انطلاقا من الطرح السابق نستنتج إشكالية الدراسة والتي أتى في محتواها مايلي:

ما هي أبـرز العوامل التـي دفعت بالولايات المتحـدة للاهتمام بالمنطقة الساحل الإفـريقـي بعد الحرب الباردة؟ وبصيغة أخرى إلى أي مدى أصبحت منطقة الساحل تؤثر على التوجهات الإستراتيجية الأمريكية؟.

[1] ساحل مخلوف، " الأزمة المعقدة في الساحل الإفريقي "، متوفر على الرابط التالي: http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/seminaires/archive/facult%C3%A9-de-droit-et-des-sciences-politiques/63"،(2014/05/02).

[2] جميل مصعب محمود، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2005.

انطلاقا من هذه الإشكالية المحورية يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية لتحليل وفهم أدق للموضوع:

- ما طبيعة المقومات التي ثمنت قيمة الساحل الافريقي ؟.
- ما هي مكانة الإستراتيجية التي أصبح يحتلها الساحل الافريقي في أجندة الأمريكية؟.
- هل التوجه الأمريكي لساحل الافريقي ناجم عن تدهور أمنها القومي؟ أم تكريس لنفوذها الدولي؟.
- ما هي الآليات المنتهجة والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها في المنطقة؟.

6- فرضيات الدراسة:

- يرجع الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الافريقي لتوفر جملة من مؤشرات النفطية الضخمة.
- يرتهن زيادة التوجه الأمريكي نحو المنطقة بتصعيد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل وإمكانية توسعها إقليميا ودوليا.
- ترتبط مقومات الساحل الافريقي الجيوستراتيجية لتوسطه منطقتي خليج غينيا و المغرب العربي.
- اتبعت الولايات المتحدة آليات سياسية واقتصادية ولكن عسكرية بالدرجة أولى من اجل تحقيق مصالحها.
- يشكل الدور الفرنسي وصعود الصيني أهم التحديات التي تواجه الإستراتيجية الأمريكية لبسط هيمنتها على المنطقة.

7- مجال الدراسة:

يتحدد الموضوع المتضمن الإستراتيجية الأمريكية تجاه الساحل الافريقي زمانا ومكانا في الآتي:

أ- **الإطار الزماني:** إن العلاقات الأمريكية مع القارة الإفريقية عموما ومع دول الساحل الإفريقي خصوصا لم تعرف تطورا ملحوظا إلا بعد الحرب الباردة وخاصة بعد أحداث الحادي من عشر سبتمبر 2001 فان الإستراتيجية الأمريكية تجاه الساحل الإفريقي ستكون ضمن هذه الفترة.

ب- **الإطار المكاني:** وهي تندرج ضمن دراسات المناطق، حيث هناك عدة دراسات التي حددت منطقة الساحل الافريقي وفيها اختلاف حول الدول التي تضمها المنطقة إلا أن اغلب الدراسات حدد منطقة الساحل الافريقي في ثماني دول وهي موريتانيا، مالي، النيجر، التشاد السودان، شمال نيجيريا، بوركينافاسو، السينغال.

8- مناهج الدراسة:

تفترض منهجية التحليل السياسي أنه لا يمكن لأي باحث كشف جوانب الظاهرة محل الدراسة بمعزل عن تضافر مجموعة من المناهج والمداخل النظرية المفسرة لذالك في إطار ما يعرف "بالتكامل المنهجي"، ومن جهة أخرى إذا كان للمناهج والأطر النظرية منطقها في تناول الظواهر، فإن للظاهرة في حد ذاتها منطقها الخاص وهذا ما يستوجب أن يكون هناك تكافؤ منهجي بين المنهج والظاهرة محل الدراسة بالرجوع إلى موضوع الدراسة فان المناهج المستخدمة في الدراسة هي كتالي:

ت- المنهج التاريخي:

يتمتع المنهج التاريخي بقدرة تفسيرية عالية إذ يولي للزمن دورا بارزا في كشف أنواع المعرفة العلمية وذالك بتسليط الضوء على القوانين والعلاقات السببية التي تحكم ميلاد الظاهرة وتطورها أو اندثارها.[1] وعليه فإن في هذه الدراسة لابد من تتبع التطورات الإستراتيجية الأمريكية عبر مختلف المراحل الزمنية إبتداءا بفترة الحرب الباردة وإلى غاية ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 من اجل التعرف على أهم التغيرات التي طرأت على هذه التوجهات الخارجية.

ث- منهج دراسة حالة:

الارتباطات السببية لإعطاء فهم معمق للحالة أي الوصف المكثف **thick description** [2] ومنه الوصول لتعميمات متعلقة بالوحدة تكمن أهمية منهج "دراسة حالة" **case study** في الجانب التطبيقي إذ يتجه نحو جمع البيانات العلمية المتعلقة بالحالة المدروسة سواء كانت فردا أو نظاما وذالك بالتركيز على مرحلة معينة منها أو بتتبع جميع مراحلها بغية إبراز المدروسة.

وعليه استخدم هذا المنهج لجمع المعلومات حول الإستراتيجية الأمريكية لكشف الارتباطات السببية التي كانت وراء توجهها إلى منطقة الساحل الافريقي، إلا أنه كان التركيز على فترة ما بعد الحرب الباردة إلى غاية يومنا هذا، كونها شكلت الإطار الملائم لكشف التطور الذي شهدته الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة.

ج- المنهج المقارن:

تقوم المقارنة في العلوم الاجتماعية مقام التجربة في العلوم الطبيعية ونعني بذالك النشاط الفكري الذي يستهدف رصد عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر التي تجرى عليها المقارنة وفي

---

[1] يقول في هذا السياق "بولين يونج" إننا في البحث الاجتماعي نتعقب التطور التاريخي لإعادة بناء العمليات الاجتماعية ... والوصول إلى وضع القوانين العامة المتعلق بالسلوك الإنساني والنظم الاجتماعية. أنظر:- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات**، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات جامعية،1997، ص.56.

[2]- عبد القادر عبد العالي، **"محاضرات في منهجية العلوم الاجتماعية"**، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية علوم سياسية، جامعة سعيدة: قسم العلوم السياسية، 2009-2010، ص.41.

هذا السياق يقول "ستيوارت ميل" المقارنة هي دراسة الظواهر المتشابهة في المجتمعات المختلفة أو هي ذالك التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"[1].

تم توظيف المنهج المقارن عند مقارنة بين توجهات الأمريكية الواقعية والليبرالية وأنصار النزعة الانعزالية والتدخلية وكذالك مقارنة الآليات التي انتهجت من طرف الولايات والقوى الدولية المنافسة من اجل تحقيق مصالحها في المنطقة.

ح- المنهج الإحصائي:

إتخذت العديد من العلوم الاجتماعية هذا المنهج أساسا لها في البحث العلمي ولقد إستطاعة العلوم السياسية بفضل حقل السياسات المقارنة في المرحلة السلوكية محاكات المدرسة الوضعية التجريبية وذالك من خلال تكميم الظاهرة السياسية فيما عرف بالدراسات الكمية حيث لم يشذ علماء السياسية عن إستخدام الدوال الرياضية والإحتمالات في أبحاثهم قصد إخضاعها للقياس.

فالمنهج الإحصائي هو أحد أساليب جمع البيانات حول الظواهر المختلفة لإثبات الحقائق العلمية المتصلة بها عبر التعبير الرقمي والإستنتاج المنطقي القائم أساسا على جمع البيانات ومراجعتها وتبويبها وتصنيفها ثم تحليلها وتصنيفها[2] لأجل الإستدلال على وجود علاقات بين الظواهر خصوصا العلاقات الإرتباطية بين المتغيرات، ولم تشذ الدراسة عن استخدام هذا المنهج في جمع كل البيانات الإحصائية المتعلقة بالنسب الصادرات والواردات، ومعدلات النمو الاقتصادي وحجم الإنفاقات العسكرية وبعض المؤشرات المتعلقة بالعلاقات التجارية بين الطرفين.

9- الإطار المفاهيمي للدراسة:

الإستراتيجية: الكلمة أصلها **(Strategeos)** يونانية، وتعني فن قيادة وإدارة الجيش، ومصطلح الإستراتيجية أصله عسكري، وتاريخيا ارتبط لفظ الإستراتيجية بفن الحرب وإدارتها، وجميع تعاريف الإستراتيجية القديمة كانت تصب في منظور العمليات العسكرية، ومنها: كارفون كلازوفيتز: (فن إعداد ووضع الخطط العامة للحرب)، وفيل: (هي فن وضع القوات في ميدان المعركة في المكان المرغوب) الجنرال البروسي مولتك: (إجراءات عملية ملائمة للوسائل الموضوعة تحت سيطرة القائد في سبيل تحقيق هدف محدد) والجنرال أندريه بوفر: (فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف سياسية). ونيكولا ميكافيلي في كتابه "فن الحرب" (أصبح مفهوم الإستراتيجية

---

[1] محمد نصر عارف، **إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**، ط 1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص ص.93-94.

[2] محمد كلاس، **محاضرات في الإحصاء الكمي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص.07.

يعني الحرب لتحقيق مصالح الأمة)، وليدل هارت: (هي فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية).[1]

Stratos : ونعني به الجيش أو الجيوش في حالة حرب أي الجيوش التي تعسكر في منطقة ما، Agein : ونعني بها الدفع إلى الأمام، وتركيب الجزئين يعطينا مفهوم لغوي يتمثل في الجيش الذي تدفع به إلى الأمام، كما يرجع العديد من المفكرين أصل كلمة إستراتيجية إلى الكلمة اليونانية « stratégos » التي تعني الأمن العسكري في عهد الديمقراطية اليونانية.[2]

من الواضح أن القاسم المشترك بين التعريفات المختلفة للإستراتيجية على أنها فن وعلم يتصرف إلى الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق هدف السياسة الذي يتعذر تنفيذه من غير هذا السبيل.

يلاحظ أن جميع التعاريف أعلاه ضيقت نطاق تعريف الإستراتيجية ومفهومها، وربطته بالعمليات العسكرية، وأظهرت أن الأسلوب الأمثل لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الوطنية هو الحرب. بمعنى أن منبع التعريف ومفهومه وطبيعته وإطاره يختص ويقتصر على الإستراتيجية العسكرية في مفهومها الشامل وليست الإستراتيجية الوطنية التي تمثل القوة العسكرية إحدى أدوات القوة الوطنية.

الفهم المعاصر ابتعد عن هذا المفهوم وأعطاه شمولية ومساحة أوسع وأخرجه من ثوبه العسكري ووظفه في جميع مناحي الحياة، لأهمية هذا العلم وضرورته. ومن أبسط تعاريف الإستراتيجية اليوم: هي عملية اختيار أفضل الوسائل لتحقيق أهداف الدولة.

الجيوستراتيجية: هناك خلط لدى الكثيرين بين الجيوستراتيجية والإستراتيجية والجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية، كما أن تعريف الجيوستراتيجية قليل جد في المرجعيات العربية، عرفها أمين: (بأنها التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية، من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية)، وأضاف: (أن الجيوستراتيجية تبحث في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية، سواء في الحرب أو السلم، فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة، وهي: الموقع، والحجم والشكل

---

[1] سعود عابد، الفرق بين الإستراتيجية والجيوإستراتيجية "، متوفر على الرابط التالي:http://www.alriyadh.com:8080/509799" (2014/05/05

[2] صلاح نيوف، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**، الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008، ص 3.

والاتصال بالبحر، والحدود، والعلاقة بالمحيط، والطبوغرافيا، والمناخ، والموارد، والسكان)، أما عدنان يقول: إن مصطلح الجيوستراتيجية يعني: (دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية).

الفرق بين الإستراتيجية وجيوإستراتيجية:

الإستراتيجية: هي علم وفن تنسيق استخدام القوة الوطنية (السياسية والاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية) وغيرها، لتحقيق الأهداف الوطنية.

الجيوستراتيجية: هي دراسة أثر الموقع الإستراتيجي من خلال تفعيل وتوظيف إستراتيجيات سياسية واقتصادية وعسكرية ومعلوماتية وغيرها، لتحقيق الأهداف الوطنية[1].

السياسة الخارجية: هي عملية صياغة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناء على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات والتي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها، ويعرفها" جيمس روزنو" **James Rosenau**" على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة.[2]

الدبلوماسية: بمعناها العام الحديث، والذي يتماشى مع مفهوم القانون الدولي هي مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة وللتوثيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية[3].

وتعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى منها ما هو إقناعي وأخلاقي ومنها ما هو ترهيبي وغير أخلاقي.

---

[1] سعود عابد، مرجع سبق ذكره.

[2] محمد السيد السليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط 2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1997، ص 8.

[3] سعيد محمود أبو عباه، **الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها**، مصر: دار شيماء للنشر والتوزيع، 2009، ص 9.

وقد أعطى" ريمون آرون" تعريفا مقارنا بين مصطلح الإستراتيجية والدبلوماسية حيث عرف الأولى على أنها "قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية"، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الإستراتيجية والدبلوماسية تابعين للسياسة.

10- صعوبات الدراسة:

إن هذه التجربة البحثية كغيرها من الدراسات لم تخلو صعوبات بدايتها في اختيار الموضوع في حد ذاته ثم أثناء إعداده ويتجلى ذالك، في الندرة المراجع المهتمة بدراسة الإفريقية وخاصة منطقة الساحل الافريقي التي أصبحت واقعا ملموسا بعد أحداث 11 سبتمبر2001، حتى أن ما توفر من تلك المراجع هو في اغلبه باللغة الأجنبية مما فرض الاعتماد على الترجمة، وهو الأمر الذي استغرق وقتا طويلا.

11- هيكل الدراسة:

للإحاطة بجوانب الدراسة فقد قسمت إلى ستة مباحث موزعة على فصلين تتصدرها مقدمة كمدخل للإطار المنهجي وذيلت بخاتمة وقائمة للملاحق.

مقدمة الدراسة: تضمنت مقدمة الدراسة استعراض أدوات التحليل المنهجي بدء بالطرح التمهيدي للموضوع وإشكالية الدراسة وفرضياتها مرورا بإبراز أهمية وأهداف الدراسة ومبررات اختيارها فضلا على تحديد مجالها وأدبياتها وصولا عند أهم المناهج ثم إبراز صعوباتها.

الفصل الأول: والذي تم تناول فيه ثلاث مباحث، بدا بمقومات الولايات المتحدة الأمريكية من حيث المجال الجغرافي والديموغرافي ثم دراسة في طبيعة الدولة من حيث النظام السياسي والأحزاب السياسية ثم ختمنا المبحث بدراسة في التوجهات الإستراتيجية الأمريكية ما بعد الحرب الباردة التي كانت ما بين الانعزالية والتدخلية، وخصصنا المبحث الثاني لدراسة في الأطر النظرية المفسرة للإستراتيجية الأمريكية والمتمثلة في المقاربتين الواقعية والليبرالية، وكان ختام هذا الفصل متمثل في دراسة حول واقع الساحل الافريقي من الناحية الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية.

الفصل الثاني: وكانت بداية هذا الفصل بذكر أهم الآليات الإستراتيجية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الساحل الافريقي بعد الحرب الباردة بدا بالآليات السياسية والاقتصادية إلى الآليات الأمنية العسكرية، انتقالا إلى أهم التحديات التي واجهت هذه الإستراتيجية منها الدولية(الصين، فرنسا) والإقليمية (الجزائر وليبيا) وكانت الدراسة مختومة بالسيناريوهات المحتملة حول هذه الإستراتيجية تجاه المنطقة، وكان قد وضع سيناريوهين الأول بقاء الوضع على حاله والثاني زيادة الاهتمام الأمريكي بالمنطقة إلى درجة التدخل المباشر.

الخاتمة: وقد كانت بمثابة الخلاصة العامة التي لخصت مختلف فصول الموضوع وعرضت من خلالها نتائج البحث بالإجابة على التساؤلات والتحقق من الفرضيات التي انطلقت منها.

الفصل الأول:

مكانة الساحل الإفريقي في أجندة السياسة الأمريكية

ان الولايات المتحدة الامريكية تعتبر الدولة الوحدية في العالم التي تتمتع بالعديد من المميزات تتمثل في المقومات السياسية والعسكرية والاقتصادية، بالاضافة الى شبكة العلاقات الدبلوماسية وهذه الخصائص تسمح لها بلعب كثير من الادوار وتوظيف كثير من التوجهات في ان واحد تجاه مناطق عديدة من العالم.

وقد ظل الحوار دائرا حول مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي وما ينجر عن هذه المكانة من علاقاتها مع المحيط الخارجي حيث قامت التوجهات الامريكية على ازدواجية في الفكر من حيث الانعزال والتدخل في الشؤون الدولية، وكان هذا الجدل قائم كذالك بعد فترة الحرب الباردة ولكن مع انفجار احداث الحادي من عشر سبتمبر2001 تبينت توجهات الامريكية بافكارها التدخلية من خلال شن حرب على الارهاب او ما يعرف بالحرب الوقائية لان هذه الظاهرة اصبحت تهدد الامن القومي ومصالح الامريكية.

وبما ان منطقة الساحل الافريقي اصبحت تتميز بالتدهور الاوضاع الامنية وانتشار كل اشكال الجريمة المنظمة وخاصة بعد احداث الحادي عشر سبتمبر 2001 دخلت هذه الاخيرة ضمن اولويات الاجندة الامريكية.

وعلى العموم سيحاول الدارس من خلال هذا الفصل توضيح مكانة الساحل الافريقي ضمن اجندة السياسة الامريكية وذالك من خلال تناول ثلاث مباحث في هذا الفصل، بدا بمقومات الولايات المتحدة الأمريكية من حيث المجال الجغرافي والديموغرافي ثم دراسة في طبيعة الدولة من حيث النظام السياسي والأحزاب السياسية ثم ختمنا المبحث بدراسة في التوجهات الإستراتيجية الأمريكية ما بعد الحرب الباردة التي كانت ما بين الانعزالية والتدخلية، وخصصنا المبحث الثاني لدراسة في الأطر النظرية المفسرة للإستراتيجية الأمريكية والمتمثلة في المقاربتين الواقعية والليبرالية، وكان ختام هذا الفصل متمثل في دراسة حول واقع الساحل الافريقي من الناحية الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية.

المبحث الأول: التعريف الولايات المتحدة الأمريكية

إن دراسة الموقع لدولة ما ليس المقصود منه التحديد المجرد الذي يربط بين ارض الوحدة السياسية وبين معالم معينه، أو مرتبطة بتحديدات فلكية أو وصفية وإنما الجغرافية السياسية تهدف من وراء هذا التحديد أو الوصف إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي، لأنه يعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياستها باتجاهات معنية، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي، ولا يقتصر الآمر على ذلك وإنما تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية منها التي تتخذها الدولة.

المطلب الأول: المجال الجغرافي والديموغرافي للولايات المتحدة الأمريكية

ان الولايات المتحدة الامريكية تتميز بالمقومات جيوسياسية هامة تجعلها ضمن الدول اكثر القوة في العالم فضلا عن المقومات الاقتصادية والعسكرية والسياسية سيتطرق الدارس باختصار للموقع الجغرافي والتركيبة السكانية التي تتميز بها الولايات.

1- المجال الجغرافي:

أ- الموقع: الولايات المتحدة جمهورية في أمريكا الشمالية انفصلت عن التاج البريطاني سنة 1776م لتصبح دولة ديمقراطية فيدرالية، واحدة من الدول العظمى، الاسم الرسمي لها هو الولايات المتحدة الأمريكية، وهي ثالث أكبر دولة في العالم بعد كل من روسيا وكندا وذلك من حيث المساحة وأيضاً الثالثة على مستوى العالم من حيث عدد السكان بعد كل من الصين والهند، تحتل الولايات المتحدة الأمريكية الجزء الأوسط من أمريكا الشمالية بين كل من كندا في الشمال والمكسيك في الجنوب، عاصمتها هي واشنطن، وتضم أمريكا 48 ولاية متصلة ببعضها البعض جغرافيا، بالإضافة لكل من ولايتي ألاسكا وهاواي، ويحدها من الشرق المحيط الأطلسي ومن الشمال كندا ومن الغرب المحيط الهادي ومن الجنوب المكسيك وخليج المكسيك.[1]

[1] " تقرير عن الولايات المتحدة الأمريكية "، معهد الإمارات التعليمي، متوفر على الرابط التالي: "http://www.uae7.com/vb/t60532.html (2014/02/16)

ب- **الموقع الفلكي:** وتقع بين خطّي طول 63°، 123° غربا وما بين درجتي عرض 30° 49° شمالاً.

ج- **المساحة والأبعاد:** تبلغ مساحتها 9.363.000 كلم² وبذلك تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد روسيا وكندا، من حيث الأبعاد تمتد على مسافة 4500 كلم من الشرق إلى الغرب و 2500 كلم من الشمال إلى الجنوب، وتقدر مساحة اليابس 9.161.966 كلم، إما مساحة المياه فتقدر 664.709 كلم.

د- **التضاريس:** إن الولايات المتحدة الأمريكية تمتاز بحيوية من خلال الامتداد وتنوع تكوين هذه المظاهر إضافة إلى سعة مساحة السهول لهذا كان هناك انعكاسات في تنوع المناخ وتباين أقاليمه مما زاد في أهميته في القطاع الزراعي.[1]
فالنذكر أهم هذه التضاريس مرتفعات الأبلاش والسهول الساحلية(إقليم بيدمونت، إقليم السهل الأطلسي الساحلي، إقليم سهل الخليج) والسهول الداخلية، ومرتفعات اوزارك وأواشيتا، وجبال روكي الهضاب والأحواض والسلاسل الجبلية الغربية، السلاسل الجبلية والسهول المطلة على المحيط الهادي.

2- المجال الديموغرافي:

يعود تاريخ تعمير الولايات المتحدة الأمريكية إلى اكتشاف القارة الأمريكية، حيث فتحت للإستطان الأوربي، وكانت إسبانيا وفرنسا أولى الشعوب التي بادرت إلى إقامة مراكز لها في العالم الجديد ثم جاءت هولندا، البرتغال فالسويد، ثم ازداد تدفق المهاجرين من مختلف أنحاء العالم خاصة من بريطانيا. وقد تحصلت الولايات المتحدة الأمريكية على استقلالها عام 1776 وانتخب "جورج واشنطن" أول رئيس للدولة وفقا للدستور الذي صدر عام 1787.

ومن ناحية نمو السكان فتتميز الولايات المتحدة الأمريكية بالتوليفة متنوعة من الأجناس حيث يشكل البيض نسبة 79.96% من إجمالي عدد السكان، والسود 12.85%، والأسيويين 4.43%، والهنود الحمر وسكان ألاسكا الأصليين 0.97%، ومواطنو هواي وغيرهم من سكان جزر المحيط الهادي 0.18% والعرقيات الأخرى 1.16%، وهذا حسب تقديرات سنة 2007، ويبلغ عدد

---

[1] "الولايات المتحدة الأمريكية دراسة طبيعية و بشرية"، في: ونافد، متوفر على الرابط التالي: www.onefd.edu.dz/3ass/.../322/.../F300-GEO05 ".(2014/02/16).

سكان الولايات المتحدة الأمريكية 313.847.465 نسمة وهذا حسب تقديرات سنة 2012. ويبلغ معدل نمو السكاني 0.9% ومعدل المواليد 13.7% مولود في 1000 نسمة، ومعدل الوفايات 8.4% لكل 1000نسمة، ومعدل الهجرة 3.62% لكل 1000 نسمة وهذا طبقا لتقديرات 2012.

يمتاز المجتمع الأمريكي بديناميكية من حيث التوالد والهجرة إضافة إلى نوعية السكان الجيدة، رغم هذا فإن المجتمع الأمريكي مهدد من جوانب عديدة إبرازها تقلص الأيدي العاملة ويعود هذا إلى النقص الواضح في الفئة العمرية من 18 إلى 35 سنة.

كل هذا التعدد في العرقيات أدى بالدوره إلى تعدد في الديانات واللغات، فالنجد البروتستانت بالنسبة51.3% من إجمالي السكان، والروم الكاثوليك 23.9%، المسيحيون 16.1%، واليهود 1.7% والبوذيون 0.7%، والمسلمون 0.6%، وإتباع الديانات الأخرى 2.5%، إما اللغة الرسمية فهي الانجليزية يتحدث بها 82.1% من إجمالي السكان، و الاسبانية 10.7%.[1]

المطلب الثاني: دراســـة في طبيعـــة الدولـــة

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية من بين الدول التي تتميز بالانظمة السياسية المفتوحة وذالك راجع لعدة عوامل نذكر من بينها دستور واحد منذ نشاتها، اتباع سياسة التداول على السلطة وجود فصل بين السلطات وجود مشاركة سياسية داخل المجتمع، حرية الصحافة مشاركة العديد من الفواعل في اتخاذ القرارت وخاصة على مستوى السياسية الخارجية حيث ركزت هذه الاخيرة في مختلف مراحلها على غاية واحدة وهي فرض سيطرتها على النظام الدولي.

1- النظام السيـاسي: "political system" *

لقد مرت الولايات المتحدة الأمريكية في تطورها السياسي بالمجموعة من المراحل كان لها اثر على النظام السياسي، كانت قبل الاستقلال تتكون من ثلاثة عشر مستعمرة تابعة للتاج البريطاني في جميع شؤونها مع تمتعها ببعض الصلاحيات فيما يخص بعض الأمور الداخلية.

وفي سنة 1776 تحصلت تلك المستعمرات على استقلالها وأقامت فيما بينها نوع من الاتحاد التعاهدي،وفي سنة 1786 في مؤتمر منعقد في"فيلادلفيا" تم الاتفاق على إنشاء اتحاد فيدرالي بين

---

[1] سمير التنير، **أمريكا من الداخل: حروب من اجل النفط**، ط 1، لبنان: شركة مطبوعات للتوزيع و النشر، 2010، ص7.

* النظام السياسي: يعرفه "***دافيد أيستن David Aston***" النظام السياسي هو جزء من نظام اشمل هو نظام اجتماعي، وان هناك علاقة تأثير متبادلة ما بين النظامين، وان تطور النظام السياسي يعد أكثر الأجزاء تأثيرا في الحياة أي دولة.

تلك الدول وأقر المشروع إنشاء دستور إتحادي وفكرة الدستور لم تكن واردة في المؤتمر، ولكن سرعان ما تبين للمؤتمرين إن الأمر يقتضي حل جديدا و لابد من إن يتضمن تغييرا جذريا عن الصورة الأولى أي صورة التعاهد ولكن هذا الدستور لم يدخل حيز التنفيذ إلا في كانون الثاني عام 1789 بعد مصادقة كل الدول الداخلة في الاتحاد عليه، وهو أقدم دستور مكتوب ومازال قائما حتى الآن رغم عديد من التعديلات فيه.

وبعد المصادقة على الدستور من طرف الدول الاتحادية، أعلن انتخاب (جورج واشنطن) ليكون أول رئيس للاتحاد المركزي في الولايات المتحدة الأمريكية طبقا للدستور الذي أصبح نافذا منذ 1789 ويحدد هذا الدستور بالصفته أداة السلطة العامة في الولايات المتحدة، الهيكل العام لنظام الحكم ويخول الحكومة سلطاتها و يحدد قيود على تلك السلطات.[1]

وباتالي فالولايات المتحدة الأمريكية هي جمهوريّة فيدراليّة، وهي تعتبر النموذج المثالي والناجح للنظام الرئاسي الذي جسد فيها بمقتضى دستور 1787، ويتميز هذا النظام بالمجموعة من خصائص اولها يقوم على فردية السلطة التنفيذية التي تتركز في يد رئيس الجمهورية من جهة وعلى الفصل المطلق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من جهة ثانية، لذلك سيكون هذا التحليل لتعرف على مدى التزام الدستور الأمريكي بهذه الخصائص من خلال دراسة ركني النظام السياسي الأمريكي وهما: الرئيس والكونغرس.[2]

أ- رئيس الجمهورية:

إن رئيس في الولايات المتحدة يسود ويحكم في آن واحد، و انتخابه يكون من طرف الشعب مباشرة ويستمد الرئيس نفوذه وسلطاته من الدستور الذي يخول له ذالك على انه رئيس دولة ورئيس وزراء في نفس الوقت، فهو يجمع بين يديه كل الوظائف التنفيذية على العلم آن هناك أجهزة أخرى تساعده في ذالك ولكن كل تلك الأجهزة تحت سلطته، و ينتخب الرئيس كل 4 سنوات ولم يضع الدستور قيد في إعادة انتخاب الرئيس و هذا ماحدث مع الرئيس "روزفلت" إذ رشح نفسه 4 مرات متوالية وفاز بها، وبعد ذالك عدل الدستور سنة 1945 التعديل الثاني و عشرين، حيث نص الدستور على عدم انتخاب أي شخص لمنصب رئيس الجمهورية لأكثر من مرتين متواليتين

---

[1] حافظ علوان حمادي الدليمي، **النظم السياسية في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية**، ط1، عمان: دار وائل للطباعة للطباعة والنشر، 2001، ص 257،258.

[2] صالح جواد الكاظم وعلى الغالب العاني، **الأنظمة السياسية**، بغداد: مطبعة دار الحكمة،1991، ص78.

وهذا من اجل عدم تولي شخص واحد على السلطة، وتكريس مبدأ التداول على السلطة وبالتالي يمكن إن يتولى الرئيس مرتين الرئاسة أي 8 سنوات فقط.

ب- الكونغرس الأمريكي: ((مجلس النواب - مجلس الشيوخ))

الكونغرس هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية وترجع تسميته الى مؤتمر" فيلادلفيا " 1787 الذي أطلق عليه الكونغرس الأول.
ويتكون من مجلسين هما (مجلس النواب -Rreprésentative) الذي يمثل الشعب الأمريكي والثاني (مجلس الشيوخ – Séantes)وهو يمثل الولايات الداخلية في الإتحاد ويعود السبب في تكوين السلطة التشريعية من مجلسين إلى رغبة في إحداث التوازن بين الدويلات الصغيرة و الكبيرة من ناحية، وإيجاد مظهر الدولة الواحدة من جهة أخرى.[1]

- مجلس النواب: " house of Representative"

يتكون مجلس النواب الأمريكي من 435 مقعد وهو أحد مجلسي الكونغرس ويتولى رئاسة مجلس النواب النائب" جون بونر" وذلك منذ 5 يناير 2011، وينتخب لمدة سنتين على أساس نائب واحد لكل 340 ألف ناخب، ويتم انتخاب أعضاء هذا المجلس على أساس السكان ولكن الدستور اشترط إن يفوز شخص واحد على الأقل في كل ولاية، وحدد الدستور مجموعة من الشروط من اجل الترشح للانتخاب ومن أهم الشروط التي نص عليها الدستور أن يكون المرشح متحصل على الجنسية الأمريكية وبالغ من العمر 25 سنة وان يكون من المقيميين في الولايات التي ينتخب فيها لمدة 7 سنوات على الأقل.

وللمجلس رئيس وسكرتير منتخبين لمدة سنتين، وينتخب المجلس في أول اجتماع وله لجان دائمة عددها عشرون لجنة، و تتكون كل لجنة من خمسة عشر إلى سبعة وعشرون عضوا، و يحق لكل عضو من المجلس الدخول في لجنة واحدة على الأقل ولجنتين على الأكثر ويجوز للمجلس تكوين لجان مؤقتة من اجل مسائل خاصة، منها لجان التي تنشا من اجل التحقيق في موضوع معين على سبيل المثال، وفي الواقع هذه اللجان أخذت نوع من الممارسات في نقد أعمال السلطة التنفيذية، كما أنها باشرت إعمال قضائي مما أدى بالبعض القول أن عمل هذه اللجان بدأ يخل بالمبدأ الفصل بين السلطات الذي قام الدستور على أساسه.

[1] حافظ علوان حمادي الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 259.

- مجلس الشيوخ: "Séantes "

بالرجوع إلى الفقرة الثانية من المادة 02 من الدستور نجدها تتضمن الأحكام المتعلقة بمجلس الشيوخ،حيث يتألف هذا الأخير من شيخين عن كل ولاية ينتخبهما سكان تلك الولاية لمدة ست سنوات بمعنى أن هذا المجلس يتكوّن من 100 عضو، و يشترط في الشيخ أن يبلغ 30 سنة من العمر، وأن يكون حامل للجنسية الأمريكية منذ 09سنوات ومقيم في الولاية التي يمثلها.

ومدة النيابة 06سنوات ويتم تجديد ثلث أعضاء المجلس كل سنتين، علما أن نائب رئيس الجمهورية هو من يرأس مجلس الشيوخ، ومع ذالك ينتخب هذا المجلس نائبا للرئيس عند غيابه وينتخب المجلس من بين أعضاءه خمسة عشر لجان دائمة، ويتراوح عدد أعضاء هذه اللجان بين ثلاثة عشر إلى سبعة عشر عضوا وعادة يشترك كل عضو من أعضاء مجلس الشيوخ في لجنتين أو ثلاث أو أربع بما في ذالك اللجان الخاصة.

ـ صلاحيـات الكونـغرس الأمريكي:

إن الوظيفة الأساسية للكونغرس بالمجلسين هي وظيفة تشريعية، وللكونغرس كل الحرية الكاملة في سن القوانين لا يقيده في ذالك إلا ما ينص عليه الدستور، ويستطيع كل من المجلسين في الكونغرس بالبدء في باقتراح و مناقشة تشريع معين عدا التشريعات الضرائبية التي يبدأ بها مجلس النواب. وعندما ينتهي أي من المجلسين من النظر في تشريع معين يحال إلى المجلس الأخر من اجل النظر فيه، إذا اقره المجلسين يحال التشريع إلى الرئيس من اجل الموافقة عليه.[1]

بالإضافة إلى الوظيفة التشريعية التي يقوم بها الكونغرس هناك وظائف أخرى ذات أهمية نذكر منها:

1. تعديل الدستور بالموافقة أغلبية ثلثين في كل مجلس، ويصبح التعديل نافذا إذا وافقت عليه السلطات التشريعية في ثلث أرباع الولايات.
2. إعلان الحرب وإبرام الصلح وإقرار المعاهدات.
3. ومن صلاحية مجلس النواب وحده فرض الضرائب والرسوم وإلغاءها وتعديلها وإعفاء منها.
4. عقد قروض عامة وصك العملة وحمايتها وإلغائها.

[1] المرجع نفسه، ص 261،260.

5. محاكمة الموظفين الاتحاديين عن جريمة الخيانة العظمى والرشوة والجنايات الكبيرة التي ترتكب ضد الدولة، وتوجه التهمة من مجلس النواب في حين يقوم مجلس الشيوخ بالمحاكمة.
6. التعيين في الوظائف المهمة في السلك الخارجي كالسفراء والقناصل وتعيين بعض الموظفين الاتحاديين، وأعضاء المحكمة العليا تعد من صلاحيات مجلس الشيوخ فقط.[1]

2- الأحزاب السياسية* الأمريكية: " Political parties "

لم يوضح الدستور الأمريكي عند وضعه إلى الأحزاب، وذلك بسبب النظرة التي كان واضعو الدستور ينظرون بها إلى الأحزاب فهي بنظرهم سبب في المشاحنات والانقسامات والغايات الشخصية، ولا يعني ذلك أن الأحزاب السياسية في ذلك الوقت لم تكن معروفة، فقد كانت تعمل في بريطانيا لسنوات عدة، وبحلول عام1800 م كان النظام الحزبي قد أرسى دعائمه في الحكومة الأمريكية، فظهر حينها المطالبة بإجراء التغييرات الدستورية التي تكفل حرية إنشاء الأحزاب، بعد هذا التاريخ "1800" لعبت الأحزاب دورا فاعلا في الولايات المتحدة الامركية وفي سياستها، وكان نشاطها يزداد في أوقات عنه في أخرى.

تقوم الأحزاب في الولايات المتحدة بأربع وظائف أساسية فهي تلعب دورا فيانتخاب الموظفون العموميين، وتقوم بعرض المشاكل العامة، والرقابة على الموظفين الحكوميين، وتوجيه الناخبين إلى الانتخاب، وإشعال الصراع السياسي.

كانت الظروف في الولايات المتحدة الأمريكية تسمح ببزوغ أكثر من حزب سياسي، إلا أن النظام محافظا على صفة الحزبين، وهما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، وتظهر أهمية الأحزاب الأمريكية بشكلها الجلي في عملية الترشيح للهيئات ورئاسة الجمهورية من خلال موازنة موقف المرشحين الذين لا ينتمون لأي حزب بموقف مرشحي الأحزاب،فهؤلاء المرشحون" مرشحو

---

[1] المرجع نفسه، ص 262.

* **الحزب السياسي**: "جماعة من الأشخاص تتسم بالتنظيم، يعتنقون اديولوجية سياسية معينة، ويسعون لتحقيق أهداف محددة أو الحصول على مزايا محددة، من خلال العمل المنظم للوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها ".

الأحزاب "مسيطرون سيطرة تامة في معاركهم الانتخابية نتيجة الدعم المالي*، التي يقف ورائها الأحزاب بإمكانياتها الضخمة .

لا تقتصر أهمية الأحزاب الأمريكية على اختيار المرشحين ودعمهم في الانتخابات التشريعية بل يتعدى ذلك ليصل إلى إلى حد ابعد،حيث أن للحزبين الجمهوري والديموقراطي " في كل من المجلسين " الشيوخ والنواب، منظمات حزبية قوية تستطيع من خلالها السيطرة على عملية التشريع والتصويت وذلك بالتأثير في قرارات الكونغرس.

أ- الحزب الديمقراطي:

ظهر الحزب الديمقراطي أول ما ظهر في تسعينيات القرن الثامن عشر، وكان يتزعمه آنذاك "توماس جيفيرسون" وكان هم الحزب في رئاسته معارضة تمركز السلطة بيد الحكومة الفدرالية وحماية المصالح الزراعية والدفاع عنها وقد شكل الحزب فيما بعد مظلة لمعظم التيارات والاتجاهات الليبرالية الاصلاحية مثل حركات حقوق الإنسان والحركات النسائية المطالبة بالمساواة والعدالة، أما على صعيد العلاقات الخارجية فمن الصعب علينا التفريق بين سياسته وبين سياسة الحزب الجمهوري، وان كان من الممكن القول بأن الحزب الديمقراطي يتجه نحو تقليل النفقات العسكرية وتقليص حجم التدخل الأمريكي في الشئون العالمية. سيطر الحزب الديمقراطي على مدى ثلث قرن على الحكم في الولايات المتحدة بالمساعدة تحالف الذي كان حول فرانكلن روزفلت، والذي تشكل من صغار المزارعين والنخب المثقفة من البيض والنقابات العمالية بعد مجموعة سياسات التي انتهجها روزفلت عام 1932 لمعالجة الأزمة الاقتصادية حتى عام 1986 كان 44% من الناخبين في الولايات المتحدة يصنفون نفسهم على أنهم من الحزب الديمقراطي فقد كان 90% من الناخبين السود يصوتون لصالح مرشحي الحزب الديمقراطي والذي مثل عنصر جذب للكثير من الشرائح في المجتمع الأمريكي ومنهم اليهود.[1]

* يحرم المرشحون المستقلون من المساعدات المالية المقدمة من طرف الدولة لمرشحي الأحزاب إثناء حملتهم الانتخابية، وقدرها خمسون مليون دولار.

[1] حسن نافعة، **معجم النظم السياسية الليبرالية في أوروبا وأمريكا الشمالية**، القاهرة: مركز بحوث والدراسات السياسية، 1991 ص ص 31- 32.

ب- الحزب الجمهوري:

كانت نشأة هذا الحزب على شكل حزب أقلية مناهض للعبودية لا يحالفه الحظ في كل الانتخابات الاتحادية التي خاضها حيث كان الحزب لا يشكل أكثر من 40% من نسبة الناخبين الامركيين، وجاء تكوين هذا الحزب نتيجة فوران تلقائي للشعور السياسي عند قطاع من الامركيين ولا يمكن تحديد مدينة بعينها كانت سببا في نشأت الحزب، أو شخصية معينة يرجع إليها الفضل في تكوين هذا الحزب وقد كان الحزب مبنياً على أساس المصالح، وكان أعضاؤه في بداية نشأته بعيدين عن أن يكونوا حزبا محافظا أو حزبا لأصحاب الأعمال.

تألف الحزب الجمهوري من أحزاب وجماعات التي كانت موجودة على الساحة السياسية من "الويجز" * وديمقراطيين وأنصار الرق، وجماعة الحركة المعتدلة، تمكن الحزب الجمهوري من السيطرة على مقعد الرئاسة والكونجرس على مدار الأعوام بين1931-1961، وجاء تراجعه بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وعاودت الحياة فيه بعد تولي "ريجان" السلطة فقد بدا حينها الحزب أكثر نشاطا وحيوية من الحزب الديمقراطي وقد انتهج حينها وخلال فترة حكم "ريجان" سياسة يمينية متطرفة.[1]

ويمثل الحزب الجمهوري ما يمكن تسميته بالقومية الأمريكية المتمثلة في الأوروبيين البيض الذين كانوا على دوام قادة السياسة العامة، والذين تسلموا نوابهم كل المناصب المهمة في الدولة وفي القوات المسلحة، ولكت الأقليات رغم ذالك استطاعت اختراق حواجز المراكز الحساسة في الإدارة الأمريكية ففي إدارة بوش سابقا كانت هناك كونداليزا رايس وزيرة الخارجية وكان قبلها "كلون بأول" وزير للخارجية أيضا وكلهم كانوا من السود فكل رئيس منهم يفتتح عهدته بتخفيض الضرائب على الأغنياء ويحاولون أيضا تقليص من برامج الضمان الاجتماعي إلى أقصى حد ممكن.[2]

إن الحزبان الامركيان لا يختلفان في المبادئ الأساسية كالنظام السياسي والاقتصادي، ومن ظواهر توحد الحزبان هو الحفاظ على النظام الاقتصادي الليبرالي ولا يسعى أي منهما قلب أي من

* **الويجز:** هو الحزب الأمريكي الثاني الذي نافس الحزب الديمقراطي، كان قوة طموحة، وخاض أول انتخابات عام 1832 تحت اسم الجمهوريين القوميين، وكانالويجز تجمعا واسعا من كل الأقاليم والمصالح وانحل بسبب رفض اعضاءه الخضوع للقوانين الامريكية الغير المكتوبة.

[1] حسن نافعة، مرجع يبق ذكره، ص 32.

[2] سمير التنير، مرجع سبق ذكره، ص 74.

النظامين الاقتصادي أو السياسي بل كل واحد يسعى لتأكيده بالاسلوبه الخاص، و هذا لا يخفي وجود بعض الاختلافات مثلا في التعريفة الجمركية ولائحة السكك الحديدية، والسيطرة على الاحتكارات المالية والسياسية، وبتالي فان حزب الديمقراطي هو حزب إصلاح وتجديد وتغيير أما الجمهوري فهو أكثر تحفظا.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة: دراسة في الأفكارو التوجهات

لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية الحرب الباردة قوة عظمى في العالم بعد انهيار المعسكر الشيوعي ممثلا بالاتحاد السوفيتي سابقا، وقد كان لهذا الحدث الأثر الكبير على الساحة العالمية وذلك لما واكبه من تغييرات كبيرة مست جوانب عدة من الحياة الدولية على مختلف المستويات والأصعدة وهكذا فقد أصبحت الولايات المتحدة تحظى باهتمام كبير من الدارسين والمفكرين ممثلة في توجهاتها الخارجية وهذا كنتيجة طبيعية للدور الذي أصبحت تتميز به كقوة أولى في العالم.

وبتالي ظهر توجهان على مستوى الإستراتيجية الأمريكية، التوجه الأول أن تنسحب من النزاعات الدولية ما لم يعد هناك أي عدو كبير أو أي سبب واضح يجعل الولايات المتحدة تستمر في إنفاق الكثير من المال باعتبارها قائد العالم الوحيد، والثاني ترى بأن الولايات المتحدة ستكون قادرة على التأثير في السياسة العالمية كما لم يسبق لها ذلك، حيث أن بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة متبقية لن يفسح المجال لقوة أخرى أو مجموعة من القوى لتتحدي الهيمنة الأمريكية في المستقبل.

1- التوجه الانعزالي: *"Isolationnisme "*

منذ إعلان الاستقلال الأمريكي عام 1776 اختار الآباء المؤسسون* ما دعوه سياستهم الحكيمة الداعية إلى الانعزال وعدم الانخراط في القضايا العالمية والصراعات الدولية خاصة الأوروبية. حيث صرّحGeorge Washington "جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة بهذه السياسة في حكمة بليغة في خطاب له بقوله " لن يكون من التعقل أن نورط أنفسنا بوشائج

* تطلق الأدبيات الأمريكية عبارة **"الآباء المؤسسين Founding Fathers of the United States"** على القادة السياسيين الذين وقعوا إعلان الاستقلال الأمريكي، وهم :جورج واشنطن، توماس جيفرسون، جون أدامس، جيمس ماديسون، أليكسندر هاملتون، جون هانكوك وبنيامين فرانكلين، وكانوا قادة وطنيين للثورة الأمريكية آما شاركوا في كتابة دستور الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776.

مصطنعة ضمن التقلبات السياسية الأوروبية أو الائتلافات والتناظرات الرئيسية لأصدقائها وأعدائها، يناجينا موقعنا القاصي والمستقل ويقدرنا على طرق مختلفة "[1]

يعكس هذا الخطاب فلسفة السياسة الأمريكية الخارجية التي ترى في العزلة عن القضايا العالمية ملاذا آمنا للولايات المتحدة الأمريكية .وأن الأولوية تكمن في ترتيب أوضاع العالم الجديد أو الأرض البكر في القارة الأمريكية وقد تبلور ذلك في مبدأ مونرو [*] أمريكا للامركيين عام 1823.

إن سياسة العزلة تعتبر أبرز وأولى توجهات السياسة الأمريكية وقد نشأت هذه السياسة لعدة أسباب لعل أهمها الانفصال الجغرافي والخصائص السياسي والإيديولوجية للأمة الأمريكية والاكتفاء الذاتي الاقتصادي ولحداثة نشأتها فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مصدر تهديد للدول الأخرى وبالتالي لم تتورط في الشؤون الخارجية، إن التوجه الانعزالي يعتبر أمريكا أمة مكتملة ذات حدود نهائية ولذا يجب أن تكون أولوية سياستها الخارجية تحصينها وتدعيم وحدتها، حيث من غير المقبول تبديد الثروة الأمريكية في تعميم الديمقراطية مثلا، وهكذا يجب الاهتمام بالأوضاع الداخلية والتخلي عن الساحة الدولية، وهذا ما تحقق فعلا حيث لم تكن بحاجة إلى تخصيص موارد كبيرة للدفاع وانكفأت على التنمية الداخلية ومشاريع البنية التحتية، ويمكن القول إن المقاربة الانعزالية جمعت على مدى التاريخ الأمريكي بين الاتجاهين الجمهوري والديمقراطي، وإن تجسدت في السابق أكثر لدى الجمهوريين حيث كانوا أكثر ميلا إلى عدم الثقة بالعالم الخارجي ولهم نظرة تشاؤمية إلى كل ما هو أجنبي، كما يحبذون الميزانيات المتوازنة والضرائب المنخفضة، ولذا فقد كانوا يرفضون التزامات ما وراء البحار "المحافظون التقليديون"، أما لدى الديمقراطيين فقد تبلور في شكل الحماية الاقتصادية و العزوف عن تمويل سياسات دفاعية حقيقية.[2]

---

[1] إبراهيم أبو خزام، **أقواس الهيمنة: دراسة لتطور هيمنة الأمريكية مع مطلع القرن العشرين حتى الآن**، ط 1، بيروت: دار الكتاب الجديد، 2005، ص 13.

[*] **مبدأ مونرو:** نسبة إلى الرئيس الخامس **"جيمس مونرو "**(1817-1825) وهو بيان للسياسة الأمريكية بخصوص نشاط وحقوق الدول

الأوروبية في الأمريكيتين وخصوصا الدول المستقلة منها .وهو بمثابة إنذار مبكر بعدم التدخل الأوروبي في شؤون الأمريكية.

[2] السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية والإستراتيجية**، ط 1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص 41.

وكاستنتاج لهذا التحليل، إن الميل الانعزالي وإن تقلص تأثيره مع نهاية الحرب الباردة إلا أنه ظل حاضرا في نقاشات المفكرين، ففي ظل التنظير للأحادية القطبية كان الجدال حول المنظور الذي تتخذه هذه الأحادية أي المنظور الانعزالي أو المنظور التبشيري النشط حيث إن الأممية الليبرالية السائدة في عقد التسعينات كإيديولوجية رسمية في عهد الرئيس كلينتون تبنت توجه الانعزاليين في رفض التدخل الخارجي لتحقيق المصالح الأمريكية، لكن دون الوقوف ضد الحروب ذات الطابع الإنساني والأخلاقي حالة الصومال هايتي البوسنة.

2- التوجه التدخلي:

إن توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تغيرت من حيث المواقف التقليدية، وذالك من خلال رفض الانعزالية اليمينية التي تدعوا إلى بناء قلعة أمريكية معزولة عن العالم كما رفضوا الانعزالية اليسارية التي تأخذ بشعار عش ودع الآخرين يعيشون، حيث لم تعد هذه الأفكار صالحة في عالم يتجه نحو التقليص من مكانة السيادة الوطنية، ولذا يجب التدخل في شؤون الدول إذا تدهورت أوضاعها الداخلية كما أن مبدأ السيادة يعتبر عائقا أمام تقدم البشرية.

ويعتبر تيار المحافظين الجدد المحرك الرئيسي للفكر الإستراتيجي الأمريكي، فهو يتكون من مجموعة من الكتاب والإعلاميين والسياسيين والأكاديميين، حيث يعتبر" **إرفن كريستول Irvin Kristol**" هو الشخصية المركزية التي تتزعم هذا التيار لكن في واقع الحال تأثر تيار المحافظين الجدد بأفكار " **ليو شتراوس** " الذي هاجر من ألمانيا إلى الو.م.أ عام 1938 و عمل أستاذ للعلوم السياسية بجامعة شيكاغو ويمكن إيجاز أفكار شتراوس في النقاط التالية:

- رفض دعاوى الحداثة التي انطوت عليها بعض الأفكار الاجتماعية.
- الإيمان بالريادية و الرسالة الأمريكية و الدعوة إلى تدعيم نفوذ و مكانة الو.م.أ.
- الاعتقاد بأن القوة هي الوسيلة الوحيدة لكبح النزاعات العدائية و تهذيب سلوك البشر.
- ضرورة استخدام شتى الوسائل الكفيلة بتحقيق القوة والتفوق في شتى المجالات بما فيها الوسائل التي قد تتضمن الخداع.
- إمكانية توظيف النوازع الدينية لمخاطبة المجموع[1].

[1] أمينة عبد اللطيف، **المحافظون الجدد: قراءة في خرائط الفكر والحركة**، ط 1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003، ص 19.

وقد بدأ نفوذهم منذ عهد الرئيس " **رونالد ريغان** " والرئيس جورج بوش الأب و من خلال بعض رواد هذا التيار البارزين مثل": ويليام فان كليف "مستشار الرئيس وهم من أهم رموز الإدارة الجمهورية للرئيس جورج بوش الابن.

ويسود لدى أوساط " **المحافظون الجدد** "اعتقاد مفاده أن لأمريكا دورا تاريخيا كقائدة للعالم الحر وحامية له وكناشرة للديمقراطية والحرية عبر العالم وعلى الأمريكيين القبول بهذا الدور وتحمل تكلفته مهما تكن لذا فهم يرفضون فكرة عزلة أمريكا أو تراجع دورها الدولي ومن بين أهم مقومات هذا الاتجاه البحث عن قيادة سياسية فعالة والبحث عن مشاريع وأهداف خارجية كما يعتقد المحافظون الجدد أنهم الوحيدين القادرين على تحديد طبيعتي الخير والشر كما يعارضون كذلك الانتماء إلى التنظيمات الدولية عدا التنظيمات العسكرية و هو ما يفسر تبني الأحادية القوة الأمريكية و الدعوة إلى عسكرة السياسة الخارجية فالقوة العسكرية يجب عندهم أن تبقى الأداة الرئيسية للسياسة الخارجية[1].

وينطلق المحافظين الجدد من فكرة رئيسية مفادها أن العالم يبحث عن قائد وأن أمريكا هي حتما هذا القائد، فسيطرة أمريكا وسيادتها المطلقة على العالم هي مصدر استقرار النظام الدولي وأن فشلها في استغلال فرصة كونها الدولة العظمى والقوية بعد نهاية الحرب الباردة وعجزها عن قيادة العالم، سوف يؤدي إلى انهيار النظام العالمي الراهن وتصبح الفوضى هي البديل المحتمل لهذا الفشل، ومن أجل صناعة هذا النظام العالمي القائم على السيطرة الأمريكية يستوجب على الولايات المتحدة استخدام قوتها العسكرية لتحافظ على مكانتها و تنجح في مهمتها كقائد للعالم ومحافظ على السلام العالمي.

وعلى خلفية انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج، برزت أفكار مفكرين وخبراء امركيين المطالبة بالضرورة تطوير السياسة الخارجية الأمريكية بما ينسجم مع الأوضاع الجديدة وكان من ابرز المطالبين بذالك الخبير الاستراتيجي الأمريكي " زبينقو بريجنسكي " الذي أكد صراحة بان افتقار السياسة الخارجية الأمريكية إلى الإستراتيجية أدى إلى ضياع وإهدار العديد من الفرص الممكنة للاستغلال.

[1] السيد ولد أباه، مرجع سبق ذكره، ص41-86.

حاولت الولايات المتحدة الامركية بعد ذالك إلى التقليل من الاهتمام بالأجندة السياسة الخارجية وركزت على تحقيق الازدهار الاقتصادي و الاستثناء الوحيد، تمثل في إدارتها لازمة اليوغسلافية والتي وصلت إلى حد استعمال القوة العسكرية.

وعادت الأجندة السياسة الخارجية الأمريكية هذه المرة إلى أولوياتها وهذه المرة بقوة بالسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي دفعتها إلى إعلان الحرب مفتوحة ضد الإرهاب (***Terrorism***) وأعقب ذالك قيام الولايات المتحدة بشن سلسلة من الحروب والتدخلات العسكرية ضد هذه الظاهرة من أبرزها غزو أفغانستان والعراق إضافة إلى استخدام العقوبات والضغوطات السياسية والاقتصادية ضد أعداءها في المسرح الدولي.[1]

ووفقا لتحليل السابق أن الولايات المتحدة الأمريكية انتهجت أربع استراتيجيات بعد الحرب الباردة فالرئيس **"جورج بوش"** الأب تبنى إستراتيجية تهدف لبناء النظام الدولي جديد حيث ركزت هذه الإستراتيجية على استخدام السلاح والقوة العسكرية ودخول في نزاعات دولية هذا الأمر الذي أدى بالميزانية إلى خسائر كبيرة، هذا الأمر الذي دفع الناخب الأمريكي الى التصويت لصالح "كلينتون" الذي ركز على إستراتيجية البناء الداخلي للاقتصاد الأمريكي، لكن سياسته اتسمت ببعض الثغرات التي تركتها واشنطن من خلفها في الشرق الأوسط ويوغسلافيا وأفغانستان والعراق والصومال، ثم جاء **"بوش الابن"** وجاء بالإستراتيجية الحرب الوقائية وقسم العالم إلى عالمين عالم الخير و الشر (فمن لم يكن معي فهو ضدي) وكانت من نتائج هذه الإستراتيجية حرب على العراق وكان ذالك اختراقا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

عندما نتحدث عن انتخابات وتداول على السلطة في دول ديمقراطية كالولايات المتحدة فيجب الأخذ بعين الاعتبارات أن الاستراتيجيات والمصالح القومية لا تتغير بتغيير الرؤساء والأحزاب لأن استراتيجيات هذه الدول لا يحددها أو يرسمها الرئيس بل مصالح قومية كبرى ومصالح مراكز نفوذ بالإضافة إلى اللوبيات الكبرى،اوباما لم يأت من خارج هذه المنظومة الكبرى للمصالح بل هو مرشح الحزب الديمقراطي المعروفة مواقفه سواء تجاه إسرائيل أو تجاه العالمين العربي والإسلامي،ويبدو أن الحزب الديمقراطي غيب نفسه عن قصد في هذا الوقت وقدم شخص اوباما

---

[1] عبير بسيوني عرفة على رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرون**، ط 1، القاهرة: دار النهضة العربية 2011، ص ص 22- 23.

بما روج عنه اعتمادا على أصوله ولونه وحسن اختيار عباراته، في محاولة للقول بوجود إستراتيجية أمريكية جديدة ولكسب ثقة فقدتها واشنطن نتيجة سياسات بوش الرعناء وخطاباته الفجة.[1]

تميزت إستراتيجية اوباما بمزجها بين التصور المثالي في أهدافها ومنطلقاتها والتصور الواقعي في الوسائل والاليات تحقيق الأهداف، فهي تتحدث عن نشر مبادئ وقيم الحرية والعدالة والديمقراطية ولكن في واقع الأمر هذه الإستراتيجية تحمل تصورا مثاليا للعالم، وفي حقيقة الأمر أن هذا كان موجودا أيضا في الاستراتيجيات الأمريكية للأمن القومي، ولكن الإستراتيجية في الوقت ذاته تتحدث عن إدراك العالم كما هو وتعامل مع قضاياه و تحدياته القائمة.[2]

إن إستراتيجية إدارة اوباما هي بالمثابة تحول في الفكر وممارسة الامركيين الذين سادوا خلال الفترات السابقة من الحكم في النظام الأمريكي، ونقصد بهم بوش و المحافظون الجدد ولكنه ليس تحولا راديكاليا جذريا فقد أعادت نفسها ولكن في ثوب جديد فقط، مادامت انها في نهاية المطاف تحقق المصلحة الأمريكية.

ولكن من مظاهر التجديد في هذه الإستراتيجية حيث ابتعد عن «الحرب الاستباقية» و«الحرب على الإرهاب» وشدد بدل ذلك على مفاهيم «التعاون العالمي» و«تطوير شراكات أمنية واسعة» مع حلفائها ومع من هم ليسوا كذلك أيضا..! و«مساعدة دول على حماية نفسها...» و«ضمان أمن إسرائيل، وذلك بدمجها بالشرق الأوسط الكبير» و«نزع الشرعية عن الأعمال الإرهابية، وعزل كل من يمارسونها»، وقد حدد النص أن «وسيلتنا الدفاعية المثلى ضد هذا التهديد تكمن في العائلات والإدارات المحلية والمؤسسات المجهزة والمؤهلة جيدا... والحكومة ستستثمر في الاستخبارات لفهم هذا التهديد»... وما نصت عليه الوثيقة أيضا هو تأكيد الاستمرار في السعي لإحلال «السلام في الشرق الأوسط الكبير» ومبادرات «التعاون الثنائي فضلا عن «التفاوض الثنائي».[3]

[1] إبراهيم أبراش،" من اوباما الرئيس الجديد إلى اوباما الإستراتيجية الجديدة،" في: الحوار المتمدن، 2009/06/08، متوفر على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=174454،" (2014/03/03).

[2] عبير بسيوني عرفة على رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[3] حسن شقير، " خارطة طريق في إستراتيجية اوباما الجديدة، " في: وكالة أخبار الشرق الجديد، متوفر على الرابط التالي: http://neworientnews.com/news/fullnews.php?news_id=9028،" (2014/03/03).

والجديد أيضا في هذه الإستراتيجية هو أنها حددت التحديات التي تمس الأمن القومي الأمريكي بصورة أكثر وضوحا وما يجب فعله لمواجهة ذالك داخليا كأولوية من خلال حماية البنية التحتية الأمنية وإتباع مبادرات لدعم القدرات الأمنية، كما حددت ما يجب فعله خارجيا من خلال التركيز قضيتين رئيسيتين هو حرمان الدول والجماعات المعادية من امتلاك أسلحة الدمار الشامل من خلال برامج تستهدف بالدرجة الأولى تامين المواد التي تستخدم لتصنيع الأسلحة النووية بالنهاية عام 2013، والقضية الثانية محاربة وتفكيك القاعدة والمنظمات التابعة لها في اليمن والصومال والعراق وباكستان والساحل الإفريقي.[1]

وكاستنتاج لهذا التحليل فان جوهر الإستراتيجية الأمريكية هو تحقيق المصلحة القومية للبلاد، وان التوسع الأمريكي الإمبراطوري ليس وليد أحداث 11 من سبتمبر وإنما هو مرافق لمسيرة أمريكا تاريخيا فالقوة مكون من مكونات النموذج الأمريكي، ولكن أحداث سبتمبر كانت فرصة ذهبية من اجل تطبيق أفكار المحافظين الجدد الداعية لاستخدام القوة العسكرية لفرض الهيمنة الأمريكية على العالم.

[1] عبير بسيوني عرفة على رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-72.

المبحث الثاني: الواقعية والليبرالية في الإستراتيجية الأمريكية

بانتهاء حقبة الحرب الباردة تغيرت طبيعة النظام الدولي، فكان منطقيا أن تطرح نقاشات جديدة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة من ناحية أمنها القومي، مما جعل الكثيرين ممن هم منشغلون بالرسم السياسة الخارجية دائبين على البحث عن إطار نظري تفسيري شامل من شانه أن يقدم وصفا لأهداف ومصالح الولايات المتحدة وما هي التهديدات الجديدة لهذه الأهداف والمصالح؟ وما هي الإستراتيجية الملائمة للرد على هذه التهديدات؟.

فبعد أن كانت الإستراتيجية الأمريكية خلال الحرب الباردة منتظمة حول مجموعة من العناصر من بينها اعتماد مبدأ سياسة الاحتواء كمذهبية رئيسية في مواجهة المد الشيوعي، الانتشار المكثف في سائر العالم،بناء سلسة من التحالفات الإقليمية والدولية المعادية للمعسكر الشيوعي دعم حلفاء أمريكا في سائر مسارح العالم.[1]

فان نهاية الحرب الباردة قد حكمت على الفكر الاستراتيجي الأمريكي بإعادة بناء منظومته النظرية ومراجعة أولوياته واتجاهاته العملية بالنظر للتحولات الجيوسياسية النوعية التي غيرت خارطة العلاقات الدولية، ولعل الدارس للحوار الاستراتيجي الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة، يجد بأن هذا الأخير قد انتظم حول الإطاران الفكريان اللذان طالما شكل جدلا داخل الأوساط الأكاديمية وحددا الإستراتيجية الأمريكية وهما المدرسة الواقعية والليبرالية.

وإن كان الفكر الاستراتيجي الأمريكي عموما قد انتظم حول هاتين المدرستين، فهذا لا يمنع أن تكون هناك مدارس أخرى لها تصوراتها الخاصة، منها المدرسة البنائية التي أصبح لها تأثير كبير في حقل العلاقات الدولية، فاعتبرت بمثابة همزة الوصل بين المقاربات الوضعية وما بعد الوضعية وقد أعطت هذه المدرسة أهمية كبيرة لدور الأفكار والمعايير في العلاقات الدولية واعتبرت أن العوامل الثقافية عموما تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أمن الدولة والمجتمع الدولي.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 19.

[2] السيد ولد أباه، مرجع سبق ذكره، ص 34.

المطلب الأول: المقاربة الواقعية - *Realism* -

إن الواقعية جاءت كردة فعل عن أفكار المدرسة المثالية التي كانت سائدة في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية والتي كانت تؤكد على أهمية القانون الدولي، والمبادئ الأخلاقية في حقل السياسات الدولية، وتكريس السلام عن طريق القانون والتنظيم الدوليين وإنشاء حكومة عالمية ونشر السلم والأمن العالميين وفض النزاعات والصراعات الدولية بالطرق السلمية.
غير أن هذه الأفكار في مجملها لم تجد فرصة للتطبيق والنجاح، فجاء اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939 وما صاحبه من تغيرات دولية ليثبت فشل نظام الأمن الجماعي لتتراجع معه الأفكار المثالية وبدأ دارسوا العلاقات الدولية يتجهون وجهة أخرى في دراساتهم، أين بدأت معالم فكر جديد في التبلور، أساسه الصراع الحاد الذي ساد النظام الأوروبي في تلك المرحلة وعرف أصحاب هذا الاتجاه بالواقعيين.

والفكر الواقعي نجد له جدور في الفكر اليوناني عند**"توسيديس"** من خلال كتابه الحروب البيلوبونيزية، الذي رأى أن الأسباب الجوهرية لهذه الحروب هو الخوف المتبادل بين الدول اليونانية والتنافس بينها، وأدرك الطابع الفوضوي للعلاقات الدولية حسب **"كينيث والتز"**، والفكر الصيني عند **"سان تزو"** الذي كتب كتابا حول فن الحرب، والفكر الإسلامي كما عند **"ابن المقفع"** و**"ابن خلدون"** فكرة التغلب والعصبية والصقلي في كتابه سلوان المطاع، وفي عصر النهضة عند "ماكيافيلي" صاحب كتاب الأمير الذي تكلم عن منطق الحكم وأخلاقياته التي هي منفصلة عن الأخلاق الفردية وعند "هوبز" الفيلسوف الانجليزي مؤلف كتاب التنين والتي يركز فيها على الطبيعة الأنانية والعدوانية للإنسان من خلال مقولته" حرب الجميع ضد الجميع."، وفي القرن الثامن عشر عند "بيس مارك" و"كارل فون كلوززفيتر" مؤلف كتاب في الحرب[1].

ويرى **"روبرت بالستغراف وجيمس دورتي"** أن هناك أربع تصورات أساسية مشتركة بين منظري الواقعية في حقبتها الأولى وتتمثل هذه التصورات أو الفرضيات فيما يلي:

- ✓ ترى الواقعية في خلفيتها الفلسفية وكمسلمة رئيسية أن الطبيعة البشرية ثابتة وغير قابلة للتغيير والتعديل فهذه الطبيعة البشرية تنزع للشر والخطيئة وامتلاك القوة.

[1] عبد القادر عبد العالي، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، جامعة سعيدة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009 ص16.

- ✓ الموقع الجغرافي يؤثر على إمكانات وتوجهات الدول من حيث السياسة الخارجية.
- ✓ نظرا لغياب سلطة مركزية تنظم العلاقات بين الدول، فطبيعة العلاقات الدولية هي الفوضى أوالاناركية، لذا فالآلية التنظيمية هو توازن القوى.
- ✓ النظرية السياسية ينبغي حسب الواقعيين أن تنطلق من التجارب والخبرات التاريخية للعلاقات بين الدول.

ولقد اعتمدت الواقعية الكلاسيكية في تفسيرها للسياسة الدولية على مفاهيم مركزية، مثل: القوة ميزان القوة، الفوضى والمصلحة الوطنية، إلا أن الواقعيين الكلاسيكيين يعتبرون أن لعبة ميزان القوى هي الوسيلة الأكثر عملية لإقامة السلم والاستقرار على المستوى الدولي، لأن السلم لا يمكن بناءه اعتمادا على القانون الدولي أو على المنظمات الدولية، كما يعتقد المثاليون بأنه يمكن بناؤه فقط اعتمادا على منطق توازن القوى كحماية وحيدة من القوى المهيمنة والحملات المستمرة التي تسعى إلى تهديد الأمن الوطني أو المصلحة الوطنية.

فحسب **"هانس مورغنثو"** الميزة الأساسية للواقعية في السياسة الدولية هي مفهوم المصلحة المحددة في إطار القوة، حيث يفترض مورغنثو عالما غير منسجم ومليء بالنزاعات والصراعات وهذا أمر طبيعي، إذ هو نتيجة لعدوانية الإنسان ودافع الدول في تعاملها هو المصلحة التي تعني الحصول على القوة إما لزيادتها أو المحافظة عليها، هذه القوة تستخدم للمحافظة على البقاء الهوية الثقافية، الكينونة السياسية وسلامة الإقليم.[1]

ويقدم **"هانس مورغنثو "** في كتاب **" السياسة بين الأمم"** ما يعتبره المبادئ الست في الواقعية السياسية وهي:

1. إن السياسة كالمجتمع بشكل عام تحكمها قوانين موضوعية لها جذورها في الطبيعة البشرية وبالتالي فمن أجل إحداث تغيير أو إصلاح في المجتمع يفترض فهم واستيعاب هذه القوانين.
2. يعتبر مفهوم المصلحة الوطنية أداة تحليل رئيسية في الواقعية السياسية لفهم السياسة الدولية وتعرف المصلحة الوطنية دائما بلغة القوة، وتعتبر المصلحة المحددة بالقوة كمفهوم يصلح لتحليل مختلف سياسات الدول في أوقات مختلفة ويكرس هذا المفهوم السياسة الدولية كفرع مستقل عن الفروع الأخرى.

---
[1] عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 150.

3. إن مفهوم المصلحة الوطنية ليس ذا مضامين ثابتة وغير متغيرة على مدار الزمن إنما فكرة المصلحة كجوهر للسياسة هي الدائمة عبر الزمان والمكان، ويستشهد مورغنثو بما قاله ماكس فيبر في هذا الخصوص، وهو أن المصالح المادية والمعنوية وليس الأفكار تسيطر مباشرة على أنشطة الناس ،ولكن تتأثر المصلحة التي تحدد النشاط أو السلوكية السياسية في فترة تاريخية معينة بالإطارين السياسي والثقافي الذين توضع ضمنها تلك السياسة.
4. لا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية العالمية بشكلها المجرد والعام على أنشطة الدول.
5. ترفض الواقعية السياسية اعتبار القيم الأخلاقية العالمية متطابقة مع قيم ومبادئ دول معينة فكل شيء نسبي ولا توجد قيم ومبادئ عالمية مطلقة، بالرغم من أن كل دولة قد تحاول أن تصور قيمها ومبادئها وأعمالها وكأنها تتطابق مع الأهداف والمبادئ الأخلاقية التي تفترض أن تحكم العالم.
6. تركز الواقعية السياسية على استقلالية المجال السياسي كمجال مختلف عن المجالات الأخرى ويرى "مورغنثو" أن السياسة الدولية في المجال السياسي تقسم إلى ثلاثة أنواع إما تهدف للحفاظ على القوة أو لزيادة القوة أو لإظهار القوة، فالدولة إذن تنتهج إما سياسة للحفاظ على الوضع القائم أو سياسة توسع إمبريالي أو سياسة تحقيق الهيبة[1]

النظرية الواقعية الكلاسيكية مبينة على أساس منطلق متشائم للطبيعة الإنسانية سواء من منطلق ديني **(أوغسطين،نيبور)**، أو علماني **(مكيا فيلي، هوبز، مورغنثو)** والنقد الموجه هنا هو في اعتبار الطبيعة الإنسانية ثابتة وليست متغيرة مما يحول دون تفسير الكثير من ظواهر العلاقات الدولية فإذا كانت هذه الطبيعة تفسر الحرب والصراع فكيف لهذه الطبيعة أن تفسر حالات التعاون والسلم؟[2]

من الانتقادات الأساسية هو افتقارها إلى الدقة في الكثير من تفسيراتها، ومفاهيمها مثل القوة المصلحة القومية، ميزان القوى، ..الخ. فهذه المفاهيم خصوصا المصلحة القومية يصعب إعطاء معنى عملي لها لاختلاف التجارب القومية من بلد لآخر، ولاختلاف التهديدات الأمنية من الناحية المنهجية فالواقعيون التقليديون استندوا إلى التاريخ وعلم السياسة لإثبات نظرياتهم، ولذا تم انتقادهم على أنهم يستعملون مصطلحات ومفاهيم عفا عليها الزمن، وأصبحت غير ذات فائدة

[1] ناصف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط 1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص ص27- 28.

[2] عبد القادر عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص20.

في التاريخ المعاصر، مثل قولهم بتوازن القوى وفصل السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية وهي خلاف الواقع الذي يشهده النظام الدولي الحالي، بينما رواد الواقعية الجديدة استعانوا واقتبسوا العديد من مفاهيم وأدوات العلوم الأخرى مثل الاقتصاد مثل تطبيق نظرية الألعاب نظرية الخيار العقلاني، المنفعة المتوقعة، نظريات السوق والمؤسسات ونظريات التفاوض، وذلك في البحث عن نظريات أكثر ارتباطا بالواقع المعاصر ومن جهة أخرى فطرح الواقعيين يبدو متناقضا في دعوتهم رجل السياسة إلى العودة إلى قوانين يفترض انها هي نفسها التي تخضع لها الدول حاليا وهذا أحد الأبعاد المعيارية المتضمنة في النظرية الواقعية.

كل هذه الانتقادات التي وجهت للاتجاه التقليدي للمدرسة الواقعية، والتطورات التي استجدت على الساحة الدولية، جعلت من أصحاب هذا التوجه في العلاقات الدولية يراجعون تحليلاتهم واطروحاتهم ويحاولون تنقيحها حتى تتكيف والتطورات الجديدة في الساحة الدولية، وقد جاء هذا التوجه الجديد لإصلاح المفاهيم الأساسية للواقعية في إطار حركة جديدة عرفت ب: الواقعية الجديدة"***New Realism***" والواقعة البنيوية بزعامة كينيت ولتز (**Kenneth Wiltz**) إلى جانب كراس نر (**Krasner**) وجيبلن (**Giplin**).

1- الواقية الجديدة: "New Realism"

تختلف الواقعية الجديدة عن التقليدية فقط في بعض المسلمات، من حيث تركيز الجديدة على النظام الدولي كإطار تحليلي لسلوك الدول، بدل اعتبار الطبيعة البشرية منطلقا في التفسير ومن بين المسهمين في هذا التوجه نذكر "**روبرت جرفيس**"، "**كينيث والتز و**"**ستيفن والت**" أو ما يسمى بتوجه الدفاعية أو الواقعية البنيوية، و"**جون ميرشايمر**" صاحب الواقعية الهجومية و"روبت جبلين" صاحب نظرية الهيمنة وهذا التوجه النظري الجديد جاء كرد فعل للانتقادات الموجهة للواقعية الكلاسيكية من قبل التوجه التعددي والمدرسة الانجليزية[1] .

يرى "والتز" أن مستوى التحليل الأساسي هو النظام الدولي" **بنية النظام الدولي**" هذه البنية تتميز بالفوضى بسبب عدم وجود سلطة مركزية عليا تحمي الدول، أما توزيع القوة يعتبر حسب الواقعيين الجدد متغيرا مستقلا يتبعه تصرفات الدول كمتغير تابع، وهكذا فهذا النظام الفوضوي

[1] ملودي العطري،" السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة: قسم علوم سياسية، 2008، ص24.

يضع أمام الدول الفرص والقيود في بيئة تنافسية لا قواعد فيها تمنع استخدام القوة،[1] لأن استخدامها محتمل دائما وحسب النيوواقعيين فإنه كان على الولايات المتحدة أن تستغل ضعف وتراجع الاتحاد السوفيتي مع نهاية الحرب الباردة بسياسات أكثر عدوانية اتجاهه لمفاقمة صعوبات لكن الولايات المتحدة دعت روسيا إلى الانضمام إلى المؤسسات متعددة الأطراف، لكنهم يعودون ويقرون بأن القوى العظمى تحاول أن تمنع أي انفتاح أو فراغ للسلطة والذي قد يؤدي إلى ظهور الدول العدوانية.

وحسب النيوواقعيين للدول نفس الأهداف لكنها تختلف في حجم القدرات المتوفرة لها، وتوزيع القدرات المتباين هو الذي يحدد تركيبة النظام الدولي ويزيد من احتمال النزاع،" فوالتز" رأى أن نظام ثنائي القطبية كان أكثر استقرار من نظام متعدد الأقطاب حيث عمل توازن القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على استقرار الوضع الدولي وتجنب حرب عالمية، إن فوضوية النظام الدولي ترغم الدول على جعل الأمن قلقهم الأساسي ولذا فقد استبدلت الواقعية الجديدة الفرضية التقليدية بأن كل الدول تسعى للحصول على القوة بفرضية أن كل الدول تسعى للحصول على الأمن والبقاء.[2]

والدول ما زالت تمثل الفاعل الأساسي وشبه الوحيد في العلاقات الدولية، وتتجه إلى مد نفوذها وسيطرتها على المجالات الاقتصادية والثقافية، ويضرب مثالا على ذلك بالمنظمات الدولية الحكومية بأن الدول هي التي تحدد دورها وتؤسسها وتحافظ عليها، وسياسات المنظمة تخضع لإرادة الدول المسيطرة عليها وبالتالي فهي تخدم المصالح الوطنية للدول ذات النفوذ وليس السياسات الدولية ويضرب كينيث والتز مثالا على ذلك ببقاء منظمة حلف الناتو رغم انتهاء الحرب الباردة، بأنها أصبحت تمثل أداة لنفوذ وخدمة المصالح الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية[3].

إن نظرية "وولتز" النيو واقعية لا يمكن تطبيقها على السياسة الوطنية المحلية فهي لا تستطيع أن تسهم في خدمة تطوير سياسات الدول المتعلقة بشؤونها الدولية والداخلية، وتساعد نظريته فقط في شرح سبب سلوك الدول المتشابه رغم اختلاف أشكال حكوماتها وتنوع

[1] ملودي العطري، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] مكان نفسه.

[3] عبد القادر عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص ص20- 21.

أيديولوجياتها السياسية وسبب عدم تغير صورة العلاقات الدولية الشاملة رغم لا مركزية تلك الدول المتنامية[1].

بالنسبة للقدرات فهناك شبه إجماع بين الواقعيين الجدد حول أهمية كل من القدرات العسكرية والاقتصادية كمصدر حاسم لقوة الدولة مع التأكيد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الحجم النسبي لقدرات الدولة مقارنة بالدول الأخرى، وحسب **"باري بوزان"** فإن مبدأ توزيع القدرات لا يحدد فقط هيكل النظام الدولي في حد ذاته، لكنه إضافة إلى ذلك يؤثر في قدرات الفواعل التي لها دورها في تشكيل الهيكل حيث أن النظام الدولي لم يعد ينظر إليه فقط على مستوى الهيكل ولكن أصبحت تؤخذ بعين الاعتبار التفاعلات بين الفواعل التي تساهم هي الأخرى في تحديد هيكل النظام الدولي في الحقيقة إن كانت واقعية **"ولتز وجيبلن"** وغيرهم من الواقعيين الجدد قد أدخلت مفاهيم ومضامين جديدة على المنظور الواقعي، فهذا لا يعني أن هناك واقعية جديدة قامت على أنقاد الواقعية التقليدية، وإنما ما يمكن قوله هو أن الواقعية الجديدة هي امتداد للواقعية التقليدية وما هي إلا إصلاح وتكييف نظري من الناحيتين الإبستمولوجية والفكرية مع وجود بعض الفوارق البسيطة التي استوجبتها تطورات الحياة الدولية.

وحتى" **ولتز"** نفسه يعترف بأنه لم يقم نظريته على أنقاد الواقعية الكلاسيكية بل حاول الرد على الذين هاجموها ونظرا لتزايد الصفة العلمية في العلاقات الدولية واستحالة إخراج الواقعية في حلتها القديمة أضاف إليها قطع نظرية كالبنيوية و الفوضى، وإن كان الحوار الأول ضمن المنظور الواقعي بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية المعروفة أكثر بالواقعية الجديدة، فهناك حوار آخر ظهر في ظل الواقعية الجديدة بين تيارين واقعيين هما الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية حيث يعد ظهور هذين التوجهين من الإضافات التنقيحية المهمة للواقعية.

[1] علاء هاشم،" الواقعية السياسية الجديدة في العلاقات الدولية "، في: الحوار المتمدن، 2012/12/30، متوفر على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=338933." (2014/03/06).

أ- الواقعية الدفاعية: " The Défensive Théorie "

ويعتبر كل من" **ولتز**"، و"**فان ايفيرا**" و"**جاك سنا يدر**" من أهم رواد التوجه الدفاعي تفترض الواقعية الدفاعية أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، وبأن الأمن* متوفر أكثر من كونه مفقودا، وهي بهذا تقدم تنازلا نظريا بتقليصها للحوافز النسقية الدولية، وجعلها لا تتحكم في سلوكات جميع الدول، إنها بدأت تقر بوجود سياسات خارجية متميزة، وبالتالي الاعتراف بالآثار الضئيلة للبنيات الداخلية على السلوك الخارجية. 1

ترى الواقعية الدفاعية مثلها مثل الواقعية الجديدة أن الهدف الذي تبحث عنه الدول هو الأمن2 فعندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية وعندما تسود النزعة الدفاعية، ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، آنئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية، و بالتالي تخفف من حدة تأثير هذه البنية الفوضوية على سلوكات الفواعل فالقادة السياسيون لا يحاولون وضع دبلوماسية عنيفة وإستراتيجية هجومية إلا في حالة الإحساس بالخطر، و بالتالي في غياب الأخطار الخارجية، الدول ليس لها دوافع آلية إلى إتباع هذه السياسات العنيفة.

وعليه فقد طورت الواقعية الدفاعية فرضياتها لتبين من خلالها أثر البنيات الداخلية للدولة في تحديد طبيعة التوجه الخارجي للدول، ففي حالة وجود خطر خارجي، الدولة تجند مجموع القدرات العسكرية، الاقتصادية والبشرية، وإدراك هذا الخطر مرتبط بذاتية القادة السياسيين الذين يحدون من الوسائل المستعملة إلى الدفاع عن المصالح الحيوية فقط، و أكبر مصلحة حيوية هي الأمن.

* **الأمن:** هناك إجماع على انه ينطوي على خلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية، سواء تلك المتعلقة بالفرد أو بالمجتمع.

[1] إبراهيم بولمكاحل ، " تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية "، متوفر على الرابط التالي:

"http://boulemkahel.yolasite.com"، (2014/03/06).

[2] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق ذكره، ص 22.

إذا يبدو واضحا أن الحديث عن إدراكات صناع القرار، طرح جديد للواقعية الدفاعية، على عكس ما تم تداوله سابقا لدى الواقعية البنيوية " لوالتز"،فتوزيع القوى والتحولات الدولية مرتبط أساسا بإدراكات القادة الوطنيين، و يؤكدون ذلك انطلاقا من تشبيهات تاريخية وأخرى إدراكية فدور إدراك الأخطار عند القادة السياسيين هو المؤدي إلى الاستقرار المنتظر حسب الواقعية الدفاعية.

ولقد أتت الواقعية الدفاعية بمصطلح " الواقعية التعاونية Coopérative Realism "المشجع والمؤكد على فوضى ناضجة عوض فوضى مطلقة، و هذا من أجل تفادي الحرب بوضع سياسات مشتركة لذلك، ومع تراجع حالة الفوضى في النظام الدولي، سيتراجع بذلك أهم محدد لتفسير السلوك الخارجي بالنسبة لواقعية "والتز" ونتجه أكثر فأكثر لإثبات دور المحددات الداخلية في تفسير السلوك الخارجي (إدراك صانع القرار للبيئة الخارجية).[1]

2- الواقعية الهجومية:" The Offensive Théori "

ظهرت الواقعية الهجومية كرد فعل للواقعية الدفاعية، ومن أهم روادها: "فريد زكرياء" و"**جون ميرشايمر**"، و"**إيريك لابس**"، حيث انتقدتها حول المرتكز الأساسي لها في أن الدولة وفي إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها، حيث ترى عكس ذلك بأن الفوضى تفرض باستمرار على الدول تعظيم و زيادة القوة والتأثير والتوسع، يقول "فريد زكريا" **"إن الدول لا تتوسع عندما تكون قادرة ولكن عندما ينبغي عليها ذلك "**[2] لذا يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، وبالتالي استمرار حالة الفوضى المطلقة غير أن ما يميز هذا الطرح عن واقعية "والتز" هو عدم الإقرار بأن تفسير السياسات الخارجية والمخرجات الدولية لمختلف الدول يكون مبنيا على فكرة الفوضى، و هذا ما ترفضه الواقعية الهجومية كعامل واحد فكما يؤكد " فريد زكرياء" من أن التركيز على السياسة الخارجية للدول يجب أن يضم المتغيرات الداخلية والنسقية والتأثيرات الأخرى مخصصة ومحددة مظاهر السياسة الدولية التي يمكن تفسيرها بهذه المتغيرات.

---

[1] إبراهيم بولمكاحل، مرجع سبق ذكره.

[2] فريد زكريا، **من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، ترجمة،رضا خليفة، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999، ص 211.

شكلت هذه المواقف الجديدة بالنسبة للواقعية النيوكلاسيكية، تحولا عميقا لدى المدرسة الواقعية فيما يتعلق بالحدود الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي لتفتح المجال أمام ضرورة إعادة النظر حول تأثير المحددات الداخلية في توجيه السياسة الخارجية، و إزالة ذلك الفصل الصلب بينهما.

بالإضافة لهذا فقد شكلت التطورات الجديدة على مستوى التفاعلات الدولية و التطور العلمي الذي عرفته الدول بداخلها، كذلك زيادة الاهتمام الشعبي و الرأي العام بقضايا العلاقات الدولية، و زيادة عدد الدول المستقلة، حيث أدى تنوع هذه الدول الجديدة و اختلاف تركيبتها وبالتالي سلوكياتها إلى فتح مجال الاهتمام لدرس و مراقبة علاقاتها ببعضها البعض، وفق مقاربات جديدة قادرة على استيعاب مختلف المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية خارج إطار المتغيرات النسقية إذا ونتيجة لهذه المستجدات لم تعد العلاقات بين الدول، و بالتالي التأثير المتبادل حكرا على المستوى الحكومي، بل تعدى ذلك ليشمل العلاقات و التأثير المتبادل على المستوى المجتمعي ولو بدرجات متفاوتة حسب بنية الدول المعنية.[1]

وفيما يخص التعاون، فإن الواقعيين الهجوميين متشائمون بشأنه وقد طرحوا مفهوم المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة ويعتبرون بأن الفوضى تدفع بالدول إلى القلق بشأن المكاسب المطلقة من خلال التعاون ويبررون ذلك بكون أن الدول التي تستحوذ على مكاسب تفوق مكاسب شركائها ستصبح بالتدريج أقوى بينما يصبح شركاءها أكثر هشاشة .

وحسب **"ميرشايمر"** فالتعاون ينبغي أن يأخذ صيغة التحالف المؤقت لأن حليف اليوم قد يكون عدو الغد في عصر العولمة الذي يتميز بتضارب مصالح وأهداف الدول وبالتالي فالمكاسب النسبية تبقى أهم من المكاسب المطلقة بالنسبة للدول ويجب على رؤساء الدول مواصلة سياساتهم الأمنية لإضعاف قوى أعدائهم بزيادة قواهم النسبية على الآخرين.

إن مضامين وأفكار المنظور الواقعي يمكن أن نلمسها في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، سواء في فترة الحرب الباردة أو بعد انهيار الإتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة حيث كانت فكرة توازن القوى تسيطر على التفكير الإستراتيجي الأمريكي، فأولاها أهمية كبيرة خاصة في

[1] إبراهيم بولمكاحل، مرجع سبق ذكره.

ظل جو دولي ينذر باحتمال حدوث نزاع شامل. ولهذا نجد الولايات المتحدة لجأت إلى عقد حلف الناتو مع دول من غرب أوروبا لمواجهة الخطر السوفييتي وتحسبا لما يمكن أن يستجد.

ومنذ نهاية الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفييتي برزت الولايات المتحدة كقوة كبرى في النظام الدولي مصممة على البقاء في وضع مهيمن، لذلك نجدها عملت على تعظيم قوتها وفي نفس الوقت أصبحت منشغلة بشكل متزايد بالقوة المتعاظمة للصين وهذا ما يجسد فكرة أهمية القوة للواقعيين .

وإن كانت السياسة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة قد بدي وكأنه قد طغت عليها الأفكار الليبرالية خاصة بعد أن نادى الرئيس جورج بوش بفكرة النظام الدولي الجديد وضرورة العمل الدولي الجماعي والمشترك الذي ظهر من خلال الحرب التي قادتها الولايات المتحدة مع المجموعة الدولية ضد العراق بعد غزوها الكويت من **(1990/08/02** حتى **1991/02/28)** كذلك سياسة كلينتون الخارجية التي أطلق عليها البعض بالإنسانية أو العمل الاجتماعي.

فإنه وبعد أحداث الاحادي عشر سبتمبر 2001 تبين بأن المفاهيم الواقعية حول السياسة الدولية لا تزال تسطر التوجهات الخارجية الأمريكية، فإدارة جورج ولكر بوش اتخذت من الأمن مصلحتها القومية الرئيسية. وأصبح هناك عدو خلف الإتحاد السوفييتي يهدد الأمن الأمريكي بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة هذا العدو الذي عرف بالإرهاب، أصبح على الولايات المتحدة أن تلجأ إلى قوتها العسكرية من أجل القضاء عليه.

فبعد أن ساد الاعتقاد لفترة بأن المفاهيم الليبرالية أصبحت طاغية على السياسة الخارجية الأمريكية فإن أحداث 11 سبتمبر 2001 أرجعت بقوة مفاهيم واقعية كالأمن والقوة والتوسع فأصبح واضحا انه لا مجال لتأكيد أهمية المتغير الاقتصادي وتعويضه للمتغير العسكري ويعد التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان خير دليل على ذلك، كذلك إستراتيجية التوسع والهجوم التي يعتبرها الواقعيون وخاصة منهم الهجوميين ضرورية لتحقيق الأمن، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الإستراتيجية بوضوح في تدخلها في أفغانستان وكذلك في حربها على العراق 2003.

لكن وإن كانت المفاهيم الواقعية تبدو طاغية نوعا ما على التوجهات الإستراتيجية الأمريكية وأنه يمكن تفسير وفهم هذه الإستراتيجية خلال الحرب الباردة وبعدها انطلاقا من التحليلات الواقعية للعلاقات الدولية، إلا أن ذلك لا يعني بأن المنظور الواقعي يفسر كل ما يتعلق بالإستراتيجية الأمريكية. حيث لا يمكن التغاضي عن المنظور الليبرالي الذي يعد من أهم المنظورات المنافسة للواقعية والذي كان له الدور البارز في بلورة السياسات والإستراتيجيات الأمريكية.

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية

الليبرالية [*] السياسية كمفهوم نجدها ملخصة في المادة الأولى من إعلان حقوق الإنسان والمواطن والتي تنص على أن الناس خلقوا وسيظلون أحرارا ومتساويين في الحقوق.[1]

وان كانت الواقعية ترى بأن العلاقات الدولية هي علاقات صراع دائم تبحث فيه الدول عن الأمن فإن المدرسة الليبرالية هي أكثر مدارس العلاقات الدولية إملاء لقيمة التعاون الدولي، فتنظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية وتنظر إلى النزاعات على أنها الاستثناء.

ارتبطت نشأة الفكر الليبرالي بمعاهدة "وستفاليا" 1648 التي أقرت وجود الدولة القومية وبأن الحرب هي حق يمكن لأي دولة ممارسته، مما أدى إلى انتشار حالة من عدم الرضا في صف العديد من المفكرين ممن وضعوا أسس الفكر الليبرالي والذين استنكروا استعمال الحرب كأداة ووسيلة من أدوات السياسة الخارجية.

ويمكن إيجاد الأسس الفكرية الليبرالية في كتابات القرنين **18** و **19** لثلاثة من اشهر فلاسفة وسياسيي هذا التقليد وهم: "جون ستيوارت ميل" "وآدم سميث" و"ايمانويل كانط"، فنجد إسهامات "كانط في"الليبرالية الجمهورية" عندما قدم نظريته حول الآثار المترتبة للحكومة الجمهورية على السياسة الخارجية في بدايات **1790** أين كان هناك عدد قليل من الجمهوريات الحديثة النشأة، أفكار كانط هذه طورها لاحقا المفكرون الليبراليون من و"ودرو ويلسن" إلى غاية "فرنسيس فوكوياما" (**Woodrow Wilson**) أما إسهامات سميث فتظهر في "الليبرالية التجارية" حيث قدم نظريته حول الضغوط السوسيوإقتصادية والتنظيمية على حرية التبادل التجاري

---

[*] **الليبرالية:** تمثل البرنامج الفكري للبرجوازية الفتية التي كانت تناضل ضد بقايا الإقطاع، وتلعب **دوراً** تقدمياً نسبياً، وتدعو لحماية الملكية الخاصة والمنافسة الحرة، وترسيخ **مبادئ** الديمقراطية البرجوازية، وإشاعة الحياة الدستورية.

[1] السعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزء الثاني، ط 3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 ص 156.

والحمائية في عالم لا تزال تهيمن عليه مركنتيلية* القوى الكبرى، في الاونة الأخيرة باحثون ليبراليون مثل **"بروس راست"** أكدوا وجود علاقة بين التجارة والسلام. وبالنسبة إلى ميل فنجد أفكاره في "الليبرالية المثالية"، حيث قدم تخمينات منهجية حول تأثيرات الظواهر الثقافية الجماعية، الهوية الوطنية والقيم العالمية التي كانت في عصر معين تنشأ فقط كمهيمن موضعي للمنظمة السياسية وبالنسبة له فان المفتاح

الحاسم لسلوك الدولة هو مدى تطابق الحكومة مع تلك القيم الوطنية وهو ما أظهره مفكرون ليبراليون أمثال ويلسن بإعلانه لمبدأ " تقرير المصير" المرتبط بالقيم الديمقراطية.[1]

وإن كانت بدايات تأثير الفكر الليبرالي في مجرى العلاقات الدولية في القرن السابع العشر فإن أعلى تدفق له كان في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وهي الفترة المسماة بفترة المثاليين. حيث حدث تطور كبير على يد الرئيس الأمريكي ويلسن بإعلانه في 8جانفي 1918 تشكيل عصبة الأمم، التي تعد أول محاولة دولية لاستبدال سياسة القوة بسياسة الأمن الجماعي بمعنى أنها كانت تمثل تطبيقا لواحد من أهم مبادئ المدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية[2] كما أعلن ويلسن في نفس التاريخ عن مبادئه الأربعة عشر التي كانت تحمل طابعا ليبراليا ومن ضمن هذه المبادئ:

- ✓ الإزالة بقدر الإمكان لجميع الحواجز الاقتصادية وإيجاد مساواة في الشروط الاقتصادية بين الدول الموافقة على السلام والمشتركة في صيانته.
- ✓ أن العلاقات الدولية تقوم على مواثيق سلام عامة ومفتوحة، فلا تكون هناك أي تفاهمات دولية خاصة من أي نوع كانت وإنما هناك دبلوماسية علنية أمام الجميع.[3]

---

* **المركنتيلية:** المركنتيلية أو التجارية هي تيار فكري ظهر بوادره في القرن 15 والمركنتيلية تنسب إلى مركنتلي وهي كلمة ايطالية وتعني التاجر ويقوم هذا الفكر على مبدأين أساسين أولهما يربط قوة الدولة يمدا ما تتوفر عليه من معادن نفيسة أما المبدأ الثاني يقوم على توجيه الدولة للاقتصاد ويعتبر أدام سميث من ابرز المنتقدين للمركنتيلية وطالب استبدالها بمبد ادعه يعمل.

[1] Andrew Moravcsik, "Liberal International Relations theory: A social scientific Assessmen ", weatherhead **center for international Affairs, Harvard University, paper No.01-02, April 2001, p 21**.

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكالات**، القاهرة: دار هدى للنشر والتوزيع، ص 58.

[3] نورتن فريش وريتشارد ستيفنز، **الفكر السياسي الأمريكي**، ترجمة، هشام عبد الله، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1991 ص 250.

وقد تم بعث الفكر الليبرالي من جديد بإنشاء هيئة الأمم المتحدة، غير أن الأمل في عالم أكثر سلما تدفع إلى تحقيقه منظمة دولية لم يدم سوى لفترة قصيرة، فسرعان ما انتهى ببداية الحرب الباردة و العودة لسياسات القوة، ومنذ بداية الحرب الباردة ظهرت هيمنة واضحة للمنظور الواقعي في دراسة العلاقات الدولية، فأعتبر بمثابة المنظور الأصلح الذي استطاع تفسير الحالة الدولية في تلك الفترة وهي الحالة التي غلب عليها الطابع الصراعي وسياسات القوة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

إلا أنه ومع بداية التسعينات من القرن العشرين برزت الليبرالية الجديدة، حيث تأتي دراسات الاندماج الوظيفي والاندماج الإقليمي كأرضيات بناء هذه النظرية حيث يفترضون أن السلم والتقدم يتحقق ببناء شراكة متعددة بين الدول بالتنازل عن جزء من سيادتها لخلق مجموعات مندمجة لترقية النمو الاقتصادي والاستجابة للمشاكل الإقليمية، وقد عرفت انتشارا كبيرا في الفكر الاقتصادي الأمريكي على يد كل من **"توماس فريدمان"** و**"جوزيف ناي"** و**" كيوهان"**.

والليبرالية الجديدة، فقد تجاوزت الإطار الضيق للسيادة الوطنية، لتصل إلى وضع لبنات للتعاون الدولي على غرار دعم المنظمات و المؤسسات الإقليمية و الدولية التي ما فتئ دورها يتنامى بشكل كبير ومن أبرز تياراتها الوظيفية و الوظيفية الجديدة، و يعتقد "ديفيد ميتيراني" أن ظهور هذه المنظمات هو تلبية حقيقية لرغبات وظيفية للرأي العام و التكنوقراط على وجه الخصوص الذين يحبذون السير في اتجاه المسار العبر الوطني، و يرجع الفضل في ذلك إلى ازدهار وسائط الاتصال وسهولة تبادل المعلومات، مما أدى إلى خلق بنية مشتركة تتمثل في المنظمات الدولية التي تتعهد بانجاز مهام الاتصال و التقارب بين الدول و الشعوب.[1]

وضمن تيار الليبرالية الجديدة، أشار" كارل دويتش" وهو يفكر من داخل حلقة الاندماج إلى دور التواصل والإعلام بين الأفراد والجماعات، وسجل كل من" **كيوهان**" و" **واي**" أن العلاقات الدولية يجب أن تتجاوز إطار العلاقات بين الكيانات الدولية، لتدخل غمار العلاقات العبر وطنية[2].

---

[1] محمد عصام لعروسي، "العلاقات الدولية، شيء من النظرية وأخر التطبيق"، في: الحوار المتمدن، 2012/12/16، متوفر على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83543"، (2014/03/09).

[2] المرجع نفسه.

وللفكر الليبرالي ثلاث اتجاهات رئيسية، الجمهورية التي تتخذ من رؤية السلام الديمقراطي فرضيتها الأساسية بالإضافة إلى الاجتماعية المهتمة بمسار الاعتماد المتبادل ودوره في ربط الاتصال بين مختلف الشعوب في إطار تعاوني، والمؤسساتيون الذين يرون في إنشاء وتعزيز دور المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية الركيزة الأساسية لبناء السلم العالمي.

1- نظرية السلام الديمقراطي:

فرغم أن آخر حلقة من النقاش حول **"السلام الديمقراطي"**، كانت قد ابتدأت فعليا قبل سقوط الاتحاد السوفييتي، غير أن هذا المفهوم أصبح أكثر إسنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وتراكم مزيد من الشواهد الإمبريقية المؤكدة للارتباط القائم بين الديمقراطية والسلام.

فنظرية **"السلام الديمقراطي"** تعتبر تحويرا للطرح المبكر القاضي بأن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض بالرغم من أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى، وقد قدم لنا بعض الباحثين من أمثال **"مايكل دويل"**، و**"جيمس لي ري"** و**"بروس راسيت"**، عددا من التفسيرات في هذا الاتجاه، ومن أكثرها انتشارا تلك القائلة بأن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ إنه من الصعب تصور وجود تفسير أقوى حجة من "السلام الديمقراطي" لتبرير مساعي إدارة كلينتون الهادفة إلى توسيع مجال الحكم الديمقراطي.[1]

ويظهر تشبع" **دويل"** بكتابات" **كانط"** عبر اشارته إلى العناصر الثلاثة التي قدمها كانط حول الأمن الدولي في كتابه" السلام الدائم Perpétuel Peace "وهي:

- ✓ التمثيل الديمقراطي الجمهوري.
- ✓ الالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان.
- ✓ الترابط العابر للحدود الوطنية.

وهي العناصر التي تفسر اتجاهات الميل إلى السلام الذي تتميز بها الدول الديمقراطية[2].

---

[1] ستيفن وولت،" العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"،ترجمة، زقاغ عادل و زيدان زياني، متواجد على الرابط التالي: "http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR، (2014/03/09).

[2] جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث2004 ، ص ص428- 430.

وكان الكاتب الأميركي "**فرانسيس فوكوياما**" صاحب كتاب نهاية التاريخ، من بين الداعين لهذه النظرية حيث يعلن فيه انتصار الليبرالية على بقية الإيديولوجيات الأخرى،وان الدول الديمقراطية هي أكثر استقرارا من الناحية الداخلية وأكثر ميلا للسلام في العلاقات الدولية.

وانطلاقا من هذه النظرية تبينت استراتيجيات نشر النهج الديمقراطي في العالم، سواء بحجة التدخل الإنساني في الدول التي تشهد حروبا أهلية، أو عبر المشروطية السياسية المقترنة بالمساعدات الاقتصادية والمالية، وهي تمثل السياسات الفعلية التي تعبر عنها نظريات السلام الديمقراطي في التعامل مع الدول غير الليبرالية، فحسب "**مايكل دويل**" هناك خياران أمام الدول الليبرالية هي إقامة حلف دفاعي ضد الدول غير الليبرالية، والإستراتيجية الثانية هي تبني إستراتيجية التوسع في نشر الديمقراطية عبر وسائل اقتصادية ودبلوماسية، والتي يجملها في ثلاث استراتيجيات هي : الإيحاء : وهي دفع الشعوب في الدول غير الديمقراطية إلى الاحتجاج والانتفاض من الديمقراطية، والسياسة الثانية يسميها التحريض: ببناء السلام وإعادة هيكلة الاقتصاد، والسياسة الثالثة هي التدخل :بإعطائه شرعية في حالة عدم رضا الأغلبية بالسلطة التي تحكمهم[1].

ومن بين الآراء المنتقدة لهذه النظرية أنها تفتح الباب أمام الحروب العدوانية باسم نشر الديمقراطية أو ما يسمى بالتوسع الليبرالي، وان نشر الديمقراطية يكون عن طريق الوسائل السياسية والسلمية وليس العسكرية.

ولعل الدارس والملاحظ للسياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة سيجد أن هذه الأخيرة قد اتخذت من أطروحة "السلام الديمقراطي "مبررا لسياساتها التوسعية، فأصبح نشر القيم الديمقراطية وما تشمله من حريات وحقوق الإنسان وغيره من القيم، حجة للتدخل الأمريكي في الكثير من مناطق العالم إن كان ذلك عسكريا كما هو الأمر بالنسبة للتدخل الأمريكي في العراق2003 ، أو غير عسكري من خلال المساعدات المشروطة للدول غير الديمقراطية، بحيث تربط الولايات المتحدة مساعداتهما لهذه الدول بأن تغير هذه الأخيرة من أنظمتها السياسية، غير أن كل هذا في الأخير سيصب في المصلحة الأميركية وليس لمصلحة هذه الدول ولا لمصلحة السلم العالمي.

[1] عبد القادرعبد العالي ، مرجع سبق ذكره، ص 29.

وكما جاء حسب **"مانسفيلد وسنا يدر"** عن كون التحول الديمقراطي يقود إلى الحرب فإن هذا فعلي والمشهد الدموي كما حصل في العراق هو خير دليل على ذلك، فعوض أن تتحول العراق إلى دولة ديمقراطية كما زعمت الولايات المتحدة، تحولت إلى ساحة قتال وفوضى ومن هنا يتضح أن السلام الديمقراطي وما يروج له من أفكار تبدو مثالية وتخدم السلم الدولي، هو في الأخير ومن خلال الممارسات الأمريكية أصبح لا يخدم سوى المصالح الأمريكية، ابتعد نتيجة لهذه الممارسات عن أصوله وجذوره الفكرية التي وضعها "كانت" من أجل الوصول إلى السلام العالمي.

2- الاعتماد المتبادل:

يعتبر الاعتماد المتبادل من أهم تيارات المدرسة الليبرالية، حيث يرى فيه أصحابه بأنه وسيلة مهمة توصل المجتمع الدولي إلى السلام وذلك لأن أي دولتين توجد بينهما علاقات اقتصادية وثيقة لا يمكن أن يتحاربا لاشتراكهما معا في التجارة وتداخلهما اقتصاديا، كذلك خوفا من أن يؤثر النزاع بينهما على رفاهية المواطنين في كل منهما وقد جاء كل من" **كيوهان" و"ناي"** بمفهوم" الاعتماد المتبادل المعقد، الذي يعني وجود قنوات متعددة للتفاعل عبر الحدود بواسطة العديد من الأشخاص والمؤسسات وتعتبر المدرسة الليبرالية المنظمات الدولية إحدى أهم قنوات المجتمع الدولي لأنها تساعد الدول الضعيفة على مواجهة الدول القوية من خلال وجود تلك الدول في إطار واحد.[1]

وهناك بعض الانتقادات الموجهة للاعتمادية المتبادلة والدور الذي يمكن أن تلعبه في تكريس السلام بأن أنصار الاعتمادية أهملوا حقيقة عدم توازن الاعتمادية المتبادلة أو ما يسمى بالاعتماد المتبادل غير العادل والمتوازن بين الطرفين وهو يشير إلى وضع التبعية لبعض الدول تجاه دول أخرى وهذا ما أشار إليه "سمير أمين" في نظرية التبعية من خلال دول المركز ودول المحيط، وإلى حقيقة التباين والاختلاف في القوة بين الدول الضعيفة والقوية، ولذا يرى" **والتز"** بأن الاعتمادية المتبادلة مجرد إيديولوجية روج لها الأميركيون لتغطية النفوذ الأميركي، وأن القرار أصبحت تحسمه الأسواق بدل الحكومات، وأن الدول أخذت تتراجع سطوتها وسيطرتها، ويرى بأن ذلك مجرد وهم ورغبة لاعلاقة لها بالواقع[2].

---

[1] جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2] عبد القادر عبد العالي ، مرجع سبق ذكره، ص 30.

3- الليبرالية المؤسساتية: " Institutionnel Libéralisme "

يعد الاتجاه المؤسساتي الأحدث ضمن المدرسة الليبرالية، وإن اعتبرت الليبرالية المؤسساتية بمثابة الرد على الواقعية الجديدة ل" ولتز"، فإن هناك من الليبراليين من يرى بأن فكرة المؤسساتية الليبرالية الجديدة هي قائمة منذ إنشاء الأمم المتحدة، وأن الذي قامت به النظرية المؤسساتية هو مجرد تطوير لتلك الأفكار الموجودة بالفعل.[1]

تركز الليبرالية الجديدة على فكرة المؤسسات والتي تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن، وفي هذا سبيل فهي تحاول تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية لتصل إلى وضع لبنات للتعاون الدولي على غرار دعم المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، والتي ما فتئ دورها يتنامى بشكل كبير وقد تعزز هذا الطرح الجديد لليبرالية-المؤسساتية-مع النجاح الذي لاقته توسيع بعض المؤسسات كالإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، ومساهمتها في تطوير نظم أمنية مستقرة بما عزز الديمقراطيات الناشئة في دول أوروبا الوسطى والشرقية، وساهم في توسيع نطاق الآليات الأطلسية في إدارة الأزمات في منطقة تبقى فيها الاضطرابات أمرا واردا.

إن المؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الدرية وصندوق النقد الدولي يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول، عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الأنانية الضيقة لصالح فوائد اكبر للتعاون الدولي الدائم وإذا فالنمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص للسلام وخاصة منها المؤسسات الاقتصادية في عالم تضبطه حركية الاعتماد المتبادل بشكل قوي والعولمة، وهو ما يزيد من احتمالية التزام الدول لأن تكاليف الصفقات المرتبطة بإنشاء المؤسسات الدولية مرتفعة، ومن هنا فهي تظل صامدة حتى بتغير المصالح، بالإضافة إلى هذا فإن المؤسسات بإمكانها حل المأزق الأمني المتمثل في نقص المعلومات حول نوايا وأهداف الدول لأنها تزود صانع القرار بمعلومات موثوقة عن الخيارات الوطنية للدول وقوتها،كما تساهم في تعزيز الديمقراطية والاعتماد المتبادل.

رغم أن الليبرالية الجديدة تركز على دور المؤسسات في تحقيق الأمن إلا انها ا أبقت على الدولة فاعل موحد وعقلاني أساسي في السياسة الدولية.[2]

---

[1] جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2] بشكيط خالد،" دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجستير، الجزائر3: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011، ص ص16-17.

إن المضامين الليبرالية التي تظهر من خلال اتجاهات المدرسة الليبرالية الثلاث الاعتماد المتبادل في الاتجاه الاقتصادي، السلام الديمقراطي في الاتجاه المثالي والاتجاه المؤسساتي، هذه المضامين وإن لم تكن سائدة على نفس الوتيرة في السياسة الخارجية الأمريكية إلا أن هذا لا يمنع من كونها كانت ذات تأثير واضح في هذه السياسة، وإن شكلت كل من المدرستين الواقعية والليبرالية إطارا نظريا سائدا لممارسات السياسة الخارجية الأمريكية، فإن هناك نظرية أخرى بدأت معالمها تتبلور مع نهاية الحرب الباردة عرفت بالنظرية البنائية.

دفع إخفاق النظرية الواقعية والليبرالية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة و إيجاد تفسير لما حدث إلى بروز المقاربة البنائية، والتي استطاعت الوصول إلى تفسير لنهاية الحرب الباردة، خصوصا ما تعلق بالثورة التي أحدثها **"ميخائيل غورباتشوف"** في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكار جديدة كالأمن المشترك في مقابل هذا القصور المنهجي للمقاربات التقليدية نجد تحولات ما بعد الحرب الباردة وما تلاه من بروز قضايا جديدة على مستوى أجندة السياسة العالمية خاصة صعود القضايا المرتبطة بالهوية وتنامي دور البعد الثقافي" القيمي".[1]

وتجد" **البنائية** "تفسيرت في تحليلات وإسهامات" الكسندر واندت" **Alxanderwendt**" الذي عبر عن المضامين النظرية للبنائية خصوصا في دراسته الصادرة عام 1992 م"الفوضى هي ما تصنعه الدول:التفسير الاجتماعي لسياسة القوة"وقبل "واندت" نجد البنائية في كتابات نيكولاس أنوف.[2]

إن" البنائية "تركز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض كذلك المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية" تاريخية"بالإضافة إلى هذا يولي البنائيون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس أيضا لسلوكيات تحضى بالقبول وعليه فالبنائية تهتم أساسا بمصدر التغيير والتحول رغم هذا فالبنائية لا تستبعد متغير القوة.[3]

---

[1] ستيفن وولت،" العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة، زقاغ عادل وزيدان زياني، متوفر على الرابط التالي: "http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html"، (2014/03/10)، ص ص6- 7.

[2] عبد الناصر جندلي،" انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية " أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2005، ص 445.

[3] ستيفن وولت، مرجع سبق ذكره، ص 16.

يبرز من خلال هاته المنطلقات والمرتكزات أن البنائية تحاول تبني تصورا أكثر اجتماعي للمفاهيم والمتغيرات عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الوضعية من خلال ربط البني والفاعلين وإدراكاتهم وفي هذا الإطار ترى" البنائية "بأن الأمن يحمل مدلولا اجتماعيا وهو مرتبط أكثر بعنصر أساسي هو عنصر الإدراك من طرف صانع القرار أو ما يسمى عند البنائية_ التذاناتية الأمنية.

وعليه فالأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك وأن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك وحسب هذا الطرح دائما فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بل هو تصور عقلي يمكن إعادة بناءه لصالح الأمن والسلم عوض المصلحة الضيقة ومنه فإن غاية الأمن حسب "واندت" هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية.[1]

وبالنسبة للممارسات الخارجية الأمريكية فإن كان المهيمن النظري عليها تداولت عليه كل من الواقعية والليبرالية، إلا أنه لا يمكن إنكار إمكانية تفسير الاستراتيجيات الأمريكية بناءا على الأفكار والتصورات البنائية، فإن السياسة الخارجية الأمريكية تأسست قبل كل شيء على فرضية حماية الهوية الوطنية الأمريكية والتي تأثرت **بصفة** خاصة بالتهديدات الشيوعية.

وهناك من البنائيين من اعتبر التدخل الإنساني الأمريكي في الصومال في عهد الرئيس كلينتون بمثابة الدفاع عن القيم الأمريكية، وكذلك الأمر بالنسبة للتدخل الأمريكي في العراق 1990فترة حكم جورج بوش الأب الذي تمكن من حشد الرأي العام الأمريكي لصالح الحرب على العراق انطلاقا من كون هذه الحرب أساسها هو أخلاقي، وأن دخول الولايات المتحدة هذه الحرب هو لكونها تدافع على الخير في العالم.

وجورج ولكر بوش لم يختلف عن سابقيه، بل على العكس من ذلك فبعد أحداث11 سبتمبر 2001ظهر للعالم كله أن التوجهات الخارجية الأمريكية أساسها وكما يبدو من خطابات البيت الأبيض هو الدفاع عن قيم الحرية والديمقراطية والحضارة الغربية، من خلال محاربة العدو الجديد الذي أصبح يهدد تلك القيم وحل مكان الخطر الشيوعي، وهو الإرهاب عامة.

[1] Alexander rwendt ,"anarchy is what state make of it .the social construction of power politics ", ***international Organisation***, vol46, printemps, 1992, PP, 391- 425.

ولهذا فما يمكن التوصل إليه من خلال هذا الحوار النظري للتوجهات الخارجية الأمريكية هو كون هذه الأخيرة تضع إستراتيجياتها وفق ما يتماشى مع المصلحة القومية الأمريكية سواء كان ذلك يتطابق مع التصورات الواقعية أو الليبرالية أو البنائية للعلاقات الدولية.

المبحث الثالث: واقع الساحل الإفريقي

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة حراكا سياسيا دوليا متصاعدا بسبب انتشار مجموعة من التهديدات الأمنية التماثلية واللاتماثلية بالمنطقة كنشاطات الجماعات الإرهابية أبرزها نشاط تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي،تزداد هذه الوضعية تعقيدا مع تنامي نشاطات الجريمة المنظمة بكل أنواعها كتهريب المخدرات والأسلحة...الخ أمام هذا الواقع أصبح الساحل الإفريقي يشكل أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية والتطلعات البحثية لمراكز الدراسات[1] والبحوث عبر العالم وهذه الأهمية تكتسبها من ما تحويه من تفاعلات ترسم شكل التقاطعات السياسية لمختلف القوى الإقليمية والدولية وما تحويه من مقومات التنافس الدولي القائم على اكتساب المزيد من الثروات و الموارد المحركة لعجلة الاقتصاد.

إن تسارع التطورات الأمنية بالمنطقة جعلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية تحاول صياغة ورسم سياسات واستراتيجيات أمنية جديدة تتوافق مع المستجدات الجديدة والمتسارعة في ظل التنافس والاستقطاب الدولي الذي لم يشهد له مثيل خاصة مع دخول الصين بقوة في هذا الحراك باستراتيجيات اقتصادية قوية ونوعية ومركزة.

إن المتتبع للإستراتيجية الأمريكية في فترة ما قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر يلاحظ أن القارة الإفريقية كانت بعيدة نوعا ما عن المنطق الذي يحكم الإستراتيجية الأمريكية، ولكن بعد أحداث11 سبتمبر بدأت السياسة الأمريكية تتجه نحو القارة الإفريقية باعتبارها ساحة مواتية لنمو وعمل الجماعات الإرهابية، وهو ما دفع القيادة الأمريكية إلى تغيير توجهاتها نحو المنطقة بهدف تجفيف منابع الإرهاب.

---

[1] امحند برقوق،" الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية"، *العالم الاستراتيجي*،الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد الأول، جانفي 2008، ص 12.

وإذ كان المبرر لهذا الاهتمام الكبير ترجعه الولايات المتحدة إلى تأزم الوضع الأمني في الساحل الإفريقي وما يمكن أن يشكله من تهديد للأمن الدولي ككل، ولكن يجب التساؤل هل بالفعل الولايات المتحدة الأمريكية تريد ضبط الوضع الأمني بالمنطقة؟ أم إن هناك أهداف وإبعاد أخرى من وراء هذا الاهتمام .

المطلب الأول: الواقع الجيوسياسي للساحل الإفريقي

يهدف الدارس من وراء هذا التحديد أو الوصف إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي، لأنه يعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياستها باتجاهات معنية، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي، ولا يقتصر الآمر على ذلك وإنما تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية منها التي تتخذها الدولة.

1- المجال الجغرافي:

إن تسمية الساحل تعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، والساحل الإفريقي يمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا ولعل شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي خلقت نوعا من الاختلاف حول أي من الدول هي التي تنتمي إلى هذا المجال.

فسياسيا وبالرجوع إلى مجموع الدول التي ضمتها" اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف" و التي أنشئت سنة 1971، فإن دول الساحل الإفريقي هي :السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي النيجر، تشاد وبوركينافاسو ثم أضيفت كل من غينيا بيساو والرأس الأخضر ونظرا لزحف الصحراء تضاف كل من السودان، أثيوبيا الصومال وكينيا.[1]

---

[1] Mehdi Taje, ***Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain***, collège de défense de l'OTAN, NDC occasionnel papier 19 décembre 2006, p 6 .

كما يعرف الساحل الإفريقي انطلاقا من المشاكل والأزمات الإثنية التي يعرفها وهو بذلك يضم كل من السودان، مالي، النيجر، تشاد وموريتانيا وهو ما يعرف بقوس الأزمات.[1]

ولأنه تم الافتراض مسبقا بأن الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي يمكن أن يكون له أبعاد أخرى ولا ينحصر فقط في البعد الأمني فإنه لا يمكننا الاعتماد في هذه الدراسة على تعريف الساحل الإفريقي انطلاقا من كونه قوس أزمات، كما أن الاعتماد على عامل التصحر في تحديد المجال الجغرافي للساحل الإفريقي هو الآخر غير ممكن بحيث يجعل المجال شاسعا جدا مما يصعب دراسته لذلك سيتم الاعتماد على التعريف الذي أجمعت عليه الكتابات المتعلقة بالمنطقة باعتبارها تضم ثماني دول هي:السنغال، موريتانيا، مالي النيجر بوركينافاسو، تشاد السودان وشمال نيجيريا.

2- دراسة في طبيعة المجتمع:

إن طبيعة المجتمع في الساحل الإفريقي يمتاز بالتوليفة من الإثنيات والعرقيات مما يضعف التجانس الاجتماعي ويخلق مشاكل داخل الدولة الواحدة، وحتى بين دول الإقليم حيث ساهم الاستعمار بالشكل كبير في هذا التقسيم.

فالمعظم دول الساحل تتميز بالطابع الفسيفسائي داخل الدولة، ففي السودان نجد العرب بالنسبة 70% من إجمالي عدد السكّان، وأعراق أخرى مختلفة نسبة 30%، مثل: فور، وبجه ونوبة[2] وتتشكل الخريطة العرقية في تشاد من المجموعات التالية: سارا Sara ونسبتهم 27.7%، والعرب ونسبتهم 12.3%، والمايوكيبي Mayo-Kebbi 11.5 ونسبتهم %، وكانيم بورنو Kanem-Bornov ونسبتهم 9%، وأواداي Ouaddaï ونسبتهم 8.7%، وهادجاراي Hadjarai ونسبتهم 6.7%، وتاندجيل Tandjile ونسبتهم 6.5% وجوران Goran ونسبتهم 6.3%، وفيتري باثا Fitri Bathe ونسبتهم 4.7% وآخرين 6.4%، وغير معروفين 0.3%، طبقاً للتعداد السكاني عام 1993.

---

[1] امحند برقوق،" الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية "، ***العالم الاستراتيجي***،الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد السابع، نوفمبر 2008، ص 2.

[2] "الدراسات الإفريقية: إفريقيا الغربية، مالي"، في: مؤسسة أفران للدراسات و للبحوث، متوفر على الرابط التالي: "http://www.afran.ir/ar/modules/publisher/category.php?categoryid=34"، (2014/03/13).

أما بالنسبة للنيجر ينتمي أكثر من نصف سكان النيجر إلى جماعة الهوسا العرقية، واحدة من أعرق الشعوب الإفريقية والتي تمثل غالبية السكان في الجزء الشمالي من نيجيريا وقبائل الدجيرما -سونجي والذين يتواحدون في مالي وقبائل الجورمانتشيه وهم عبارة عن مزارعين مستقرين يعملون في الزراعة ويسكنون الجزء الجنوبي من البلاد، في حين ينتمي الجزء الباقي من شعب النيجر إلى القبائل البدوية الرحالة أو القبائل شبه البدوية من الفولاني والطوارق والكانوري والعرب والتوبو والذين يمثلون مجتمعين قرابة 20% من إجمالي سكان النيجر.ونظرا للتزايد المتسارع للسكان والرغبة في السيطرة على الموارد الطبيعية أصبحت أساليب الزراع ومربي الماشية الحياتية هي الأساليب المؤثرة في الحياة في النيجر

ونجد في مالي البامبارا والتوارق والكانوري والبولس والسونغاي، البولس، الجرما، والعرب، وفي وبوركينافاسوا نجد كل من موسي، بامبارا ومور، وبوس ديولا.[1]

كل هذا التعدد الإثني ليس فقط من حيث العرف بل وكذلك في الجانب الديني بين مسلمين ومسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية وأيضا من حيث اللغة، حيث نجد اللغة العربية ولغة الدول المستعمرة سواء إنجليزية أو فرنسية بالإضافة إلى اللغة المحلية للقبائل هذه الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا، قبليا وعرقيا جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما ينتج عنه أزمات داخلية، مثل أزمة دارفور في السودان والتوارق في مالي والنيجر والاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدمات الإثنية وحتى القبلية في تشاد.[2]

[1] عمار جفال،" وجهة نظر حول طبيعة تهديدات على حدود الجنوبية الجزائرية "، ***العالم الاستراتيجي***،الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد السابع، نوفمبر 2008، ص 10.

[2] امحند برقوق، مرجع سبق ذكره، ص 2.

3- طبيعة الدولة في الساحل الإفريقي:

رغم وجود بعض الاختلافات في المسار الذي أخدته عملية بناء الدولة في الساحل الأفريقي إلا أنه توجد سمات مشتركة أدت إلى ما يعرف بأزمة الدولة في الساحل الأفريقي، وعلى هذا فإن البحث عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هته المشكلة -أزمة بناء الدولة-والتي توصف بعضها بالفاشلة [*] أو المنهارة يقودنا للنظر إلى المسألة من خلال مرحلتين:

أ- **الفترة الإحتلالية:** فقد كان للاحتلال دورا كبيرا في عملية بناء الدولة في إفريقيا عموما والساحل الإفريقي خصوصا من خلال النقاط التالية:

- **الحدود المصطنعة أو العشوائية:**

قسم مؤتمر برلين الدول الإفريقية بين القوى الإحتلالية والذي كان من بين قراراته وضع حدود عشوائية لم يراعي فيها خارطة توزيع الأقليات وبموجب قرارات مؤتمر برلين حصلت فرنسا على جميع دول الساحل تقريبا موريتانيا،النيجر،التشاد،مالي،بوركينافاسو السينغال،ساحل العاج " وهو ما أثر في عملية بناء الدولة نظرا لبلقنة الساحل الإفريقي الذي أصبح عبارة عن فسيفساء،[1] كما أن بعض الدول وجدت أثناء توزيع الأقاليم بين القوى الإحتلالية ،بحيث ظهر تباين في حجم الدول فنجد دول كبيرة المساحة مثل مالي،النيجر،تشاد لكنها في نفس الوقت دول مغلقة لا تطل على مساحات مائية(البحر)في حين وجدت دول صغيرة مثل غامبيا التي تشق جمهورية السنغال والسبب الوحيد في وجودها-غامبيا-سيطرة الإنكليز على نهر غامبيا.[2]

- **طبيعة الديمقراطية**:

تميزت الديمقراطية المطبقة من طرف المحتل الفرنسي بميزتين رئيسيتين هما استخدام الإكراه والعنف ضد المواطنين،وحصر المشاركة السياسية، هته الديمقراطية والسياسة المتبعة أدت إلى ظهور أنظمة شمولية تسلطية بعد الاستقلال بسبب الاعتياد على التسلط والقهر والإكراه أي التشبع بالثقافة التي مارسها الاحتلال مما خلق أزمة الدولة.[3]

---

[*] **الدولة الفاشلة:** هي بالاسم دولة ذات سيادة، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة . إنها دولة أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في عيون المجتمع الدولي .في السنوات الأخيرة، أشير بهذه الطريقة إلى عدد من الدول، مثل كمبوديا هاييتي، رواندا وسيراليون .

[1] Abdecelem Ikhlef," LE SAHEL DÉFAILLANT ARC DE TOUS LES RISQUES ? ,"***Horizons***, n° 01, MARS 2010, p p 4-6.

[2] حميدي عبد الرحمن حسن، **دراسات في النظم السياسية الإفريقية**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002، ص 95.

[3] Stewart Patrick,» Weak States and Global Threats: Factor Fiction?" **The Washington quarterly**, spring 2006 ,pp 27–33.

ب- **مرحلة مابعد الاستقلال:** توجد مجموعة من التحديات التي واجهت عملية بناء الدولة في الساحل الإفريقي كما يلي:

1-التحديات السياسية: يمكن الإشارة إليها من خلال:

أ- طبيعة الأنظمة السياسية: التي حكمت تلك الدول والتي يمكن حصرها في ثلاث هي:

- ✓ أنظمة زبائنية: تعني علاقة التبعية الشخصية أي تبادل ثنائي للخدمات بين الزبون وقائده_ .
- ✓ أنظمة باتريمونيالية: وتميز هدا النوع من الأنظمة بثلاث خصائص هي توسيع الإدارة البيروقراطية ما أدى إلى عرقلة التنمية، شخصنة العلاقات السياسية، وجود قوات خاصة تحيط بالرئيس تقوم بحمايته وأحيانا تقوم بمهمة الاغتيالات.
- ✓ أنظمة نيوباتريمونيالية: يقوم أساسا على النخبة الموجودة في السلطة والتي تسعى للحيلولة دون وصول المحيط إلى الموارد التي يسيطر عليها المركز من خلال إستراتيجية التمثيل وخاصة التحكم في عملية التحديث الاقتصادي.

لقد أدى هذا النموذج الشمولي لطبيعة الأنظمة الحاكمة في الدولة الأفريقية بعد الاستقلال إلى بروز أزمات خطيرة مرتبطة كلها بالنظام السياسي وهو ما أثر على عملية بناء الدولة في الساحل الأفريقي.

ب- **الأبنية السياسية والدستورية:** وفي هذا نجد أن معظم المؤسسات السياسية والدستورية التي تتطلبها عملية بناء الدولة الحديثة لم تؤدي الدور المنوط بها في دول الساحل الأفريقي ،بل أصبحت عقبة في طريق بنائها ونتج عنها صور أخرى مشوهة سواء فيما يخص تكوين الأحزاب ودورها، وكذا المجتمع المدني ومدى فعاليته كما أن أغلب دول الساحل حافظت على المؤسسات القديمة الموروثة عن الاحتلال وعملت على إعادة هيكلتها بحيث تحافظ على الوضع القائم والمتزن الموجود وذلك بدلا من أن تبني مؤسسات جديدة تكون مواكبة لخصوصيات مجتمعاتها، كما نجد دساتير معظم الساحل الأفريقي مستوردة ولا تتوافق مع البيئة الداخلية للدول وكذلك الحال بالنسبة للأحزاب في دول الساحل التي تقوم على أساس قبلي وعرقي يهيمن عليه كبار الضباط والأثرياء المستفيدين من الريع ويستخدم الحزب لتبرير سياسات الدولة الكوروبراتية التعاضدية أما المجتمع المدني في دول الساحل الأفريقي فيواجه عدة عقبات منها المتنامية لدور جماعات المصالح وعسكرة الحياة السياسية وكذا القيود البيروقراطية.

2- التحديات الاقتصادية: رغم تمتع دول الساحل بموقع جيوستراتيجي مهم نظرا لما يحتويه من موارد طاقوية ذات بعد إستراتيجي (النفط ،الغاز، اليورانيوم، والطاقة الشمسية) إضافة إلى المياه نهر النيجر الذي يعتبر ثالث أكبر نهر في إفريقيا الغربية والممتد على مسافة 4200 كيلومتر مربع وبحيرة تشاد إلا أن دول الساحل مصنفة كدول فقيرة جدا في تقارير التنمية البشرية[1] في دراسة أعدها "أليكسندر كاوين" و"ستيفن جيل برت" تبرز أن هناك علاقة سلبية بين وجود البترول والديمقراطية والتنمية، فمعظم دول الساحل تستخدم مداخيل هته الموارد الأولية لشراء السلم الاجتماعي مثلما عرفته تشاد والسنغال ومالي ويعتبر التسيير غير العقلاني لهته الثروات والعوائد من الموارد الأولية السبب الرئيسي للأوضاع التي تعيشها هته الدول من فقر وغياب الرعاية الصحية وزيادة البطالة، وما يمكن استخلاصه أن الثروات في دول الساحل هي نقمة أكثر منها نعمة بالإضافة إلى هذا نجد المشاكل التي حدثت جراء عمليات التكيف الهيكلي والمفروضة من الخارج وكذا عملية التبعية والتقسيم الدولي للعمل.[2]

حاولت معظم دول الساحل تبني مشروع التحديث والعصرنة، لكنها لا تزال لحد الآن تتلقى بعض التوترات فمؤسسات الدولة الوطنية الرسمية تجد نفسها أمام تحد كبير هو استمرار البناء القبلي كنوع من مقاومة الدولة الوطنية، والذي يصل أحيانا إلى حد الانقسام الحاد على المستوى السياسي، فسياسات التماطل والتأجيل والتهميش التي انتهجتها دول الساحل تحولت إلى خطر اجتماعي حقيقي يهدد النسيج الاجتماعي والثقافي للدولة، ويمكن القول أن إجراءات التغير الاجتماعي المعتمدة من طرف دول الساحل لم تستطيع إلغاء البنية القبلية الإثنية واستضعافها على جميع المستويات وخاصة النفسي والثقافي والدليل أن المجتمع التقليدي-القبيلة-لايزال يلعب دورا في صنع القرار في هته الدول (التيجانية والصوفية) وبموجب دور الدولة المتعارف عليه هو أن تكون قادرة على حماية مواطنيها من جميع الأخطار وتحقيق أمنهم على جميع المستويات والأبعاد لكن الدولة في الساحل الإفريقي حيدت عن هته الأهداف والقواعد وأصبحت مصدرا لمخاطر تهدد الحياة والحرية بحيث أضحت هي نفسها من الأخطار الرئيسية التي تحيط بأمن الإنسان بدلا من أن تكون ضامنة له.

---

[1] محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية تركة القرن مضى و حمولة قرن أتى**، الأردن: دار حامد للنشر و التوزيع، ص 99.

[2] إبراهيم شروب، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، بيروت: دار منهل البناني، 1997، ص ص69- 78.

المطلب الثاني: الواقع الأمني

يرى المتتبعون للشأن الأفريقي أن منطقة الساحل الإفريقي، ومن خلال إدراك أولي مشترك حول المنطقة يتمثل في تصور فضاء خالي من كل مصادر الحياة ولكن الحقيقة عكس ذلك فالمنطقة تختزن فرص ايجابية كثيرة وفي المقابل هي أيضا أرضية خصبة لتنامي العديد من التهديدات، وكان السبب في ذالك المستعمر الذي قام بتمزيق البنية الإثنية والمجتمعية لشعوب منطقة الساحل فبعد الاستقلال خلف الاحتلال حدودا اعتمدت لبناء دول الساحل الإفريقي الموجودة حاليا على الخريطة الجغرافية تسببت هذه الحدود الدولاتية في تمزيق البنية الإثنية للمنطقة - وأبرز مثال على هذا تشتت التوارق في كل من النيجر ،مالي الجزائر وليبيا كما أن مرحلة ما بعد الاحتلال كانت صعبة نتيجة للفراغ المؤسساتي الذي تركه المحتل وكذا تدميره للبنى التحّتيّة لمختلف دول الساحل ألإفريقيي، حيث أفرزت هذه العوامل مجموعة من المعضلات الأمنية جعلت دول الساحل غير قادرة على مواجهة هذه التحديات في النصف الثاني من القرن العشرين الأمر الذي جعلها تدخل في دائرة من الأزمات(الجريمة المنظمة،إرهاب، و الأزمات الداخلية).

1- الظاهرة الإرهابية:

لقد وردت العديد من التعارف حول الإرهاب في مختلف الأدبيات، حيث يمكن إحصاء حوالي 109 تعريف للمصطلح وردت مابين 1936- 1986.

ولا تزال قضية وضع تعريف متفق عليه لظاهرة الإرهاب واحد من المشاكل المستعصية الحل، وإذا كان الاختلاف على المستوى الفقهي الدولي مرتبطا للخليفة الإيديولوجية للمفكرين الذين اهتموا بالظاهرة فإن الاختلاف على مستوى التنظيمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة ليس إلا انعكاسا لمظاهر الصراع ضمن المحاور الجديدة للمواجهة.

وتبلورت أهم المبادرات الفقهية لتعريف ظاهرة الإرهاب خلال المؤتمرات الهادفة إلى توحيد القانون الجنائي وذلك منذ سنة 1930 فقد ركزت المبادرات الأولى في تحديد مفهوم قانوني للإرهاب على اعتباره بمثابة خطر شمولي يهدد الإنسانية جمعاء، ويمكن استخلاص: وفق أعمال[1] المؤتمرات الدولية – ثلاثة عناصر تحدد مفهوم الإرهاب وهي: "**الرعب والهيمنة ونية مرتكب الفعل**"

---

[1] عصام مفلح،" مفهوم الإرهاب و الموقف الدولي: إرهاب الدولة و إرهاب المنظمات"، ***مجلة الفكر السياسي***، دمشق :المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، العدد17، 2002، ص 146.

ويمكن تعريفه حسب بعض الاتفاقيات الدولية فاتفاقية جنيف لعام 1937 م - والتي جاءت نتيجة لجهود دولية بذلت في إطار عصبة الأمم – الإرهاب، بأنه: " الأعمال الإجراميّة الموجهة ضد دولة ما وتستهدف أو يقصد بها خلق الرعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور".

وعرفتها لاتفاقية الأوروبية لمنع وقمع الإرهاب - لعام 1976 والسارية المفعول اعتبارا من 1978 بأنه:" الأفعال الخطرة والموجهة ضد حياة الأشخاص أو سلامتهم الجسدية أو حرياتهم وتلك الموجهة ضد الممتلكات إذا كان من شأنها خلق خطر جماعي ".[1]

ويمكن تعريفه على انه استخدام للعنف، مقصود وغير قابل للتنبوء به، أو تهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف يمكن التعرف إليها، يتضمن الإرهاب هجمات ضد السواح وموظفي السفارات والطاقم العسكري والعاملين في مجال الإغاثة وموظفي الشركات المتعددة الجنسيات، يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة.[2]

كما عرفته الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998 في مادتها الأولى في الفقرة الثانية بأنه: " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.[3]

كما عرفت وزارة الخارجية الأمريكية الإرهاب ،على انه ارتكاب العنف أو التحريض عليه ضد أهداف مدنية من طرف جماعات دون قومية **subnational groups** أو وكالات سرية **clandestine agents**بغية إحداث الرعب والتأثير على الجمهور[4].

---

[1] عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005 ، ص 20.

[2] غريفيثس مارتن وأوكلاهن نيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للأبحاث، 2002، ص 41.

[3] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[4] Paul D.Williams, **Security Studies: An Introduction, London** and Newyork: Routleg, 2008 ,p174 .

وتكاد تجمع اغلب التعريفات على إن الإرهاب هو استعمال عنف من اجل إنهاء وضع سياسي متضمن استعمال العنف، بالقصد إدخال الشعب أو أي شريحة من الشعب في حالة من الرعب وعليه تتضمن اغلب التعاريف على عنصرين أساسين هما: استخدام العنف كوسيلة للتغيير السياسي واستعمال العنف من اجل بث الرعب في أوساط الشعب وزعزعة الاستقرار في المجتمع من اجل هز السلطة القائمة في الدولة.

يعد الإرهاب جريمة من أشنع جرائم هذا العصر وأكثرها وحشية ويقوم على تدمير الممتلكات العامة والخاصة وترويع الآمنين ولا يقدر حقوق الإنسان وقد زادت حدة هته الظاهرة منذ مطلع التسعينات مع تنامي حركية العولمة والثورة التكنولوجية والاتصالية وتقلص الحدود بين الدول فالإرهاب الدولي أصبح ظاهرة تشغل بال العالم بأسره باعتبارها ظاهرة كونية لم تقتصر على الدول الغربية فقط بل طالت دول عديدة ومنها دول الساحل الأفريقي التي عانت ويلات الإرهاب منذ مطلع التسعينات.

صعدت الظاهرة الإرهابية في أفريقيا بشكل واضح مع تسعينيات القرن الماضي مع بداية اختراق القاعدة لمناطق في أفريقيا وتحديدا في السودان أين أقام **"أسامة بن لادن"** لفترة هناك ثم ظهور الجماعات المسلحة في الصومال بين 1993 م القادمة من إقليم**"أوغادين"**وبعدها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي وصولا إلى تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا و تنزانيا.[1]

وعلى هذا فإن ما يجري في الساحل الأفريقي هو امتداد طبيعي لمفهوم الظاهرة الإرهابية في العالم لكن ونظرا لتضاريس المنطقة الوعرة فإن الجماعات التي تنقل نقاط بين نشاطها تتفادى الدخول في أي مواجهات مسلحة من أي طرف لأنها ترى أن مهمتها تكمن في اعتماد أسلوب الاختطاف وتلقي الفدية مقابلها لإطالة عمر الإرهاب في جهات عديدة بما فيها الساحل الأفريقي.[2]

تعقدت الأمور الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي بمجرد تحول الاهتمامات السياسية لجماعة وإعلانها الانضمام تحت لواء تنظيم القاعدة، لتأخذ اسم تنظيم (GSPC) السلفية للدعوة و القتال القاعدة لبلاد المغرب العربي.

---

[1] Jackie Cilliers, "L'Afrique et le terrorisme", ***Afrique contemporaine***, Printemps 2004, p 84.

[2] جمال وكيلي، " تنمية الساحل لا مفر منها "، ***جريدة الشعب***، عدد 15072، ديسمبر 2009، ص 3.

إن الحديث عن تنظيم الجماعة السلفية للدعوة و القتال، يكون بالحديث عن الجزائر، كون نقطة الانطلاقة كانت من ذلك البلد ووفقا لمجالات التماس الجغرافي التي تجمع بين الجزائر و ليبيا وتونس والمملكة المغربية و مالي و النيجر، فإن ذلك يعني بالضرورة مجال جغرافي اخر يستطيع من خلاله ذلك التنظيم الإرهابي المسلح العمل فيه.[1]

و بهذا يمكننا افتراض أن خطر التهديدات الأمنية التي يحملها تنظيم القاعدة لبلاد المغرب العربي هو أخطر على دول من حجم مالي والتشاد و النيجر وحتى على دول القرن الإفريقي و نيجيريا كمجال جغرافي أبعد في ظل حالة اللاأمن السياسي.

وبالفعل فقد برزت مجموعة من المؤشرات بتنامي التطرف الديني عن طريق هذه التنظيمات في الساحل الإفريقي وكثير من الحوادث الإرهابية والتفجيرات في المنطقة قام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بإعلان مسؤوليته عنها منها الهجمات الانتحارية في الدار البيضاء 2003 والسطو على الثكنة العسكرية بموريتانيا عام 2005، كذلك أقر نفس التنظيم مسؤوليته عن هجوميين في موريتانيا عام 2008 أحدهما كان ضد دورية عسكرية بالقرب من زويرات نتج عنها 12 قتيلا من الجنود و الهجوم الثاني كان ضد السفارة الإسرائيلية في نواكشوط، وفي سنة 2009 أعلن نفس التنظيم مسؤوليته عن مقتل أمريكي يعمل في موريتانيا وعن الهجوم الانتحاري الذي استهدف السفارة الفرنسية في نواكشوط. [2]

ومن بين كذالك الأعمال الإرهابية، التي قامت بها الجماعة الإرهابيّة(بوكوحرام [*]) المسلحة تفجيرات يوم السبت21 جانفي 2012، والي أودت بحياة 162 على الأقل، وحسب الشرطة النيجيرية فإنّ التفجيرات استهدفت ثمانية مواقع ونفدت بطريقة منسقة، منها مكاتب الشرطة والهجرة ومقر

[1] Emily Hunt, “Terrorism and Insurgency, Counter-terrorism successes force Algerian militants to evolve,” ***Jane`s Intelligences***, June 01, 2006,p 1.

[2] Lianne Kennedy Boudali, " examining U.S counterterrorism priorities and strategy across Africa’s Sahel region ", ***Rand corporation***, November 2009, p 1 .

[*] **بوكوحرام:** وهي جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد ومعروفة باسم بوكوحرام باللغة الهوسية المحلية، وتعني التعليم الغربي حرام كما سميت بطالبان نيجيريا .هي جماعة إسلامية نيجيرية مسلحة تعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع ولايات نيجيريا وتنشط بكثرة في شمال نيجيريا.أسسها محمد يوسف في 2002 وهي تضم مجموعة طلبة تخلو عن دراستهم وهم يرفضون التعليم الغربي والثقافة الغربية. وتتضمن الجماعة عناصر قادمون من تشاد ويتحدثون العربية فقط.

إقامة مسؤول في الشّرطة وأدّت التفّجيرات إلى تحوّل شوارع" كانوا"، ثاني مدينة في نيجيريا إلى ميدان للجثث المتناثرة.[1]

وقد تمكنت هذه الشبكات و التنظيمات الإرهابية من الاستفادة من انعدام الأمن في منطقة الساحل الإفريقي وفشل الدول فيه مما وفر لها الملاذ الآمن، كما أن حفاظها على علاقات تعاونية مع التوارق وباقي القبائل ساعدها على العمل في المنطقة خاصة وأن مصلحتهم واحدة في عدم تدخل أجهزة أمن الدولة، كذلك اتساع مساحة الساحل الإفريقي وهشاشة حدوده وعدم قدرة الدول على مراقبتها ساهم إلى حد كبير في تواجد الإرهابيين في المنطقة وسهولة تنقلهم عبر الإقليم الساحلي الصحراوي.

2- الجريمة المنظمة:

شهد النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة تغيرات عميقة مست العديد من جوانبه لا سيما الفواعل والهياكل والقيم السائدة فيه، كل ذلك كان نتيجة تغير في طبيعة التهديدات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة بفعل ظهور فواعل جديدة أثرت في المفهوم التقليدي للأمن، وتعتبر الجريمة المنظمة كأحد هاته الفواعل الجديدة العابرة للحدود، والتي استفادت من المزايا التي منحتها لها العولمة خاصة تلك المتعلقة بالثروة التكنولوجية و الرقمية فأصبحت هذه الظاهرة تبحث عن المناطق التي تؤمن لها الحماية والفعالية اللازمة لنشاطها خاصة في تلك المناطق التي تكون فيها الدولة عاجزة عن قيام بوظائفها الأساسية بما فيها توفير الأمن والاستقرار الداخلي لمواطنيها، كمنطقة الساحل الأفريقي التي شهدت في السنوات الأخيرة معتبرا لظاهرة الجريمة المنظمة بكل أنواعها: تبيض الأموال تهريب المخدرات الأسلحة.....الخ.

وتتفق جميع التعاريف التي قامت الدول بوضعها من خلال جهاتها الأمنية أو من خلال المؤتمرات والندوات الأمنية وأغلب التعاريف التي وضعها الباحثون المختصون في علم التعريف الجريمة وإن اختلفت الصيغ اللغوية لها حيث تشترك جميع التعاريف "بأنها نشاط إجرامي لتنظيم

[1] رفيق وحيد،"بوكوحرام استهدفت ثمانية مواقع بمدينة كانوا: مقتل 162 شخص في تفجيرات انتحارية بنيجيريا" ، *الخبر*: العدد 660 2012/01/22، ص 28.

يعتمد على التخطيط أساس العمل الجماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة."[1]

وحسب **تعريف الانتربول** للجريمة المنظمة: " فهي جمعية أو مجموعة من الأشخاص يشتركون في نشاط غير مشروع ومستمر من أجل الهدف الأول المتمثل في تحقيق الأرباح بغض النظر عن الحدود الدولية".[2]

وتعرفه **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية**: أنها "يقصد بتعبير جماعة إجرامية منظمة، جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"[3]، وحسب معظم الخبراء والباحثين فإن الجريمة المنظمة تتخذ العديد من الأشكال: الاتجار في المخدرات، الأسلحة المواد النووية، المعادن الثمينة الاثار أنواع الحيوانات، سرقة السيارات، الاتجار بالبشر والأعضاء الهجرة السرية.

إن أهم ما يميز الجرائم المنظمة عن باقي الجرائم الأخرى (الجرائم بالصدفة)هو عنصر التنظيم الذيّ يقوم على التخطيط والتنفيذ معا ويتجسد هذا التنظيم في شكل منظمة " organisation " أو عصابة "Gang" وما يميز هذه العصابات هو النشاط المنظم والعضوية المحددة الشروط والدور المرسوم لكل عضو فيها والتفاهم والاتفاق على المبادئ والأهداف الي تعمل لها العصابة الإجرامية إضافة إلى وجود الزعامة القوية التي يدين لها سائر الأعضاء بالطاعة والإحرام وتمتلك قدرا كبيرا من السيطرة والتأثير على هؤلاء الأعضاء.[4]

---

[1] سميرة ناصري، " الجريمة المنظمة عبر الساحل "، متوفر على الرابط التالي: "http://samiranasri.blogspot.com/2008/09/blog-post.html"، (2014/03/16).

[2] Philippe Marchesin, **les nouvelles menaces : les relations nord-sud des années 1980 a nos jours**, paris : Karthala 2001, p 43.

[3] سميرة ناصري، مرجع سبق ذكره.

[4] عبد الناصر حريز، **الإرهاب السياسي : دراسة تحليلية:** بدون دار النشر:مكتبة مدبولي، 1996، ص 100.

لقد عرفت دول الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تنامي ظاهرة مرضية ألا وهي الجريمة المنظمة بكل أنواعها وأشكالها من غسيل الأموال إلى التجارة بالأعضاء البشرية إلى تهريب الأسلحة وكذا تهريب السجائر خاصة في منطقة **"ديكال"** المالية التي تعتبر أهم منطقة أو الحلقة الأساسية لتهريب السجائر كما تعرف دول الساحل تنامي ظاهرة خطيرة ألا وهي تجارة المخدرات التي تعرف نموا سريعا خاصة بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين والكراك من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي،[1] إذ أنه حسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار، كما تم حجز 4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوربا عن طريق المرغب وشمال إفريقيا كما تم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة تنزاوتي 500 كلم إلى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست حيث جاء على لسان **"أمنوال لوكير"** نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات عندما قال:" إن بعض دول إفريقيا الغربية التي تقع على الشريط الحدودي الجنوبي للجزائر أصبحت طريقا مفضلا وجد نشط للتجارة الدولية للكوكايين الوافد من أمريكا اللاتينية في اتجاه أوروبا " ولاحظ إن ذلك بدأ بتكريس منذ بداية سنة 2005.[2]

وبهذا تشكل المخدرات تهديدا كبيرا لدول الساحل خاصة في الجانب الاقتصادي ناهيك عن ويلاتها في الجانب الاجتماعي حيث انتشر تعاطيها في صفوف الشباب مما يشكل أساسا لانتشار العديد من الأمراض العابرة للحدود، ذلك أن التعاطي المتعدد للحقنة الواحدة يؤدي إلى انتقال فيروس فقدان المناعة المكتسبة وسط المدمنين والذي ما لبث إن انتشر خارج الحدود ليشكل بدوره تهديدا امنيا عابرا للحدود.[3]

---

[1] امحند برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية، ***جريدة الشعب الجزائر***، العدد الأول، جانفي 2008، ص 13.

[2] حياة زلماط، " التهديدات الأمنية بالمنطقة الساحل و الصحراء، " في: ***الخبر***، متوفر على الرابط التالي:

http://www.alkhabar.ma_a46274.html،" (2014/03/17).

[3] المرجع نفسه.

وخطر الاتجار بالمخدرات لا ينحصر فقط في كونه شكل من أشكال الجريمة المنظمة يهدد أمن الدولة والأمن الاجتماعي بصفة خاصة، وإنما يتعدى خطره إلى كونه أصبح ممولا رئيسيا للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وهذا حسب قول "كوستا" الذي قال في معنى كلامه إن المخدرات لا تعني الجريمة المنظمة فقط، بل إن الإرهابيين و المنظمات التي هي ضد حكوماتهم في الساحل الإفريقي تستخدم إيرادات تلك المخدرات في دعم عملياتهم المخططة.[1]

بالإضافة إلى الاتجار بالمخدرات نجد أيضا الأشكال الأخرى للجريمة المنظمة في المنطقة حيث تعتبر بمثابة السوق الكبير للأسلحة الخفيفة، حيث عرفت سوق الأسلحة المهربة بجنوب الصحراء نشاطا غير مسبوق في الشهور الأخيرة فيما بين نهاية سنة 2006 وبداية سنة 2007، ومما ساهم في انتعاش هذه السوق وسهل ترويج الأسلحة المهربة التي أدت إلى تكاثر المواجهات المسلحة في بعض دول المنطقة (الصومال، مالي، موريتانيا..) خلال السنوات العشر الأخيرة، إذ عمد الكثير من المدنيين إلى اقتناء الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة كتدبير احترازي في ظل هواجس ومخاوف من تطورات قد تقوض دعائم السلم الداخلي بجملة من المناطق، وفي فترة الهدوء النسبي يسعى هؤلاء إلى التخلص من تلك الأسلحة بأثمنة قد ترتفع أو تتدنى حسب العرض والطلب واعتماد إجراءات المراقبة المشددة، وقد شكل هؤلاء مصدرا مهما لتزويد "السوق" بالأسلحة بطرق أسهل من اللجوء إلى المافيا التقليدية المتخصصة في تهريب السلاح.[2]

فبعد سقوط نظام القذافي أضيف عامل جديد ذو خطورة عالية، وهو الانتشار غير المسبوق لترسانة أسلحة متطورة ومتنوعة شكلت مصدرا لتسلح الجماعات المرتبطة بالقاعدة وجماعات الجريمة المنظمة في المنطقة، ليس هناك أي جهة تتوافر على الخريطة الكاملة لانتشار تلك الأسلحة فعلى سبيل المثال تقدر القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا **(أفريكوم)** أن عدد صواريخ أرض-جو أس.أي7 السوفيتية الصنع من تلك الأسلحة قد يرتفع إلى عشرين ألفا، بينما أعلن حلف شمال الأطلسي اختفاء قرابة عشرة آلاف صاروخ أرض-جو لم يتم التعرف على نوعيتها بالتحديد.

---

[1] Bouchra Benyoussef, " sahel 2009-drogue, contreterrorism ", in : ",http://www.tchadonline.com/sahel-2009-drogue-contrebande-terroris (17/03/2014).

[2] حياة زلماط، مرجع سبق ذكره.

كما أفادت التقارير بوجود تداول واسع للعديد من الأسلحة الأخرى، بينها قذائف صاروخية وصواريخ سكود وصواريخ مضادة للدبابات وأسلحة أخرى مضادة للدبابات مزودة بشحنات حرارية وهكذا، أصبحت المنطقة مسرحا لسماسرة بيع الأسلحة المحليين والدوليين بموارد مالية مهمة ووسائل متطورة جدا، من آليات النقل المتطور ومعدات الاتصال وأجهزة التواصل الدائم عبر الأقمار الصناعية وسهلت هذه الشبكات على عناصر جماعات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو الجريمة المنظمة أو الجماعات الانفصالية حصولهم على الأسلحة أو انخراطهم في بيعها، بل منهم من أحدثوا شبكات تهريب خاصة بهم[1].

أما الشكل الآخر هو الهجرة السرية أو غير الشرعية والتي تعتبر واحدة من المشاكل الأخرى التي تشكل تحديا أمنيا وإنسانيا في المنطقة، وتهرّب شبكات ممتدة أعدادا كبيرة من المهاجرين الذين يغادرون بلدانهم لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وتدخلهم بصورة غير شرعية إلى البلدان الغربية ويشكل ذلك خطرا على المهاجرين، إذ يعرضهم لمختلف أنواع المعاملات غير الإنسانية، كما يعرضهم لمخاطر الطريق وفي أحايين كثيرة للموت في الصحراء أو في مقصورات الشاحنات أو غرقا في البحر[2]، وقد ينتهي بهم المطاف إلى استغلال بشع في أعمال غير قانونية وغير أخلاقية، مثل الدعارة العابرة للحدود وترويج المخدرات والتجنيد للقيام بأعمال إرهابية أو إجرامية.

3- الأزمات الداخلية:

إن طبيعة المجتمع في الساحل الإفريقي يتميز بالتنوع ألاثني والعرقي وهذا ما أدى إلى ظهور الكثير من الاضطرابات والتوترات على المستوى الداخلي، ومع زيادة الاهتمام الخارجي بالمنطقة هذا أيضا يكون له دور في زيادة تأزم الوضع الداخلي وتعتبر أزمة دارفور والأزمة الترقية من بين هذه الأزمات الخانقة في المنطقة.

---

[1] سعد الدين عثماني، " منطقة الساحل والصحراء تحديات وأفاق مستقبلية،" في: الجزيرة نت، متوفر على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/opinions/pages/fceecd2a-297c-427e-b3a5-e5694d2d40e5، " (2014/03/17).

[2] المرجع نفسه.

أ- الأزمة الترقية:

إن الطوارق مجتمع لم يكن من تلك الأقليات التي استفاد منها الاستعمار وجندها لصالحه ومصالحه فكان سنداً لها بعد رحيله كما كانت سندا له أثناء تواجده في مستعمراته. ويعتبر أن الطوارق هم وحدهم من حمل سلاح المقاومة في وجه المستعمر الفرنسي في مالي والنيجر من بين المجموعات الإفريقية التي كانت تتعايش معهم لحظتها.

عندما استقلت جمهورية مالي عن فرنسا على عهد الرئيس القوي "مديبوكيتا" 1960 ضمت ولايتي كيدال وتنبكتو اللتين تشكلان أكثر من ثلث أراضي البلاد، غير أن انحيازا ثقافيا معاديا للحواضر الإسلامية المناهضة للاستعمار الفرنسي شكل أرضية سياسية وفكرية، أسست لتهميش هذه المناطق، من قبل الحكومة المالية، التي ينحدر جل أعضائها من الجنوب، المنخرط في الأجندة الاستعمارية منذ عقود، هذه الظروف الصعبة دفعت الطوارق في جمهورية مالي إلى حمل السلاح الدخول في مواجهة عسكرية ضد النظام الذي يتهمه الطوارق بإهمال منطقة الشمال، وممارسة الغبن والحيف السياسي ضد أبناء بلدتهم.[1]

وعادت مخاطر الانقسام مرة أخرى داخل الدولة الوليدة ، عند ما اندلعت الاضطرابات الانفصالية في عام 1963 م ضد الحكومة المالية في محاولة لاستقلال أزودا وفصلها عن مالي، وقد استمر الصراع في منطقة أزواد حتى توقيع اتفاقية (تمنراست) بين الجبهات الأزوادية والحكومة المركزية المالية في عام 1991 م وتوقيع الميثاق الوطني بين الحكومة المالية والجبهات الأزوادية في عام 1994م، وانتهت الاشتباكات المسلحة بين حركات الأزواديين وقوات الحكومة المالية بحلول عام 1996 م.[2]

[1] احمد عمروا، " طوارق مالي...وسيناريوهات حل الأزمة "، في: قراءات افريقية، متوفر على الرابط التالي: "http://www.qiraatafrican.com/view/?q=572"، (2014/02/17).

[2] مهدي دهب حسن دهب، " الأبعاد الأمنية والسياسية للتطورات الأخيرة في منطقة الساحل "، ***مجلة كلية الاقتصاد العلمية***، العدد الثالث، يناير 2013، ص 242.

أما في النيجر، فقد بدأ النزاع المسلح فعليا في 15 ماي 1992، وبعد مواجهات عنيفة بين الثوار والقوات النظامية المسلحة، قرر أطراف النزاع التفاوض للبحث عن تسوية وتم توقيع اتفاقية سلام في 24أبريل 1995 لقد غلب الطابع العسكريّ في مسار تسوية النزاعات المسلحة في مالي والنيجر،وهذا قد سبّب تصاعد وتيرة الاشتباكات بين أطراف النزاع في المراحل الأولى منه.[1]

ولم تستمر الهدنة والاستقرار في منطقة أزودا طويلا نتيجة لانعدام الثقة بين الطوارق والحكومة المركزية واستأنفت القتال ضدها في عام 2005، وتأسست في ذات العام حركة التحالف من أجل التغيير، في أواخر2006 انتهى القتال في منطقة كيدال شمال مالي بعد وساطة جزائرية بين الحكومة المركزية والمتمردين الطوارق، مرة أخرى استؤنف القتال ضد الحكومة المالية، حتى عام 2009م حيث سلمت حركة التحالف من أجل التغيير أسلحتها ضمن تسوية بوساطة ليبية وجزائرية.

ولم يستمر الوفاق في المنطقة طويلا حيث انطلقت ما أسماها الطوارق بثورة الكفاح المسلح بواسطة تنظيمات طوارقية وسلفية جهادية في عام 2012 م وكانت أبرز هذه التنظيمات المسلحة الحركة الوطنية لتحرير أزواد، واستطاعت هذه الحركات السيطرة على أكبر مدن أزودا في شمال مالي ولأول مرة تعلن هذه الحركات الانفصال عن مالي لتخلق قلقا دوليا وإقليميا لما يحدث في مالي وانعكاساتها على منظومة دول الساحل الغربي الإفريقي، وقد إزداد القلق عندما برزت تنظيمات جهادية وسلفية في الساحة وتستخدم أسلحة ثقيلة وتحتل بعض المدن، في ظل توافر الأسلحة بكافة أنواعها في المنطقة بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا الذي تحالف معه الطوارق قبل إطاحته من قبل المعارضة الليبية المسلحة في أكتوبر 2011 م، كما أن جغرافية المنطقة الصحراوية تمنح هذه الحركات القدرة على التحرك بعيدة من قبضة الحكومات المركزية وهذه الحقائق تمثل تهديدا كبيرا على وحدة مالي وعلى منظومة دول الصحراء التي تحمل ملامح حضارية وثقافية وبيئية مماثلة والتي قد تتنقل إليها عدوى الحروب الأهلية، خاصة إن محفزات الصراع وعناصرها في مالي لها أبعاد وامتدادات إقليمية وجيوسياسية قد تؤثر على المنطقة برمتها[2]

---

[1] Boilly Pierre, " Aux origines des conflits dans les zones touarègues et maures ", ***relations internationales et stratégiques***, Paris : IRIS Presse, N 23, Automne 1996 ,pp 100, 101.

[2] مهدي دهب حسن دهب، مرجع سبق ذكره، ص ص242- 243.

- **أزمة دارفــور:**

تعاني منطقة الساحل الأفريقي حالات من الإضطربات الداخلية والتي تجعل من دارفور* الحالة التي أخذت حصة الأسد من التغطية الإعلامية، وهذا بسبب ما أنتجته من كوارث إنسانية إضافة إلى وجود تنافس غربي صيني على النفط في المنطقة.

الصراع في دارفور هو نتاج مجموعة معقدة من العوامل بما في ذلك النزاعات من أجل الحصول على الموارد الطبيعية والسيطرة عليها والتوزيع غير المتكافئ للقوة الاقتصادية والسياسية وغياب إدارة قوية وعادلة والعسكرة وانتشار الأسلحة الصغيرة. فالصراع بين المجموعات العربية، أو تلك التي تعرف نفسها بأنها عربية ليس شأنا جديدا فالرزيقات والمعالية تقاتلتا في جنوب شرق دارفور في الستينات على حقوق إدارية وقانونية أما الرزيقات وبني هلبة فقد اشتبكتا طلبا للكلأ والماء لقطعانهما في جنوب - غرب دارفور في السبعينات، وفي منتصف الثمانينات أدخلت توليفة مميتة من العوامل والمسببات الرعاة المزارعين، عربا وغير عرب، في دوامة مواجهة مستمرة وتمثلت هذه العوامل في الجفاف الكبير لسنتي 1984- 1985 وتداعيات الحرب المتسربة من تشاد، وأيديولوجية سياسية مبدؤها التفوق العربي قادمة من ليبيا(وشجعتها الخرطوم).[1]

وهكذا، وبكل بساطة تم خلق المشكلة، وتم تهويلها حيث تحدثت الأرقام عن عشرات الاف القتلى والجرحى وعن ما يزيد عن المليون مهجر تم لجوؤهم إلى الأراضي التشادية بفعل التطهير العرقي كما وصفوه والذي قيل بأن المليشيات العربية المسماة بالجنجاويد* والمدعومة من الحكومة السودانية هي التي مارسته ضد القبائل الأفريقية.[2]

* **دارفور**: هي مقاطعة تقع في غرب السودان لها حدود مع ليبيا، تشاد وإفريقيا الوسطى تعرف ب " ارض الفور"، لأنها تاريخيا شهدت قيام سلطة الفور منذ منتصف القرن السابع عشر. وتضم دارفور عددا كبيرا من القبائل والمجموعات الإثنية يقدرها البعض بحوالي مائة قبيلة وهي تقسم عادة إلى قبائل عربية وغير عربية أو السكان المحليين ويكاد هذا التقسيم أن يكون جغرافيا واقتصاديا أيضا.

[1] فلينت، جولي. " الحرب الأخرى: الصراع العربي داخلي في دارفور "، متوفر على الرابط التالي:
"www.smallarmssurveysudan.org/.../HSBA-WP-22-Th"، (2014/04/22).

* **جنجاويد:** هي كلمة مكونة من ثلاثة مقاطع هي: (جن) بمعنى رجل، و(جاو) أو (جي) ويقصد بها أن هذا الرجل يحمل مدفعا رشاشا من نوع "جيم 3" المنتشر في دارفور بكثرة، و(ويد) ومعناها الجواد.. إي :"الرجل الذي يركب جواداً ويحمل مدفعا رشاشا "

[2] أبو حمزة الخطواني، " أزمة دارفور ....المشكلة والحل "، نتوفر على الرابط التالي: "http://alarabnews.com/alshaab-.htm" (2014/03/19).

وفي 23 فيفري 2003 تكونت مجموعة أطلقت على نفسها" **جبهة تحرير دارفور "** ثم تحولت إلى **"حركة تحرير السودان"** الاسم الحالي وهي عبارة عن تحالف بين الفور والزغاوة، وشكلت حركة العدل والمساواة المجموعة المعارضة والمسلحة الثانية، وقد أسسها الزغاوة وهي ثاني أهم تشكيلة سياسية عسكرية في دارفور بعد حركة تحرير السودان، تتهم هذه الحركة حكومة الخرطوم بانحيازها إلى القبائل العربية في دارفور وإهمال تنمية الإقليم، فضلا عن اتهامها برعاية وتسليح ميليشيات الجانجويد.

وفي سنة 2003 اندلع القتال في صورة تمرد سياسي ضد النظام، قادته ثلاث قوى أساسية في جبل مرة وكرنوي وأرقوه، وقد توحدت قوات جبل مرة وكرنوي وادي هور في إطار حركة تحرير السودان بينما نجحت الحكومة في ضم قوات الجانجويد المتمردة إلى صفها، وهكذا بدأت تتوالى العمليات والمواجهات بين الحكومة وميليشيات الجانجويد التي تستخدمها الحكومة كدرع عسكري للقتال في دارفور بين المتمردين في الجنوب وهو الأمر الذي أدى إلى وقوع الآلاف من الضحايا المدنيين ونزوح آخرين إلى الدول المجاورة خاصة منها تشاد وبهذا دولت القضية الدار فورية باعتبارها كارثة إنسانية.[1]

إذا إن النزاع في دارفور قد انتقل من خانة النزاع الداخلي و الأجندة المطلبية إلى حيز التدويل في مسار تدفعه قوى هائلة للسير على نفس المنوال التي سارت عليه مشكلة الجنوب من قبل، حيث تجاوزت أزمة دارفور الحيز المحلي المحدود لتصبح قضية ذات أبعاد إقليمية ودولية، بدا مسار الأقلمة مع دولة التشاد المجاورة ومحاولة احتواء للنزاع، من خلال اتفاقية " ابشي" ثم جولتي "نجامينا" الأولى والثانية ثم انتقال هذه الوساطة إلى أديس أبابا ومن بعدها إلى اتفاق ابوجا في 5 ماي 2006 والذي احتوى على مبادئ يمكن أن تساعد في حل الأزمة، مع تدخل الاتحاد الإفريقي وقراره لإرسال قوات متعددة الجنسيات من اجل مراقبة وقف إطلاق النار، وفي 17 فيفري 2009 تم التوقيع على اتفاق " حسن النوايا وبناء الثقة "بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة لتسوية مشكلة دارفور برعاية الحكومة القطرية.

---

[1] عادل عبد العاطي، " قراءة تاريخية في صيرورة الصراع في دارفور"، متوفر على الرابط التالي: "http://darfurcurentcrisis.blogspot.com/2005/02/blog-post_18.html"، (2014/03/22).

كما عرفت المنطقة اهتماما دوليا تمثل في توالي زيارات لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي ووزير الخارجية الأمريكي "كلون بأول" أول من أعلن أن الذي يجري في دارفور هو إبادة جماعية وذلك جراء زيارته للسودان في عام 2004 والأمين العام للأمم المتحدة " كوفي عنان". أما الموقع الصيني من الأزمة تحكمه اعتبارات ومصالح إستراتيجية مهمة، وبناء على تقارير التي قامت بالتوصيف الأوضاع الإنسانية الناجمة عن النزاع خاصة في المخيمات اللاجئين انتهى الأمر إلى تدخل مجلس الأمن الدولي.[1]

ولعل تدخل القوى الكثير وتضارب مصالحها في المنطقة ساهم إلى حد كبير في فشل جهود التسوية لان تدخل الفواعل الدولية في المنطقة لم يكن بداعي الإغاثة الإنسانية فقط بل كانت لهم أطماع أخرى وهي السيطرة على الموارد الإستراتيجية التي تملكها المنطقة.

إن أزمة السودان، هي مركبة في آن معا: في الشق الأول منها، أزمة ديمقراطية، وفي الشق الثاني منها أزمة هوية حادة، ومعالجة هذه الأزمة لوضع حلول جذرية و نهائية لتلك المشاكل التي سبق ذكرها في الحديث يحتاج إلى بلورة مشروع مجتمعي جديد يركز على بناء دولة المواطنين التي يحتفظ كل سوداني فيها بجميع حقوقه، بغض النظر عن انتمائه الديني أو القبلي، وبالتالي فالنزاعات في دارفور، أو في الجنوب، قادت إلى تقسيم السودان وذالك بعد إجراء استفتاء سنة 2011.[2]

وثمة حزمة من الاستحقاقات المقبلة بعد الانفصال ترسم مخططات المستقبل السوداني ومحيطها الإقليمي، وتأخذه نحو مزيد من التأزم أو الانفراج المؤقَّت، وتعتمد على عوامل داخلية وأخرى خارجية ستؤثر بلا شك في تشكيل سودان ما بعد الانفصال بشقيه (الشمالي والجنوبي).

[1] زيدان زياني، " التدخل الدولي لحل النزاعات في الدول العاجزة: دراسة حالة دارفور"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009، ص 65.

[2] توفيق المديني،" الاستهداف الخارجي من تدويل أزمة دارفور"، في تورس، متوفر على الرابط التالي: "http://www.turess.com/alwasat/5564"، (2014/03/24).

ونذكر منها ملف دارفور المرشح للتفاقم أو الحل، بعد أن أنعش الانفصال امال بعض القوى المتمردة في دارفور في تكرار الذي حدث نفسه، وكذلك في الشرق السوداني أيضا وإن الحكومة السودانية قد أخفقت على ما يبدو في نقل تأييد الانفصال في الشمال إلى خارج حيّز النخبة التي لا يظهر أنها هي الأخرى متحمسة لخطوة الانفصال، وهو ما يتوقع أن يلقي بظلاله على مستقبل النظام الحاكم واحتمالات تزايد الضغوط عليه لإطاحته من قبل القوى الشمالية المعارضة على أرضية "الإخفاق في تحقيق وحدة البلاد وفقدان الشرعية الثورية الإنقاذية التي اكتسبها من مناهضة وحرب متمردي الجنوب السابقين فضلا عن التشكيك في شرعية الانتخابات".[1]

وتعد النزاعات في دارفور من بين النزاعات التيّ تخمد في فترات معينة ولكنها قادرة على الانفجار من جديد وبشكل حاد وتكمن أهمية هذا الإقليم في كون انه يمكن له أن يصدّر تهديدات لدول جوار بحكم تواجد قبائل مشتركة لدول الساحل الإفريقي .

المطلب الثالث: الواقع الاقتصادي

إن الوضع الاقتصادي للساحل الإفريقي يمتاز بموجات من التقلب على مستوى الإحصائيات الاقتصادية، وذالك بسبب مجموعة من التحديات طويلة المدى التي تعاني منها دول الساحل ومازالت واضحة في دول كثيرة، ومنها نقص الغذاء وارتفاع معدلات التضخم والفقر والفساد والاستبداد الى جانب المشاكل المناخية التي تعاني منها المنطقة من موجات الجفاف والتصحر، ومع كل هذا تمتلك هذه الدول مصادر وموارد اقتصادية هامة يمكن أن تجعلها في طليعة دول العالم.

تنتمي موريتانيا بحسب التصنيف الاقتصادي المعتمد من قبل الأمم المتحدة إلى مجموعة البلدان السائرة في طريق النمو والمنتمية إلى ما يعرف بـ"العالم الثالث "وبالنسبة إلى الاقتصاد الموريتاني فإضافة إلى عدم مواتاة الوسط الطبيعي سواء ما تعلق بمظاهر السطح أو المناخ فإن هذا الاقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية بنيوية تعيق نموه في الوقت الراهن يكمن البعض منها في ضعف الأنشطة الفلاحة بشقيها الزراعي والرعوي إضافة إلى غياب سياسة اقتصادية محكمة فيما يتعلق بالشق المتعلق بالمعادن ويعتبر الصيد من أهم ركائز هذا الاقتصاد وذالك بسبب الشاطئ ممتد على المحيط الأطلسي يبلغ طوله نحو 650، ويعتبر الاتحاد الأوروبي المستورد الرئيسي

[1] أمير سعيد،" مستقبل السودان بعد الانفصال"، في: البيان، متوفر على الرابط التالي: "http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=674"، (2014/03/24).

للأسماك الموريتانية بحوالي 7340طن في السنة ويبلغ الناتج المحلي لموريتانيا 3.201 مليون دولار وهذا حسب تقرير لسنة 2009.

تشاد دولة زراعية في المقام الأول، يعتمد أكثر من 80%من سكان تشاد على الزراعة وتربية الماشية واقتصاد تشاد مازال عاجزا بسبب موقعها المحاط باليابس، وارتفاع نفقات الطاقة، وعدم الاستقرار السياسي، وبدأ إنتاج النفط في أواخر 2003، وبدأ التصدير في 2004 وذالك من خلال المشروعات الاستثمارية الأمريكية في تشاد، ويقدر الناتج المحلي بالنسبة 8.914 مليون دولار حسب تقدير 2009.[1]

ويبلغ الناتج المحلي لباقي دول الساحل كما يلي: مالي 8.273 مليون دولار، النيجر 4.905 مليون دولار السينغال 13.333 مليون دولار، بوركينافاسو 8.431 مليون دولار،السودان 68.530 مليون دولار، أما نيجيريا ولأنها أول منتج للنفط في إفريقيا فإنتاجها المحلي مرتفع نوعا ما بحيث يقدر ب 222.867 مليون دولار وهذا حسب إحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية سنة 2009.

هذا بإضافة إلى الديون الخارجية التي تعاني منها دول الساحل وذالك بالسبب التبعية الاقتصادية للدول المتطورة، فالسودان قدر الدين الخارجي 39.71 بليون دولار حسب تقديرات 2011، أما بوركينافاسو ب 1751 مليون دولار، تشاد 2134 مليون دولار، مالي 1863 مليون دولار النيجر795 مليون دولار، نيجيريا 3761 مليون دولار، السنغال 5551 مليون دولار، موريتانيا2134 مليون دولار .

لا يخفى عن أحد أن القارة الأفريقية بالصفة عامة والساحل الإفريقي بالصفة خاصة يعاني من تخلف وضعف على أكثر من مستوى ومن صور ذلك ما تشهده ضعف في تحقيق أهدافها ومطامحها التنموية ومن معوقات التي تعيق التقدم التنموي الذي يرقى بهذه القارة ويحسن من أوضاعها الإنسانية والاقتصادية، تزايد معدلات الكثافة السكانية، والافتقار إلى برامج فاعلة لتنظيمها والسيطرة عليها الصراعات الأفريقية الداخلية على مستوى الدول، والقبائل، عجز الإمكانيات الداخلية الخاصة عن استثمار الثروات الوطنية، تخلف الخبرات الوطنية للأفارقة والعجز عن تطويرها على نحو يؤهلها للعمل المثمر الجدي، تكاثف وتزايد التدخلات الخارجية

[1] "الدراسات الإفريقية: إفريقيا الغربية، مالي"، مرجع سبق ذكره.

والأطماع الدولية على المستوى الاقتصادي سواء من جهة أمريكا، أو دول أوروبية أو أسيوية، غزارة وتزايد الديون الخارجية، مع تبدد مريب للمساعدات الدولية.[1]

مع وجود كل هذه المعوقات إلا إن الساحل الإفريقي والقارة الإفريقية بالصفة عامة تزخر بالمقومات هائلة من الموارد الأولية نذكر منها، 97% من احتياطي العالم من معدن الكروم، 64% من احتياطي العالم من معدن الذهب 50% من احتياطي العالم من معدن المنجنيز، 14%من احتياطي العالم من معدن النحاس، 20% من احتياطي العالم من النفط، 20 %من احتياطي العالم من اليورانيوم 31% من الإنتاج العالمي للفوسفات 86% من الإنتاج العالمي للكوبالت فضلاً عن احتياطي الزنك والنيكل والماس والرصاص. وفي حال الإدارة الجيدة لها من قبل حكومات المنطقة فإنه من الممكن أن تتحسن الظروف المعيشية للسكان في الساحل الإفريقي.[2]

يشكل الساحل أفريقي مطمعا واسعا واستراتجيا يتطلع إليه كثير من القوى الخارجية من الدول الغنية ذات الروح الاستعمارية، سواء جهة أوروبا أو آسيا أو أمريكا، فقد بدأت أنظار بعض دول أوروبا تتجه صوب أفريقيا منذ القرن الثامن عشر وظهور نتائج الثورة الصناعية وتحول أوروبا " إلى الاقتصاد الرأسمالي الصناعي وأخذت تبحث عن المواد الخام واليد العاملة الرخيصة والأسواق في قارتي أفريقيا وآسيا لتزويد مصانعها بالمواد الخام ".

إن هذه التدخلات في واقعها البراجماتي النفعي تمثل مظهراً جديداً من مظاهر الاستعمار حيث لا أسلحة ولا إعلانات حرب فقد صارت الدول القوية توجه مطامعها وتصوب أهدافها إلى المكونات البنيوية للكيانات الضعيفة والفقيرة كما هو الحال لدول جنوب الصحراء والساحل الإفريقي، من هنا واجهت أفريقيا غزواً اقتصادياً، فضلاً عن الغزو الثقافي .

وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من إحدى تلك الدول التي تهتم بالمواد الطاقوية في الساحل الإفريقي فهل هذا هو الدافع الوحيد لاهتمامها بالمنطقة؟ أم أن الوضع الأمني غير المستقر والمتأزم في الساحل الإفريقي هو الذي يوجه اهتماماتها الخارجية بالإقليم في إطار إستراتجيتها الكونية لمحاربة الإرهاب ومواجهة تحديات العولمة؟ أم أن لديها إبعاد جيوستراتيجية تجاه الساحل الإفريقي

---

[1] خالد إبراهيم المحجوبي،" العوائق التنموية في إفريقيا: تشخيص وعلاج"، في: حوار المتمدن، متوفر على الرابط التالي: "http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=205940، (2014/03/25).

[2] المرجع نفسه.

وما يشكله من أهمية بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه مناطق معينة في القارة الإفريقية لها مصالح إستراتيجية فيها؟ أم أن الأمر يتعدى إلى أكثر من ذلك وأنه يرتبط باهتمام أمريكي بالقارة الإفريقية ككل؟.

الفصل الثاني:

توجهات الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الساحل: قراءة في الأليات والتحديات والسيناريوهات

ان الاهتمام الامريكي بالقاة الافريقية ولاسيما الساحل الافريقي، اعتمدت مجموعة من الاليات والوسائل اتخدت طابعا متنوعا ولكن كانت دا بعد الامني عسكري بالدرجة الاولى نظرا لما تتوفر عليه المنطقة من تدهور في الاوضاعها الامنية، وكان هذا الامر يمثل لها تهديد لامنها القومي وبعض من مصالحها في المنطقة وخارجها.

الا ان هذه الاستراتيجية الامريكية في منطقة واجهتها كثير من التحديات خاصة على مستوى الدولي والاقليمي، انطلاقا من هذه المعطيات التالية وبعض الاحداث الجارية في المنطقة تؤشر لنا ببعض السيناريوهات المستقبيلة حول وضع هذه الاستراتيجية في المنطقة الساحل الافريقي.

على العموم سيتاول الدارس من خلال هذا الفصل أهم الآليات الإستراتيجية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الساحل الافريقي بعد الحرب الباردة بدا بالآليات السياسية والاقتصادية إلى الآليات الأمنية العسكرية، انتقالا إلى أهم التحديات التي واجهت هذه الإستراتيجية منها الدولية(الصين، فرنسا) والإقليمية (الجزائر وليبيا) وكانت الدراسة مختومة بالسيناريوهات المحتملة حول هذه الإستراتيجية تجاه المنطقة، وكان قد وضع سيناريوهين الأول بقاء الوضع على حاله والثاني زيادة الاهتمام الأمريكي بالمنطقة إلى درجة التدخل المباشر.

المبحث الأول: آليات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الساحل الإفريقي

أن التغيرات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي قد دفعت بصانعي القرار في الولايات المتحدة إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة مصالحهم وأولوياتهم القومية وعلى الرغم من تباين الاتجاهات والأفكار المطروحة في هذا الصدد فإن ثمة اتفاقا على ضرورة دفع ودعم دور ومكانة الولايات المتحدة في شتى أنحاء المعمورة.

وفي هذا السياق يمكن القول بأن تزايد تهميش القارة الإفريقية في منظومة التفاعلات الدولية قد سمح لبعض صناع القرار في الإدارة الأمريكية الملتزمة بنشر القيم والمبادئ الأمريكية بطرح رؤية أمريكية جديدة تجاه إفريقيا ترمي إلى دمج القارة في منظومة الاقتصاد العالمي وتوجيه الأنظار نحو المنطقة عملا بمبدأي التهديدات والمصالح التي تتضمنها القارة الأفريقية.

في هذا صدد عمدت الولايات المتحدة لتوجيه سياساتها الخارجية إلى تبني مجموعة من الآليات والوسائل حيث تراوحت بين آليات اقتصادية ووسائل سياسية وعسكرية كلها آليات حاولت من خلالها الولايات المتحدة أن تجعل من أفريقيا منطقة نفوذ لها.

المطلب الأول: الآليات السياسية

من الملاحظ أن إدارة الرئيس كلينتون قد رفعت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان في سياستها الجديدة تجاه إفريقيا، وهي تستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومؤسسة الوقف القومي من أجل الديمقراطية ووكالة الاستعلامات الأمريكية وبعثاتها العاملة في الخارج من خلال أن الولايات المتحدة تولي اعتبارات المصلحة القومية الأهمية القصوى، وهو ما يمثله اهتمامها بنظم هي ليست بالضرورة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي، وأنها في سعيها لتحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة في إفريقيا موالية للغرب عموما وللولايات المتحدة بشكل خاص، وأنها تستفيد من إمكانات العولمة الأمريكية في تسويق نمط الحياة الأمريكي وطرح قضايا معينة مثل دور المرأة ومؤسسات المجتمع المدني.[1] واستهداف مناطق إقليمية

[1] حمدي عبد الرحمن، " أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا "، في: اونيسلام، متوفر على الرابط التالي: http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/africa-latin-america/85521-1999-10-23%2000-00-00.html"، (2014/03/29).

معينة واختيار دولة أو أكثر تمارس دور القيادة مثل جنوب إفريقيا في الجنوب والسنغال ونيجيريا في الغرب وإثيوبيا في الشرق.[1]

كما ظهرت جهود إدارة بوش في قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية واصلها الرئيس بيل كلينتون حيث أكد وزير الخارجية" **وارن كريستوفر"** في إحدى خطبه " بأن تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان هو أحد أعمدة السياسة الخارجية الأمريكية"، ويتركز اهتمام خطاب إدارة كلينتون في هذه القضايا على الحاجة لإقامة استقرار داخلي ودولي مستمر في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان حيث هذه القيم تم ربطها بشكل متزايد بالمساعدات الخارجية، ويستند إطار هذه السياسة الخارجية على النظرية القائلة بأن الديمقراطية اللبرالية والأسواق الحرة هي أفضل ضمانة للسلام العالمي والاستقرار والتنمية، إن أكثر مثال على التزام كلينتون بحقوق الإنسان هي استجابة الإدارة إلى إلغاء الانتخابات وقتل الأبرياء من قبل نظام أباشا في نيجيريا حيث أن إدارة كلينتون خفضت 450,000 مليون دولار كمساعدات للتدريب العسكري واحدى عشر (11) مليون دولار من المنح لنيجيريا، فكل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي ودول الكومنولث وأعضاء الأمم المتحدة فرضت أيضا عقوبات ضد نظام أباشا[2].

وفي خطابها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 نوفمبر 1995، سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، "مادلين أولبرايت" وزيرة الخارجية، خصت نيجيريا والسودان كدول في إفريقيا حيث حكوماتها ارتبطت بالديكتاتورية والقهر، والانتهاك لمبادئ حقوق الإنسان الدولية ومع ذلك فإن الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان لا يمكن أن تحل محل المصالح الجوهرية الأمريكية فباعتبارها واحدة من بين المستوردين الرئيسيين للنفط الخام في نيجيريا، لم تفرض الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية صارمة ضد نيجيريا، وهذا مؤشر واضح على أنه بغض النظر عن السياسة المعلنة للرئيس، فإن المصالح الاقتصادية الأمريكية دائما تأخذ الأسبقية على غيرها من القضايا.[3]

---

[1] عبير بيسوني عرفة على رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[2] Kourwa G. Adar ," the Wilsonian Conception of Democracy and Human Right : A Restropective and Prospective" ,**Centre for African Studies** ,Quarterly ,Volume 2, Issue 2, 1998,p 37

[3] Ibid, p 38.

وعلى نفس خطى أسلافه قامت إدارة الرئيس بوش برعاية تنمية الديمقراطية في إفريقيا من خلال دعم المؤسسات الضرورية للديمقراطية كالحرية الإعلامية، المجتمعات المدنية القوية السلطات القضائية المتنقلة، الأحزاب السياسية الحيوية، ففي السنة المالية لعام 2007، منحت الولايات المتحدة أكثر من 186 مليون دولار لبرامج تعزيز الديمقراطية في الدول الإفريقية.[1]

كما ظهرت مجموعة مكثفة من الزيارات المتتالية على القارة الإفريقية نذكر منها زيارة الرئيس باراك اوباما لغانا في فيفري 2009، وعلى مستوى رؤساء الخارجية الأمريكيين نرصد زيارة **"كلاري كلينتون**" إلى 7 دول افريقية في أوت 2009، إلى زيارة مسؤولين سياسين امركيين إلى القارة السمراء زيارة مساعدي وزيرة الخارجية للديمقراطية وشؤون العامة وللشؤون الإفريقية في جانفي 2010 للمشاركة بالقمة الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا ثم زيارة عدد من الدول في غرب إفريقيا نذكر منها نيجيريا، وجولة مساعد للشؤون السياسية في ابريل 2010 للسنغال ونيجيريا والرأس الأخضر بالإضافة إلى زيارة بعض الوفود الأمريكية لدول أخرى في إفريقيا مثل زيارة لإثيوبيا من اجل الحكم الراشد والشؤون الاقتصادية في مارس 2010.

استخدام وسائل الدبلوماسية العامة **" public diplomacy**" كتطويع وسائل الإعلام لخدمة هذا الغرض ولاستعانة بالسفارات لتشكيل إستراتيجية أمريكية جديدة قائمة على توسيع شبكات اتصالاتها في إفريقيا مع المؤسسات العسكرية ومع مع منظمات المجتمع المدني على حد سواء.

ومن أمثلة تلك الأخيرة: بيان الخارجية الأمريكية في فيفري 2010، باشان الموقف في النيجر بعد الانقلاب، ومن بين مجالات التعاون السياسي بين الطرفين نذكر التنسيق مع منظمة الاتحاد الإفريقي حيث عقد أول اجتماع بين الاتحاد الإفريقي والولايات المتحدة الأمريكية بواشنطن في 21-22 افريل 2010 وتناول الأولويات الأمريكية والإفريقية خاصة تشجيع الديمقراطية المؤسسية وخلق فرص للشعوب الإفريقية وتحسين الأوضاع الصحية بالقارة، وتعزيز الأمن والسلام بالقارة وتقوية قدرات عمليات حفظ السلام والموضوعات الدولية كالإرهاب وتغير المناخ.[2]

[1] Jendayi E. FRAZER, "Reflections on U.S. Policy in Africa 2001 -2009",**the Fletcher Forum of World Affairs**, Vol 34, I Winter 2010, pp 104- 105.

[2] عبير بيسوني عرفة على رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 116- 117.

ولكن بالرغم من رفع الولايات المتحدة الأمريكية لشعار دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في إفريقيا إلا أنه يلاحظ وجود نوع من الازدواجية في النهج الأمريكي، وذالك من خلال وجود بعض الدول في إفريقيا لا تهتم بالمبادئ الديمقراطية ولا تحترم حقوق الإنسان إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم لهذه الدول معونات مالية ضخمة، وتزيد في توطيد العلاقات معها وهنا يتبين للدارس بان الولايات المتحدة الأمريكية بغض النظر عن السياسة المعلنة في رفع شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان في القارة الإفريقية، إلا أنها تعطي الأولوية للمصالح الاقتصادية على غيرها من القضايا.

المطلب الثاني: الآليات الأمـنـية

إن التواجد العسكري الأمريكي في أفريقيا كانت تمليه في السابق ظروف الصراع أثناء فترة الحرب الباردة بين القطبين الاتحاد السوفيتي وأمريكا، هذه الأخيرة التي سيطرت على مجريات الأمور العالمية عهد الأحادية القطبية بعد سقوط الإتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة في عام1991.[1]

وبعد نهاية الحرب الباردة عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توثيق علاقاتها بدول القارة الإفريقية وتجلى ذلك واضحا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى القارة الإفريقية من منظور أمني ظهر ذلك في النهج العسكري الذي اتبعته الولايات المتحدة في تعاملها مع الدول الإفريقية تم ترجمته من خلال سلسلة من البرامج والمساعدات العسكرية، وذلك في إطار التعاون الأمني بين الطرفين، وتم تأكيد هذا النهج العسكري أكثر بعد إنشاء قيادة الافريكوم كقيادة خاصة بالقارة الإفريقية وهذا دليل على المكانة الإستراتيجية التي أصبحت تحتلها القارة الإفريقية بالنسبة لمنظومة المصالح القومية الأمريكية.

1- مبادرة الاستجابة للأزمة الإفريقية: "Africain Crisis Response Initiative"

في أكتوبر 1996، ذكر وزير الدولة للخارجية كريستوفر، أنه نظرا للأزمة في بوروندي وتأثيرها المحتمل على دول أخرى " يجب علينا تطوير القدرة لتحقيق استجابة فعالة في أي أزمة في المستقبل ويجب علينا أن نجد طرقا جديدة للأفارقة للعمل معا، وبالنسبة للمجتمع الدولي لتقديم الدعم لكم ".

---

[1] عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، " أهداف الوجود الأمريكي العسكري في القارة الأفريقية "، في: سودارس، متوفر على الرابط التالي: "http://www.sudaress.com/sudanile/12323"، (2014/03/29).

اقترح "كريستوفر" إنشاء قوة الاستجابة للأزمات الأفريقية، من القوات العسكرية الإفريقية المحلية تدرب وتجهز بمساعدة القوات العسكرية الأمريكية، وتنتشر في مناطق الاضطرابات في القارة حيث تساعد على منع ما حدث في الصومال أو رواندا دون الاضطرار إلى التدخل المباشر من قبل الجيش الأمريكي، إلا أن هذا الاقتراح لم يلق استجابة من قبل معظم الدول الإفريقية، نظرا لموجة الانتقادات الإفريقية التي قوبل بها العرض الأمريكي حيث بلغ إلى حد الاتهام بأنه نزعة جديدة إمبريالية مما أدى إلى فشل التفاهم مع القادة الأفارقة. [1]

في أوائل 1997، تم تعيين السفير الأمريكي السابق في إفريقيا "مارشال مكالي " Marshall Mccallie " لقيادة مجموعة عمل بين الوكالات " Interagency Working Group " للإشراف على هذا المشروع ولقد قامت هذه المجموعة بتغيير اسم المشروع من قوة الاستجابة للأزمات الإفريقية إلى مبادرة الاستجابة للأزمات الإفريقية.[2]

قامت مبادرة الاستجابة للأزمة الأفريقية بتمارين في السنغال ومالي وغانا وكوت ديفوار ابتداء من سنة 1997 وقد شاركت قوات حفظ السلام في مالي وغانا وسيراليون كجزء من قوات "الإكواس" وأرسلت البنين قوات إلى غينيا بيساو وشاركت قوات حفظ السلام في السنغال في مهمة الأمم المتحدة في الكونغو وقد خصصت الإدارة الأمريكية 15 مليون دولار للمبادرة ليصبح بعد ذلك في 1998، و 20 مليون دولار في 2000 وقد أفردت إدارة بوش 100 مليون دولار لشرق أفريقيا في 2003.[3]

ووفقا لذلك أصبحت القوات الأفريقية مزودة بتجهيزات هجومية موحدة (بنادق ورشاشات ومدافع..الخ) حيث تم في عام 2000 تنظيم وحدات صغيرة من 100 إلى 800 جندي في كل من السنغال ومالي ومالاوي وأوغندا، غانا والبنين وكوت ديفوار، وقدمت الولايات المتحدة التجهيزات الخفيفة اللازمة لأكثر، من 8000 عنصر" مولدات كهربائية وناقلات وكاسحات ألغام وأجهزة الرؤية الليلية ...الخ".

---

[1] Benedikt Franke, " Enabling a Continent to Help it Self: U.S. Military Capacity Building and Africa's Emerging Security Architecture", ***Strategic Insights***, Volume VI, Issue1, January 2007, p13.

[2] Idem.

[3] كاظم هاشم نعمة، **إفريقيا في السياسة الدولية**، ليبيا: الأكاديمية الدراسات العليا، 2005، ص 136.

واعتمدت المبادرة فكرة تدريب وتجهيز قوات حفظ السلام لعدد من الدول الأفريقية وأن تحتفظ تلك الدول بحق السيطرة على تلك القوات وطنيا في ميدان العمليات، وبهذه الوسيلة استطاعت الولايات المتحدة أن تمتلك قابلية التأثير على النزاعات الإفريقية، وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز قدرة الدول الأفريقية على الاستجابة بشكل فعال لعمليات حفظ السلام وإنجاز مهام إنسانية، في منتصف 1997 وقعت كل من السنغال وأوغندا ومالاوي وغانا والبنين وكذا كوت ديفوار وكينيا على تدريب 8 كتائب تحت مسؤولية **"Eucom"**[*] ويتضمن برنامج التدريب مجموعة نشاطات حفظ السلام التي يضمنها ميثاق الأمم المتحدة وعلى إثر هذه المبادرة قامت الولايات المتحدة خلال 4 سنوات بتدريب 9000 جندي من الدول الثمانية الموقعة.[1]

لقد سارعت إدارة بوش إلى مراجعة هذه المبادرات ذات الطابع الجيوبوليتيكي، وحاولت أن تكتسي سياسة التدخل العسكري بسمات تنسجم مع نظرتها إلى أفريقيا ولتكون تعديلا لمبادرة إدارة كلينتون فتقدمت بمبادرة مساعدات التدريب لأغراض عمليات الطوارئ الأفريقية أو مبادرة عمليات الطوارئ الأفريقية للتدريب والمساعدة **(ACOTA) Africain Contingency Opération Training and Assistance** تم إنشاؤها في 2002 من طرف إدارة الرئيس بوش، وأعطت المبادرة اهتماما لقبليات الدولة الأفريقية المشاركة في التعامل مع مهمات حفظ السلام، ويقوم بتدريب المتدربين العسكرين ويجهز الجيوش الإفريقية الوطنية لإجراء عمليات دعم السلام والإغاثة الإنسانية وعلى العكس من مبادرة الاستجابة للأزمات الإفريقية، فإنه في إطار البرنامج الجديد القوات الإفريقية تزود أيضا بالأسلحة العسكرية الفتاكة بما فيها البنادق، المدافع الرشاشة وقذائف .....الخ.

إضافة إلى برنامج" أكوتا" تشارك 44 دولة أفريقية في برنامج خاص بالضباط وهو برنامج الإعداد العسكري والتدريب الذي ساهم في تدريب 1500 ضابط حتى عام 2002 ، بالنسبة للدول السبع المعنية هي بوتسوانا وإثيوبيا وغانا وكينيا ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا، ارتفعت الكلفة من 8 مليون دولار عام 2001 إلى 11 مليون دولار عام 2003 ويتضمن برنامج" حفظ السلام

---

[*] **"Eucom"**: قيادة أوروبا ويمتد النطاق الجغرافي لتلك القيادة من السواحل الشرقية للولايات المتحدة وعبر الأطلنطي مرورا بالجزيرة البريطانية وحتى شرق أوروبا) الحدود الروسية (وحوض البحر الأبيض المتوسط، وهي مدعومة بالأسطول السادس .ويقع في نطاقها 90 دولة منها41 دولة إفريقية بالإضافة لإسرائيل.

[1] Emmanuel K. Aning," African Crisis Response Initiative and the New African Security (Dis)order ", ***African Association of Political Science***, vol 6, n 1, 2001, p 43.

الإقليمي في أفريقيا" تدريبات على التكتيكات الهجومية و نقل التكنولوجيا العسكرية و قد بلغت ميزانيتهما بين 2001 إلى 2003 ما يقارب 100 مليون دولار.[1]

2- مبادرة أو برنامج الأمن الساحلي:

هو برنامج لتحسين قدرات الدول الأفريقية على مراقبة سواحلها وحماية أبار النفط المكتشفة حديثا من محاولات سرقة النفط على طول دلتا النيجر – نيجيريا، حيث شهدت دلتا النيجر تمردا، صدر في أعقاب تحليل أعدته صناعة البترول النيجيرية لشركة البترول الوطنية النيجيرية بعنوان "عودة من الحافة " وتم نشره في عام 2003 رسم صورة قاتمة بالنسبة لحساب المخاطر الخاص بشركات البترول الكبرى،فالمتمردون من قبيلة "اجاو " يقاتلون من أجل الحصول على نصيب من تجارة سرقة البترول – تفيد بعض التقديرات إلى وجود أساليب مبتكرة لسرقة البترول تؤدي إلى سرقة نسبة مذهلة تبلغ 15 % من الإنتاج الوطني، إن هدف حركة تحرير دلتا النيجر هو تخفيض إنتاج البترول في نيجيريا بنسبة 30 فخلال الأشهر الأولى من عام 2006 خسرت نيجيريا مليار دولار من عائدات البترول.[2]

إلى جانب تحسين قدرة الدول الساحلية على حماية حدودها المائية في مواجهة الصيد غير الشرعي وكذا التجارة غير الشرعية بمساعدة أمريكية تتمثل في السفن والحراس.

3- مبادرة عمليات السلام الشامل: " Global Peace Operations Initiative " GPOI

تم المصادقة عليها في أبريل 2004 من طرف إدارة الرئيس" جورج بوش"، وتم الإعلان عنها في قمة"مجموعة الثماني " في جوان 2004، وخصص لها حوالي 660 مليون دولار من طرف الولايات المتحدة في مدة قدرت ب 4سنوات من التدريب والتجهيز وتوفير الدعم اللوجيستيكي للقوات المسلحة التي تريد المشاركة بعمليات حفظ السلام، وتم تمويلها بمساهمة البنتاغون ومديرية الدولة الأمريكية وتسعى هذه المبادرة إلى تحسين القدرة على الخدمة في بعض العمليات بأي مكان في العالم.

وتعتبر وزارة الخارجية الوكيل التنفيذي لمبادرة عمليات السلام العالمية ولبرنامج عمليات الطوارئ الإفريقية المساعدة ووفقا لوزارة الخارجية أكثر من ألف 60,000 من قوات حفظ السلام

---

[1] Benedikt Frank, op.cit.p16

[2] أمينة بوبصلة،" التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي بعد الحرب الباردة "، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011، ص 146.

هي من بنين وبتسوانا، وبوركينافاسو، بوروندي، كامرون، كوت ديفوار، إثيوبيا، غابون، غانا، كينيا مالاوي، مالي موريتانيا، موزنبيق، ناميبيا، النيجر، نيجريا، رواندا، السنغال، جنوب إفريقيا، تنزانيا أوغندا، وزامبيا وكلها تلقت تدريب من برنامج عمليات الطوارئ الإفريقية المساعدة والتدريب منذ بدايته.[1]

كما يركز برنامجا مبادرة عمليات السلام العالمية وعمليات الطوارئ الإفريقية المساعدة والتدريب على خلق قوات لحفظ سلام إقليمية تدرب لمكافحة الإرهاب، حيث الانعدام للأمن الإنساني وظروف الفقر وكلاهما ناتج عن الحروب الأهلية وحركات التمرد، تعتبر بعض الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى الاتجاه نحو التنظيمات الراديكالية كما أن عدم سيطرة الحكومة على الوضع يزيد من إشكالية المناطق غير المحكومة ولذلك فإن وزارة الدفاع الأمريكية تعتبر برنامج عمليات الطوارئ الإفريقية المساعدة والتدريب، كبرنامج داعم في الحرب ضد الإرهاب حتى ولم تصرح بذلك علنيا.[2]

❖ برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي:

يعرف باسم برنامج أو مبادرة التعليم والتدريب العسكري(IMET) بإشراف وزارة الدفاع، حيث ازدادت تكاليفه خلال الفترة ما بين عامي2000-2006 بنسبة % 35 من 8,1 مليون دولار إلى 11 مليون دولار، وارتفع عدد الدول الأفريقية المشاركة من 36 إلى 47 دولة، ويستخدم البرنامج وفق التصريحات الأمريكية الرسمية لتوفير تدريب مهني متطور في الكليات العسكرية وغيرها من المؤسسات الأمريكية ذات الصلة أي إحضار العسكريين الأفارقة إلى الأكاديميات و المؤسسات التعليمية العسكرية من أجل الحصول على تدريبات مهنية في 2006 وصل عددهم 14731 عسكري ب 14,7 :مليار دولار.

إضافة إلى المساعدات العسكرية المباشرة ببيع الأسلحة والعتاد مباشرة إلى الحكومات الأفريقية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تقويتها وتعزيز قدراتها تشير التقارير إلى أن قيمة مبيعات الإدارة الأمريكية من السلاح إلى الدول الأفريقية بما في ذلك بلدان شمال أفريقيا بموجب برنامج التمويل.[3] العسكري الخارجي ارتفعت من 39,2 مليون دولار في عام 2006 إلى 59,8 مليون دولار في عام 2008 ويستخدم برنامج التمويل العسكري الخارجي لتوفير قروض إلى الحكومات الأجنبية بفائدة متدنية

[1] Lauren Ploch, Africa Command: "US .Strategic Interests and the Role of the US Military in Africa", ***Congressional Research Service Report RL 34003***, July 22, 2011, p24.

[2] Jessica R.Piombo, "Terrorism and U.S Counter-Terrorism Program in Africa", ***Strategic Insights***, Volume VI, Issue 1, January 2007, p18.

[3] Lauren Ploch, Op. cit, p 23.

لتمويل عمليات شراء الأسلحة من الحكومات الأمريكية أو مباشرة من الشركات الخاصة الأمريكية وتلجأ الحكومة الأمريكية إلى إعفاء بلدان أفريقيا جنوب الصحراء من سداد هذه الديون وهنالك البرنامج التجاري للمبيعات العسكرية الذي يتيح للحكومات الأفريقية وغيرها من الحكومات الأجنبية شراء بعض أنواع الأسلحة والمعدات الخاصة بالأنشطة الأمنية والبوليس وفق رخص يصدرها مكتب التجارة الخارجية أو مكتب رقابة التجارة في وزارة الخارجية.

وبتالي لقد أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية 154 مليون دولار فقط على برامج مبادرة عمليات السلام العالمية، و121 مليون دولار على" ACRI- ACOTA" وذالك منذ 1997 على إلى غاية عام 2005، و33 مليون دولار على برنامج تعزيز قدرات حفظ السلام الدولية من عام 1998 إلى غاية 2005، في حين أنها خصصت ما يزيد عن 660 مليون دولار لمبادرة عمليات السلام العالمية من عام 2005إلى غاية عام 2009.[1]

وقد زاد اهتمام الولايات المتّحدة بمنطقة الساحل الإفريقي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001، واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية بان أمنها مرتبط بمكافحة الإرهاب في القارة الإفريقية عامة وفي الساحل الإفريقي خاصة، لذلك عمدت إلى طرح وتنفيذ مبادرات وبرامج حول هذه القضية.

4- مبادرة" بان الساحل": " PAN-SAHE"

تعتبر منطقة الساحل مجالا تقليديا لأنواع كثيرة من الجريمة المنظمة، فعلى مستوى الحدود بين مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا تنشط العصابات الدولية المختصة في تهريب السلاح، المخدرات والسلع والأشخاص وتقع هذه النشاطات كلها في خدمة الشبكات الإرهابية التي لم تعد دول المنطقة قادرة على التحكم فيها، بالنظر لقوتها في اختراق الحدود والتحالفات التي أقامتها مع بارونات التهريب التي تعرف المنطقة جيدا واستغلالها للسكان المحليين بسبب الوضع الاقتصادي المزري في المنطقة وبالانتقال للتركيز على المنطقة الساحلية الصحراوية التي تعتبرها الولايات المتحدة مجالا غير محكوما ومصدرا لانتشار حالة الفوضى في شمال وغرب أفريقيا وإمكانية امتداد هذه المخاطر للقارة الأوروبية استحدثت ما يعرف بمبادرة الساحل[2] **(Pan sahel)** .

---

[1] Benedikt Franke, op.cit, p17.

[2] Christopher Isike (Eds), ‘” the United States Africa Command: Enhancing American Security or Fostering African Development? ”, ***African security review***, 2008, p21.

والتي أعلن عنها في 07 نوفمبر 2002، وأصبحت سارية المفعول في جانفي 2004 بميزانية قدرت ب 7,75 مليون دولار، للتركيز على تأمين الحدود وتعزيز قدرات مكافحة الإرهاب في مالي وموريتانيا والنيجر وتشاد، وتمت عمليات تدريب علي مستوى بعض السرايا بالجيوش الوطنية بهدف حماية الحدود وتتبع الأفراد أثناء التنقل عبر الصحراء الكبرى ومكافحة الإرهاب كما تم تزويد المتدربين ببعض المعدات التي تسهم في تحقيق مهامهم.[1]

إضافة إلى اللقاءات العالية المستوى التي تتم بين القيادات العسكرية لطرفي المبادرة، حيث تم عقد في 23-24 مارس 2004 لقاء بمقر القيادة العسكرية الأمريكية بأوروبا بمدينة" شتوتغارت " الألمانية وحضره قادة قيادة الأركان كل من:المغرب وتونس وموريتانيا والجزائر ومالي والنيجر والسنغال وتشاد، وغابت عنها ليبيا وذلك بهدف مناقشة موضوع" التعاون العسكري " في إطار المكافحة الشاملة ضد الإرهاب بمنطقة الساحل الأفريقي وتم تخصيص نسبة معينة من ميزانيتها -الولايات المتحدة -من أجل تمويل برامج هذه المبادرة، بعد نسبة 6,25 مليون دولار لعامها الأول عام 2003، لترتفع النسبة إلى 100 مليون دولار إبتداءا من عام 2004 ولمدة 5 سنوات كاملة، إن" بان الساحل " هي مبادرة أمريكية خالصة، ولكنها مكملة للمبادرات السابقة ومختلف البرامج التي طرحتها لكونها جميعا تخدم نفس الأهداف و تتخذ الوسائل نفسها، و يشير في هذا السياق العقيد" **فيكتور نلسن** "مسؤول برنامج" **بان الساحل** " التابع لمكتب وزارة الدفاع الأمريكي المكلف بالمسائل ذات العلاقة بالأمن الدولي:

" إن مبادرة بان الساحل هي أداة هامة في الحرب ضد الإرهاب و التي قدمت كثيرا لدعم الروابط في منطقة أهملناها بشكل واسع في الماضي...لقد سبق أن قلنا أنها إذا كانت الضغوط بالنسبة للإرهابيين أصبحت صعبة وقاسية في أفغانستان باكستان والعراق وفي غيرها فإنهم سيجدون أماكن جديدة للعمل فيها وتمثل منطقتي الساحل والمغرب العربي جزء من هذه الأماكن"[2]

بإضافة إلى كل الجهود المبذولة من اجل هذه المبادرة إلى انه لابد من إتباع نهج مدعم وشامل وليس فقط التدريب وتوفير المعدات لوحدات مكافحة الإرهاب، ولكن سوف تنظر أيضا في المساعدة الإنمائية وتوسيع نطاق حملات الدبلوماسية العامة وغيرها من عناصر الإستراتيجية لمكافحة الإرهاب وهو بالفعل ما تجسد فيما أصبح يعرف ب " : مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء".

---

[1] طارق الشيخ،" تطور توجهات الأمريكية في الساحل والصحراء "، متوفر على الرابط التالي:
"http://yyy.ahram.org.eg/archive/2005/6/14/REPO6.HTM"، (2014/03/31).

[2] ABDELHAK NAJIB, "Pan Sahel Initiative et sécurité au Maghreb : Le Pentagone s'installe en Afrique subsaharienne",in : http://www.lagazettedumaroc.com/articles.php?r=2&sr=830&n=512&id_artl=12650" ,(01/04/2014).

5- مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء: " TSCTI "

إن مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI) التي انشات سنة 2005 هي إستراتيجية أمريكية متعددة الأوجه التي تهدف من خلالها هزيمة المنظمات الإرهابية، تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب ومأسسة التعاون بين قوات الأمن في المنطقة، وتعزيز الحكم الديمقراطي، وتشويه الأيديولوجية الإرهابية وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية مع الولايات المتحدة، ومن بين أهدافها العامة تعزيز القدرات المحلية للحكومات في المنطقة الساحل الإفريقي (موريتانيا ومالي وتشاد وبوركينافاسو والنيجر)، وكذلك (نيجيريا والسنغال) لمواجهة التحدي الذي تشكله المنظمات الإرهابية في المنطقة بالإضافة إلى ذلك، سوف تعزز التعاون بين بلدان الساحل الإفريقي والشركاء المغرب العربي(المغرب والجزائر وتونس)في مجال مكافحة الإرهاب.[1]

حيث خصصت لهذه المبادرة ميزانية قدرت ب500 مليون دولار بمعدل 100 مليون دولار للسنة الواحدة وذلك بداية من عام 2007 وإلى غاية عام 2013 حيث أن % 40 من الميزانية تذهب الى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من اجل التعليم والصحة وأجهزة الراديو والمجالس المحلية والمراكز وغيرها من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تطوير وزارة المالية ووزارة العدل والوكالات القانونية.[2]

إن الشق العسكري لمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء سمي بعملية الحرية الدائمة عبر الصحراء Opération Enduring Free dom: Transe Sahara (OEF-Ts) حيث يوفر هذا الأخير التدريب الأساسي لمشاة الرد السريع في كل دولة مع التركيز على الرماية، تخطيط العمليات الاتصالات الإسعافات الأولية والقيام بدوريات.[3]

وفي إطار هذه العملية، فإن القوات الأمريكية تعمل مع نظرائها الأفارقة من الجزائر وتشاد ومالي وموريتانيا، والمغرب، والنيجر، نيجيريا، السنغال، تونس، وذلك لتحسين الاستخبارات والمراقبة اللوجستكية

[1] " tranc Sahara counterterrorism Initaitive ", in: http://www.globalsecurity.org/military/ops/tscti.htm" , (04/04/2014).

[2] International crisis group, « Islamic terrorism in the shell :fact or fiction ? », Africa report , no.92, 31 march 2005, p 31, in :
http://allafrica.com/peaceafrica/resources/view/00010608.pdf.

[3] Jessica R.Piombo, op.cit, p25.

ومن آليات تنفيذ هذه المبادرة تم تفعيل جملة من التمرينات والمناورات العسكرية في الصحراء الأفريقية مع الدول المعنية أهمها هي " مناورات فلينتلوك " في جوان 2005 والتي كانت لها طبعة أخرى في (21 فيفري و11مارس من سنة 2011) من تنظيم السنغال وشارك فيها 800 مشارك من مختلف دول العالم، وهي العمليات التي شاركت فيها موريتانيا والجزائر ومالي والسنغال وتونس والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية وذلك بهدف إخبار قدرات هذه الدول على مواجهة ظاهرة "الإرهاب " في صحراء الساحل الأفريقي، وتحسين الأمن المشترك الذي بدأ في إطار مبادرتي دول الساحل ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء.[1]

أما عند الحديث عن المجال البحري فقد قامت الولايات المتحدة بالتعاون مع الأفارقة، وخاصة في خليج غينيا لما له من أهمية جيوستراتيجية للمصالح الأمريكية، حيث يتربع هذا الشريط ساحلي على حوالي 5,500 كلم، ولقد صنف المكتب البحري الدولي خليج غينيا كأحد أكبر الممرات المائية العالمية اضطرابا، حيث أنه منذ التسعينيات صنفت هذه المنطقة كأعلى مناطق العالم عرضة للقرصنة حيث أنه بين عامي 2002 و2004 تجاوزت هجمات القرصنة في هذه المنطقة الهجمات المسجلة في بقية أنحاء القارة الإفريقية.

ومن المبادرات الأمنية التي سارعت بها الولايات المتحدة في خليج غينيا، هي تقديم الدعم التقني والمادي لدول المنطقة، حيث أكدت الإستراتيجية القومية الأمريكية للأمن البحري(سبتمبر 2005)التزام الولايات المتحدة بمساعدة الدول الإفريقية لتعزيز سيادتها البحرية، حيث أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة حرس خليج غينيا في فيفري 2005 حيث تهدف هذه المبادرة إلى مساعدة الحكومات الإقليمية من خلال تحسين الأمن البحري لسواحلها في غرب إفريقيا.[2]

بعد كل المساعدات والبرامج العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة في إفريقيا بالصفة عامة وفي الساحل بالصفة خاصة، والتي تندرج في إطار تحقيق الأمن والاستقرار في القارة والعالم ككل ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، ما هي الأهداف الكامنة وراء هذه البرامج؟ علما بأن الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها الدولية تسعى إلى تحقيق أهدافها القومية ومصالحها الإستراتيجية في إطار سياستها التي تهدف إلى الاستمرار بالقيادة العالم.

[1] Lauren Ploch, op.cit, p84.

[2] Raymond Gilpin, "Enhancing Maritime Security in the Gulf of Guinea", Strategic ***Insights***, Volume VI, Issue 1, January 2007, pp01-08.

مع كل الجهود العسكرية والمبادرات السابقة الذكر إلى أن صانعي القرار في الولايات المتحدة يتخوفون من منطقة الساحل الإفريقي، لأنها تمثل لهم بؤرة توتر جديدة في العالم وذالك بسبب التهديدات الأمنية المتجددة في المنطقة، لهذا الأمر ارتأت الولايات المتحدة زيادة الترتيبات الأمنية في المنطقة من خلال إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة خاصة بالقارة الإفريقية.

6- القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا: " AFRICOM "

في السادس من فبراير 2007 أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" ووزير دفاعه "روبرت جيتس" عن إنشاء قيادة أمريكية لقارة إفريقيا، عرفت اختصارًا باسم: "أفريكوم"، وجاء هذا القرار محصلة لعشر سنوات من الدراسة داخل وزارة الدفاع الأمريكية، والتي خلصت في النهاية إلى الأهمية الإستراتيجية المتزايدة للقارة الإفريقية، وأن السلام والاستقرار في القارة لا يؤثران فقط على الأفارقة، ولكن على مصالح أمريكا وعلى المجتمع الدولي على حد سواء؛ ولذا رأت الولايات المتحدة أن تنشئ قيادة خاصة لإفريقيا لزيادة تركيز وزارة الدفاع على إمداد دول القارة ومؤسساتها مثل الاتحاد الإفريقي . بالدعم في النواحي الأمنية.[1]

هذا هو الهدف المعلن للإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا، وهو تحقيق الأمن، وتوفير التدريب العسكري والأمني لدول القارة، ولكن الهدف غير المعلن لهذه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة هو تأمين النفط الإفريقي، سواء ما يستخرج من داخل القارة أم من أمام شواطئها، بالإضافة إلى تأمين مسارات الناقلات على ضفتي القارة: من ناحية باب المندب حيث نفط الشرق الأوسط، أم من ناحية غرب إفريقيا حيث الدول الغنية بالنفط ومسارات ناقلاته إلى أمريكا وأوروبا الغربية.[2]

كما تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق أهداف إستراتيجيتها الأمنية من خلال عسكرة العالم وتظهر هذه الهيمنة العسكرية الأمريكية من خلال انتشار القوات الأمريكية عبر العالم في إطار قواعد عسكرية دائمة ومستقرة في عدة دول من العالم بناء على اتفاقيات تعاون إستراتيجية وكانت هذه القيادات العسكرية مسؤولة على القارة الإفريقية وتتمثل هذه القواعد في:

---

[1] محمد سليمان الزواوي، " أفريكوم إدارة النفوذ والنفط بالقارة السمراء"، في: قراءات افريقية، متوفر على الرابط التالي: "http://www.qiraatafrican.com/view/?q=207"، (2014/02/17).

[2] المرجع نفسه.

أ- قيادة أوروبا: (US European Command(US EUCOM

يمتد النطاق الجغرافي لتلك القيادة من السواحل الشرقية للولايات المتحدة وعبر الأطلنطي مرورا بالجزيرة البريطانية وحتى شرق أوروبا (الحدود الروسية) وحوض البحر الأبيض المتوسط، وهي مدعومة بالأسطول السادس ويقع في نطاقها 90 دولة منها41 دولة إفريقية بالإضافة لإسرائيل، ومن بين مهام هذه القيادة على النحو التالي:

- ✓ العمل بالتعاون مع حكومات الدول الواقعة في النطاق الجغرافي لتلك القيادة على دعم الأمن الأوروبي عبر الأطلنطي وحلف الناتو.
- ✓ تطوير نظام الأمن الإقليمي بما في ذلك دولة إسرائيل .
- ✓ الحماية المسبقة لمصالح الولايات المتحدة ، وذلك بالوجود العسكري الفعال(البري والبحري والجوي)في قطاع المسؤولية والملاحظ أن هذه المهام كانت مصممة أساسا في زمن الحرب الباردة ، وأن جهود هذه القيادة كانت مركزة أساسا اتجاه الاتحاد السوفيتي(سابقا)ودول الكتلة الشرقية.[1]

ب-قيادة الباسفيك: (US Pacific (US PACOM

تعتبر أكبر وأهم قيادة موحدة أمريكية على الإطلاق، إذ يمتد قطاع مسئوليتها الجغرافي من السواحل الغربية للولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية حتى السواحل الشرقية لقارة إفريقيا، أي ما يعادل نصف سطح الكرة الأرضية تقريبا ويقع في نطاق المسؤولية الجغرافية لتلك القيادة 46 دولة منها الصين واليابان والكوريتان وروسيا واستراليا ومعظم دول شمال شرق وجنوب آسيا، بالإضافة لكافة الجزر البحرية في هذا النطاق الهائل وتضطلع تلك القيادة بمهمة الوجود البحري والجوي والبري الدائم للحماية المسبقة للمصالح الأمريكية، بالإضافة للسيطرة التامة على كافة الممرات البحرية العالمية في تلك المناطق وذلك بالتعاون والتنسيق مع حكومات دول المنطقة.

---

[1] محمود خلف ،" الإستراتيجية الأمريكية لقيادة إفريقيا العسكرية" ، في: الأهرام، متوفر على الرابط التالي: "http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221858&eid=4996"، (2014/04/06).

ج- القيادة (الوسطى) المركزية: (US Central Command(US Centcom

تقع حدود قطاع المسؤولية الجغرافية لتلك القيادة في المسطح الجغرافي الممتد بين كل من القيادتين السابقتين بحيث يمكنها تحقيق الاتصال الجغرافي بينهما، وقد تبلورت فكرة إنشائها في عهد الرئيس الأمريكي (ريغان) بإنشاء قوات الانتشار السريع لتأمين منابع النفط في الخليج ثم تطورت بعد ذلك إلى تكوينها كقيادة موحدة، وقد ظهر دورها واضحا في حرب تحرير الكويت عام 1991.

وتمتد الحدود الجغرافية لهذه القيادة من شرق إفريقيا وحتى الحدود الغربية للصين، وتشمل هذه المنطقة دولا في إفريقيا، وهي :مصر، السودان، إثيوبيا، اريتريا والصومال، جيبوتي، وليبيا كما تشمل الدول العربية في آسيا :لبنان، سوريا، الأردن، العراق، السعودية، اليمن، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، عمان وقطر بالإضافة إلى عدد من الدول الآسيوية :باكستان، أفغانستان، إيران كازاخستان، أوزبكستان وطاجيكستان تركمنستان، قيرغيزستان، وأندونسيا.

والملاحظ أنه بذلك أصبحت القارة الإفريقية موزعة بين ثلاث قيادات عسكرية بما يخلق صعوبات متعددة خاصة مع تركيز بؤر الصراع في الشرق الأوسط وإفريقيا في نطاق مسؤولية قيادة واحدة، ولكل هذه الأسباب، تبينت الضرورة لإنشاء القيادة الإفريقية الجديدة، وتعديل النطاق الجغرافي للقيادة المركزية لينتهي عند السواحل الشرقية للبحر الأحمر وستقع كل الدول الإفريقية في نطاق القيادة الجديدة عدا مصر، باعتبارها دولة محورية في الشرق الأوسط وانتماءاتها للصراعات الموجودة في المنطقة أكثر من انتماءاتها الإفريقية، بحسب وجهة النظر الأمريكية ويعكس إنشاء هذه القيادة الجديدة إعطاء القارة الإفريقية الأسبقية الأولى في المصالح الأمريكية، ورغبة الولايات المتحدة في تحجيم أي دور مستقبلي لأية قوة عالمية أو إقليمية في القارة الإفريقية كما يعكس الرغبة الأمريكية في الانفراد التام بالترتيبات الأمنية وبالتالي السياسية والاقتصادية والسيطرة على البترول الإفريقي.[1]

ويضيف الخبراء أن افر يكوم متغلغلة في أعماق الدول الإفريقية برا وبحرا وجوا، لتصبح أمريكا وريثة لأوروبا في إفريقيا تحت شعار التنمية والتعليم والديمقراطية.

[1] المرجع نفسه.

كما تقول التحليلات أن هذا التغيير في الخريطة الكونية للجيوسياسة الأمريكية بالتحول للتركيز على إفريقيا يتوازى مع بدء الانسحاب الإستراتيجي من العراق (2012)، وأفغانستان (2013) وبدء نشر قوات المارينز في أستراليا (أواخر 2011)، بما يعني وبلغة نظرية "ماكندر": الانسحاب من الحافة البرية الداخلية لأوراسيا، أي من أفغانستان مرورا بالعراق ومصر وحتى المغرب العربي إلى الحافة الخارجية البحرية ومركزها أستراليا، أي أن نقاط الارتكاز الجديدة للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة هي الحافة البحرية من استراليا مرورا بجنوب أفريقيا وحتى جنوب أمريكا اللاتينية، مع التمركز في أفريقيا من خلال القيادة الأفريقية أفريكم.

والمعلومات المتوفرة والمنشورة تقول انه، يوجد حاليا 2000 جندي في معسكر **"ليمونيير"** بدولة جيبوتي القاعدة الأمريكية الوحيدة في أفريقيا، يعملون تحت سلطة القوات المشتركة في منطقة القرن الأفريقي وهي القوات التي أنشأتها القيادة المركزية (كين تكوم) عام 2002 من أجل الحد من النشاطات الإرهابية في شرق أفريقيا، وبالإضافة إلى المهام الإنسانية التي تساهم بها هذه القوات، فإنها تلعب دورًا أيضًا في البحث عن مقاتلي القاعدة في الصومال .

ويرجع سبب اختيار جيبوتي لعدة اعتبارات كشف عنها تقرير لصحيفة نيويورك تايمز يوم 2002/11/17 حيث جاء به أن اختيار جيبوتي جاء لعدة اعتبارات، من أهمها، موقع جيبوتي بالقرب من اليمن ومضيق باب المندب، صلاحية موانيها ومطاراتها للاستخدام في نقل العتاد الحربي إلى منطقة الخليج، تمتع جيبوتي بحالة من الاستقرار السياسي؛ وهو ما يؤدي إلى عدم حدوث مشاكل للقوات الأمريكية حال تواجدها، وموافقة جيبوتي من حيث المبدأ على القبول بالتواجد الأجنبي على أراضيها.[1]

[1] إيهاب شوقي، " الانقضاض الجيوسياسي الأمريكي بعد الافريكوم"، في: شبكة الأخبار العربية، متوفر على الرابط التالي: "http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=48123"، (2014/04/06).

أما بالنسبة للقلق الدولي حول التحركات العسكرية الأمريكية في إفريقيا فان المتحدث باسم الافريكوم أشار إلى أهمية التعاون الدولي فيما يتعلق بالأمن وبالقيادة الجديدة التي تم إنشاؤها لتختص بالقارة الأفريقية، ومن أهم الدول التي ركز عليها هي فرنسا بسبب علاقتها التاريخية مع دول القارة كقوة استعمارية تقليدية، في حين أشار قائد الافريكوم الجنرال" ويليام وارد " في بداية شهر أكتوبر سنة 2007، إلى أهمية التعاون والتنسيق مع الدول التي تنشط في القارة على غرار الصين حيث يتفق العديد من المحللين على كون التنافس الأمريكي الصيني في القارة من بين الأسباب التي دعت الولايات المتحدة لتطوير إستراتيجيتها تجاه الدول الإفريقية وليس التهديد الإرهابي فقط.

أعلن وزير الدفاع الجنوب إفريقي في العاصمة كيب تاون "ميزوا ليكوتا" في نهاية أوت 2007 ، أن الدول الإفريقية تعارض إقامة قيادة أمريكية في القارة، حيث أن تواجد القوات العسكرية في دولة افريقية دون أخرى، سيؤثر على العلاقات بين دول القارة، وأن هذا لن يشجع على إقامة السلم والأمن في المنطقة، وفي نفس الإطار في مارس2007 صرح وزير الخارجية الجزائري السابق محمد بجاوي بأن الأراضي الجزائرية غير معنية بمشروع إقامة القيادة الأمريكية، موضحا أن الجزائر لن تقبل أبدا إقامة قواعد أجنبية على ترابها وذلك لأنه يتعارض مع سيادتها واستقلالها، و في منتصف شهر جوان كذب وزير خارجية المغرب الأقصى الادعاءات القائلة بان بلده ترحب بإقامة القاعدة الأمريكية على أراضيها، كما أبدت كل من الجزائر و ليبيا بشكل صريح رفضهما لإقامة هذه القاعدة في دول الجوار.[1]

ومن مهام قيادة إفريقيا الجديدة، يمكن استنتاج الكثير من المهام وفق المعطيات الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية، وعلى رأسها بطبيعة الحال تقليل الاعتماد المطلق على بترول الخليج كمصدر أساسي للطاقة والاستفادة من البترول الإفريقي عن طريق السيطرة على منابعه والموانئ الإفريقية التي تصدره للخارج فسوف توفر القيادة الإفريقية الجديدة بطبيعة الحال الاقتراب الأكثر عمقا من إفريقيا كما تقوى العلاقات العسكرية مع معظم دول الإقليم وقد أعلن الرئيس الأمريكي بوش المهام الرسمية المحددة في أوامره التنفيذية لإنشاء قيادة إفريقيا في خطابه يوم 7 فبراير 2007 وهي: [2]

---

[1] مريم إبراهيمي، " التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة "، مذكرة ماجستير: جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص 100.

[2] محمود خلف، مرجع سبق ذكره.

- ✓ بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية.
- ✓ مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.
- ✓ إدارة أنشطة الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي.
- ✓ زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب .
- ✓ دعم المساعدات الإنسانية، والتخفيف من آثار الكوارث.
- ✓ احترام حقوق الإنسان ودعم المنظمات الإفريقية.[1]
- ✓ تحسين التحكم الأمني وتوفير الاستقرار من خلال منهج شامل في دول محددة.
- ✓ التعاون مع دول محددة من القارة الإفريقية لتحجيم عملية انتشار الأسلحة الدمار الشامل.

ويبلغ حجم القوة حاليا 2500 فرد تم تعزيزها بعد 1200 فرد منذ سبتمبر 2009 موزعين بين القيادة وفروعها حوالي نصفهم من المدنيين ممثلين لوكالات الأمريكية الحكومية الغير العسكرية ومركز القوة في ألمانيا بالشتوتقارت وذالك بشكل مؤقت إلى إن يتم تحديد مقر الأصلي لها في إحدى الدول الإفريقية، والواقع جاء اختيار ألمانيا بسبب وجود القيادة الأوروبية وهي القيادة التي كانت ترعى العمليات في إفريقيا مستفدين من التسهيلات والمساعدات القيادة الأوروبية، وقد تحفظت اغلب الدول من اجل استضافة هذه القيادة، وان كانت بعض التقارير ترى بان الموقع الأنسب هو قلب الصحراء الكبرى أو السنغال للقرب من المنطقة المذكورة.

وتتزايد ميزانية القوة تباعا (50 مليون عام 2007 إلى 5.25 عام 2008 ثم 310 مليون دولار عام 2009)، إلا إن إدارة اوباما طلبت 278 مليون دولار فقط عام 2010، وتعاني الافريكوم كثير من التحديات من الفقر والصراعات الأهلية بين القبائل الإفريقية، كما تواجه تحديات الدول الفاشلة مثل الصومال حيث فشلت جميع بعثات عمليات حفظ السلام الدولية في إيجاد الحل السلمي وأصبحت الأوضاع أكثر تعقيدا مما جعل الأمر التفكير في التدخل العسكري.[2]

[1] محمود خلف، مرجع سبق ذكره..

[2] عبير بسيوني، ص ص100-111.

أما بالنسبة لمجال عمل القيادة العسكرية هو 53 دولة افريقية، وأنشطة القيادات في إفريقيا هي:

- ✓ الجيش الأمريكي لمنطقة إفريقيا **(USARAF).**
- ✓ القوات البحرية الأمريكية لمنطقة إفريقيا **(NAVAF).**
- ✓ القوات الجوية الأمريكية لمنطقة إفريقيا **(AFAFRICA/17AF).**
- ✓ قوات سلاح المارينز الأمريكية لمنطقة إفريقيا **(MARFORAF).**

وقد قامت هذه القوات بمناورات " الأسد الإفريقي " عام 2009 في المغرب وهو اكبر تمرين سنوي مشترك لرؤساء الأركان في القارة الإفريقية ويتم خلال عام 2010 " مناورات الوفاق المشترك " الأول مرة في الموزنبيق.

- ✓ قوات العمليات الخاصة الأمريكية لمنطقة إفريقيا(**SOCAFRICA).**
- ✓ قوة المهمات المشتركة المجتمعة - القرن الإفريقي - **(CJTF-HOA).**

وكاستنتاج يتبين أن الولايات المتحدة تريد من خلال برامجها الأمنية، عسكرة العالم بصفة عامة والقارة الإفريقية بصفة خاصة - الساحل الإفريقي - ويرى صناع القرار الامركيين أن الهدف من كل هذه السياسات الأمنية هو الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة الإفريقية والعالم ككل من خلال القضاء على الجماعات الإرهابية وعلى كل إشكال الجرائم التي تهدد الأمن العالمي، ولكن هذه المظاهر ما هي إلا توجهات السياسة الخارجية الأمريكية والتي تصاغ عن طريق مجوعة من الفواعل، ومن بين هذه الفواعل اللوبي الإسرائيلي الذي يهدف إلى تجزئة الدول التي تشكل حاجز أمام التوسع الإقليمي مثل حالة العراق والسودان(انفصال الشمال عن الجنوب) ولبيا ...الخ وكذالك السيطرة الأمريكية على أهم مواقع النفط خاصة في الساحل الإفريقي، وبيع الأسلحة في المناطق التي تشهد حروب وأزمات، بإضافة إلى تضييق المنافسة الدولية والإقليمية على المنطقة الساحل الإفريقي.[1]

---

[1] عبيربيسوني، مرجع نفسه، ص 116.

المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية

يقوم على تحقيق الشراكة الأمريكية الإفريقية ترتكز على محددات ثابتة مثل الموقع الاستراتيجي والثروات الطبيعية وخطوط التجارة مما يدفع دائما إلى تأكيد على أهمية القارة الإفريقية في الأجندة السياسة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية،[1] وتعود بدايات الاهتمام الاقتصادي بأفريقيا إلى إدارة كلينتون ووزير التجارة الأسبق" رون براون" حيث طرح تشريعا لتعزيز التعاون الاقتصادي الأفريقي وافق عليه الكونغرس، وبناء عليه أطلق الرئيس"بيل كلينتون" ما عرف بالمبادرة الأفريقية الكبرى "التي احتوت على الإعفاء من بعض الديون وإزالة بعض الحواجز المفروضة على العلاقات التجارية بين الجانبين وذلك بهدف بعث أفريقيا المستقرة المزدهرة والديمقراطية عن طريق التكامل الاقتصادي وتحرير الاستثمارات وتطبيق نظام الخوصصة. [2]

لقد سعت إدارة كلينتون إلى تقوية النفوذ الأمريكي في القارة الأفريقية حتى لو كان على حساب النفوذ الفرنسي التقليدي في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، لقد سبق لواشنطن أن أنشأت صندوق دعم لأفريقيا بقيمة 350 مليون دولار لمساعدتها في تنفيذ مشاريع البنى التحتية للقطاع الخاص وتشجيع الاقتصاد الحر وتفكيك منظمة الاقتصاد المخطط والمركزي وإنهاء ما يسمى بالقطاع العام لكي يسهل على مؤسساتها الخاصة التغلغل في النسيج الاقتصادي الأفريقي، وأنشأت كذلك صندوق البنية التحتية لأفريقيا لتقديم المساعدات والمعونات في مجالات النقل والاتصالات والطاقة والمياه والتجهيزات الصحية لتوفير7 ألاف فرصة عمل إضافية بتكلفة 350 مليون دولار.

ومن أهم أدوات تحقيق السياسة الاقتصادية الأمريكية في إفريقيا هي" إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي"، عن طريق تشجيع الدول الإفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية ناجحة وهو الأمر الذي يحقق نمط من التنمية المستدامة بما يخلق في النهاية فرص أفضل للتجارة (حجم التبادل التجاري بين أمريكا والقارة الافريقة لا يتجاوز 1 % من مجموع التجارة الأمريكية).[3]

ويمكن ملاحظة أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي في أفريقيا من خلال التقرير الذي صدر عن مجلس العلاقات الخارجية في منتصف عام 1997 م بعنوان تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات والذي أوصى بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص

---

[1] عبير بيسوني، مرجع سبق ذكره، ص117.

[2] كاظم هاشم نعمة، مرجع سبق ذكره، ص ص161- 162.

[3] عبير بيسوني، مرجع سبق ذكره، ص ص118-119.

الجديدة في أفريقيا واستنادا إلى ذلك عملت الإدارة الأمريكية السابقة للرئيس كلينتون على تطوير التجارة الأفريقية وبرامج التنمية الاقتصادية، وهو ما اتضح من خلال عدة مؤشرات أهمها زيارة الرئيس كلينتون إلى القارة الأفريقية عام 1998 ،وقانون النمو والفرص في إفريقيا الذي وافق عليه الكونغرس الأمريكي في نفس السنة ثم تجددت الموافقة عليه في إطار تحقيق رؤية أمريكية حول إفريقيا " التجارة لا المساعدات" كسبيل إلى ازدهار القارة، ويعتمد القانون على مبدأ الشراكة ورفع الحواجز الجمركية عن صادرات 48 دولة افريقية ويعد هذا القانون منافسا "لاتفاقية لومي" المبرمة بين دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة أفريقيا ومنطقتي الكاريبي والباسفيكي .[1]

لقد اتضح في التسعينات أن السياسات الاقتصادية الأفريقية لن تقدر على التغلب على مسألة المديونية بل أصبحت أسوأ، مما كانت عليه فتقدمت الولايات المتحدة بمبادرة تخفيف عبء الدين على كاهل الدول الأكثر فقرا في سبتمبر 1996 ولقاء قمة الدول السبع الكبار في كولون في 1999 قررت إلغاء 90 مليار من الديون وتبنت الولايات المتحدة سياسة المبادرة ووضعت شروطا على أهلية الدول المنتفعة من التخفيف منها أن تأخذ بإصلاحات اقتصادية محددة و تعتمد برامج تخفيض الفقر خاصة في مجال الصحة والتعليم ويشمل تخفيض دين القروض من بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي ومبيعات بعض المنتجات الزراعية ووكالة التنمية الدولية الأمريكية، وثمة دول أفريقية اقتربت من مستوى تلبية الشروط مثل بوركينافاسو وكوت ديفوار وغينيا ومالي وموزنبيق وأوغندا، وقد بلغ مقدار التخفيف من الديون 15 مليار دولار.

ومن بين السياسات المنتهجة من طرف أمريكا نذكر أيضا سياسة المساعدات الأمريكية تجاه أفريقيا، إذ ليخفى أن السياسة الجديدة التي ترفع شعار التجارة بدل من المساعدات، لا تعني إلغاء أو تخفيض المساعدات الأمريكية المقدمة لإفريقيا، ولكنها ترتكز على مبدأ المساعدة من اجل الرفع من مستوى الإصلاح السياسي و الاقتصادي حسب متطلبات المنطقة،[2] حيث سعت الولايات المتحدة حسب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى رفع قيمة المساهمة الأمريكية السنوية من % 0,16 إلى% 0,7 من الناتج القومي الأمريكي وهو ما سيؤدي إلى زيادة قيمة المساعدة السنوية من 19 مليار

[1] عبد الرحمن حمدي، " السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة "، في: الأهرام، متوفر على الرابط التالي: "http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220134&eid=225"، (2014/04/09).

[2] عبير بيسوني، مرجع سبق ذكره، ص120.

دولار سنويا إلى91 مليار دولار وارتفعت المساعدات الأمريكية للقارة بشكل ملحوظ من 750 مليون دولار إلى مليار دولار عام 2004.

لقد تضاعفت المساعدات خاصة الأمريكية التي تقدم لأفريقيا خاصة في عهد" بيل كلينتون "حيث بلغت المساعدات الإنسانية 600 مليون دولار والمساعدات الاقتصادية 1400 مليون دولار، وقد تغيرت طبيعة المساعدات الأمريكية لأفريقيا، فبعد أن كانت في السابق لتمويل النشاطات المناهضة للشيوعية أصبحت في الوقت الحاضر تتمثل في إزالة الحواجز وتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد والإصلاح الإداري والاقتصادي لتقبل الاستثمارات الأجنبية وضمان مصالح الشركات المتعددة الجنسيات مع استمرار المعونات و تنمية الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية.

أما بالنسبة للتبادل التجاري بين الطرفين فإن الولايات المتحدة تصدر وتستورد من أفريقيا ما بين 1الى 2 % من مجمل التجارة العالمية الأمريكية وتستورد الولايات المتحدة 15 مليار دولار سنويا ففي 1990 كانت التجارة مع أفريقيا 13 مليار دولار، وارتفعت إلى 22,5 مليار دولار في 1997 ويأتي 80 % من استيراد أمريكا من نيجيريا وجنوب أفريقيا والغابون والكونغو معظمه من النفط، ويذهب 70 % من تصدير الولايات المتحدة إلى جنوب أفريقيا وغانا وانغولا وكينيا ونيجيريا.

وارتفع حجم التجارة في عام 2000 إلى 29,4 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط، ففي حين ازداد حجم التجارة العالمية ثلاث أضعاف لم تحقق التجارة الأفريقية سوى زيادة 10 %ولذا فقد انخفضت نسبتها من 4%إلى 1,5% من التجارة العالمية وتأتي الولايات المتحدة مابين المرتبة الثانية والثالثة بين المصدرين إلى أفريقيا، وتستورد أفريقيا أقل من1% من التصدير الأمريكي للسلع المصنعة وأقل من 2 % من استيراد أمريكا ومع ذلك فإن السوق الأمريكية هي أكبر سوق لأفريقيا حيث تشتري % 19من تصدير إفريقيا تليها بريطانيا 6.8% ثم فرنسا 6.4 %.[1]

وفي فترة 1995- 2001 بلغ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة 7 مليار دولار سنويا، ولكن ثلث محافظ الاستثمار كانت موجهة إلى ثلاث دول أفريقية وهي أنغولا 72 %جنوب أفريقيا % 52 ونيجيريا % 12حيث يمثل النفط أكبر حجم في التجارة أي % 90 من مجمل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

[1] كاظم هاشم نعمة، مرجع سبق ذكره، ص ص165- 170.

وفي 2008 ارتفع حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من صادرات وواردات بالنسبة 28 %، فارتفعت صادرات الأمريكية بالنسبة 29 % حيث بلغت 6.18 بليون دولار*، بسبب النمو الذي شهدته عدة قطاعات، وارتفعت واردات الأمريكية وتنوعت بموجب قانون الفرص والنمو في إفريقيا "أجوا "، بالنسبة 8.27 % لتصل إلى 1.86 بليون دولار وهذا بسبب زيادة في واردات النفط الخام بلغت 9.31 % وهذا يمثل 5.78% من إجمالي وارداتها*.[1]

أما اكبر خمس دول استفادة من قانون " أجوا" في 2008 هي نيجيريا وانغولا وتشاد وجمهورية الكونغو، بإضافة لدول أخرى هي الغابون والكامرون ومدغشقر وكينيا وليسوتو وسوازيلاندا وموريشيوس.

ومن أهم التوجهات السياسة الأمريكية كذالك من الناحية الاقتصادية السيطرة على النفط الإفريقي، من خلال تأمين احتياجاتها من النفط، وتنويع مصادر الواردات، في ضوء خبرة الأزمات العنيفة التي عرفها سوق النفط العالمي منذ سبعينيات القرن الماضي، وشيوع استخدام النفط سياسيا، وتزايد الاستهلاك الأمريكي من النفط، بالتزامن مع تناقص الإنتاج الأمريكي أيضا.

ومن ثم سعت واشنطن إلى السيطرة على منابع النفط في العالم، وبدأت على إتباع ما عُرف باسم «**مبدأ كارتر**»، الذي استحدث للمؤسسة العسكرية دوراً محورياً في التصدي لتهديد تدفقات النفط، كما أنها اتخذت موقفاً معادياً من سياسات منظمة «**أوبك**» التي ترمي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب من النفط، بما يحقق مصالح المنتجين والمستهلكين، ثم سمحت بامتداد الذراع العسكرية الأمريكية وراء منابع النفط ومسارات تجارته أيا كانت، خصوصاً بعد أن حددت إدارة بوش الابن النفط كمصلحة «**قومية إستراتيجية**» للدولة الأمريكية.[2]

وعلى ذلك، فإن الولايات المتحدة تكاد تنفرد بـ «مفهوم خاص لتأمين النفط»، لا تشاركها فيه غيرها من القوى الدولية المنافسة، حيث لا يقتصر ذلك المفهوم على مجرد البحث عن مصادر

---

* **صادرات:** ارتفعت إلى اكبر خمس وجهات افريقية للمنتجات الأمريكية بالنسبة 17.6 % إلى جنوب إفريقيا و47.7 %إلى نيجيريا و65 %إلى أنغولا 192 %إلى البنين – بسبب زيادة الكبيرة في النفط الغير الخام وقطع الغيار – و46.2 %إلى غانا.

* **الواردات:** المجوهرات وقطع الغيار والفواكه ومنتجات عصير الفواكه، والمنتجات الجلدية والبلاستيك ومعجون الكاكاو.

[1] عبير بيسوني، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[2] ايمن شبانة، " النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد "، في القراءات الإفريقية، متوفر على الرابط التالي: "**http://www.qiraatafrican.com/view/?q=509**"، (2014/02/17).

النفط، وتأمين طرق الوصول إليها، وإنما يشمل أيضاً حماية تلك المصادر من الأخطار أو التهديدات القائمة والمحتملة والحفاظ على استقرار أسعار النفط، ومنع القوى المنافسة من النفاذ إلى تلك المصادر والاستحواذ عليها.

في هذا الإطار، يكتسب النفط الإفريقي أهمية إستراتيجية خاصة للولايات المتحدة، حيث بدأت استيراد النفط من القارة منذ الخمسينيات من القرن الماضي، وقد صدر العديد من التقارير الرسمية والتحليلات غير الرسمية التي تؤكد هذا المعنى.

على المستوى الرسمي، أصدر نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني تقريراً في العام 2001م حول السياسة القومية الأمريكية بالنسبة للطاقة، أكد فيه أن «إفريقيا ستكون أحد المصادر الأمريكية المتنامية بسرعة من النفط والغاز»، كما أعلن والتر كانستينر، مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية في فبراير 2002م أن «النفط الإفريقي أصبح مصلحة إستراتيجية قومية لأمريكا» وكذا صرح رئيس اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي بأنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م يجب التعامل في موضوع البترول الإفريقي على أنه «أولوية بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي»، كما أعلن الرئيس بوش في خطابه عن حالة الاتحاد عام 2006م عزم الولايات المتحدة الاستغناء عن 75% من الواردات النفطية من الشرق الأوسط، والحصول عليها من مصادر بديلة بحلول العام 2025م.

ومن جهة أخرى، صدرت الكثير من التحليلات والتقارير الأكاديمية والإعلامية التي تؤكد أهمية النفط الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ومن ذلك إعلان «شركة شيفرون تكساكو»، في العام 2002م، أنها استثمرت خمسة مليارات دولار في إفريقيا على مدى السنوات الخمسة الماضية، وأنها سوف تستثمر 20 مليار دولار في السنوات الخمسة القادمة.

والجدير بالذكر، أن وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كونداليزا رايس" كانت واحدة من أهم قيادات الشركة المذكورة، كما صدر تقرير عن صحيفة واشنطن تايمز بعنوان «في عيون أمريكا على شبكات الإرهاب، والنفط في إفريقيا»، وكذا تقرير لمجلة "الإيكونوميست" البريطانية يؤكد أن «النفط هو الغاية الأمريكية الوحيدة في إفريقيا».[1]

[1] ايمن شبانة، مرجع سبق ذكره.

وتعود أهمية النفط الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية إلى عدد من العوامل، من أهمها: تمتع الدول الإفريقية المنتجة للنفط بقدر يعتد به من الحرية بشأن سياسات الإنتاج والتصدير والأسعار حيث إن معظمها لا ينتمي لمنظمة «**أوبك**»، بالإضافة إلى تراجع إنتاج النفط في مناطق عديدة، وبخاصة خليج المكسيك وبحر الشمال، وذلك في مقابل النمو الكبير في قطاع النفط الإفريقي، ودخول دول جديدة إلى ميدان إنتاج النفط وتصديره، مثل موريتانيا، وتشاد، والصحراء الغربية، فضلا عن جودة المنتج، وقرب منابع النفط في الغرب والجنوب الإفريقي من السواحل الشرقية الأمريكية، بما يخفض من تكاليف نقله بنسبة تصل إلى 40% بالمقارنة بنفط الخليج العربي، كما أن خطوط نقل النفط من إفريقيا تمر عبر مناطق أكثر أمناً نسبيا من منطقة الخليج والشرق الأوسط، وهي ميزة في غاية الأهمية، خصوصا إذا علمنا أن حجم الإنفاق الأمريكي من أجل تأمين مصادر النفط في الشرق الأوسط يبلغ نحو 50 مليار دولار سنويا.

وعلى ذلك؛ دأبت واشنطن على التدخل في السياسة النفطية للدول الإفريقية، بشكل سري ومعلن أيضاً، ومن ذلك حضر نيجيريا على الخروج من منظمة الدول المصدرة للنفط «**أوبك**»، كما اتجهت الشركات الأمريكية إلى السيطرة على مناطق إنتاج النفط في القارة، حيث تستورد الولايات المتحدة من القارة أكثر من 770 مليون برميل من النفط سنويا، وهنا تحتل منطقة غرب إفريقيا أهمية خاصة، حيث تسيطر على الاستثمار في هذه المنطقة شركات أمريكية كبيرة, مثل: (أيكسون موبيل **Exxon Mobil** ، أميرادا هيس **Amerada Hess** ، شيفرون تكاسكو **Chevron Texaco** وماراتون أويل **Marathon Oïl**).

واليوم أصبحت الولايات المتحدة تستورد من غرب إفريقيا نحو 1.5 مليون برميل يوميا، وهي تقريبا الكمية نفسها التي تستوردها من المملكة العربية السعودية، ولعل ذلك هو ما دفع الكونجرس الأمريكي إلى إصدار تقرير أوصى فيه بجعل خليج غينيا «منطقة اهتمام حيوي للولايات المتحدة الأمريكية».[1] على الرغم من أن غينيا الاستوائية تعتبر من بين الدول التي تنتهك حقوق الإنسان، ولكن الولايات المتحدة تغض النظر عن هذه الانتهاكات من اجل الحصول على مصالحها النفطية في المنطقة.[2]

[1] المرجع نفسه.

[2] عبير بيسوني، مرجع سبق ذكره، ص 122.

كاستنتاج لما سبق يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال توجهاتها الإستراتيجية تجاه الساحل الإفريقي بعد الحرب الباردة، تنوعت فكانت هناك توجهات عسكرية وكان أبرزها القيادة العسكرية الجديدة في إفريقيا " الافريكوم" وذالك من اجل القضاء على ظاهرة الإرهاب التي أصبحت تهدد العالم، إلى جانب المبادرات الأمريكية في المجال السياسي من خلال نشر مبادئ الديمقراطية و قضاء على الأنظمة الاستبدادية، بإضافة إلى المبادرات ذات الطابع الاقتصادي من خلال تحسين مستوى الاقتصادي والرفع من مستوى التنمية في المنطقة.

ترى أمريكا أن الهدف من كل هذه المبادرات كل هو تحسين الوضع في الساحل الإفريقي والقضاء على الإرهاب وخاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001، ولكن يتبين للدارس أن كل تلك المبادرات على رغم من تنوعها واحتواءها لطابع الاقتصادي والسياسي وحتى الإنساني، إلا إن الهدف الحقيقي من وراء كل هذا هو حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، ونقصد مصادر الطاقة من نفط وغاز واليورانيوم وحتى وان تطلب الأمر إلى تفنيت الدول الإفريقية وهذا ما حدث في السودان (انفصال الجنوب على الشمال) إلى جانب المصالح الإستراتيجية من خلال السيطرة على خليج غينيا والمغرب العربي، والهدف الأهم هو محاولة الحد من انتشار الدين الإسلامي في المنطقة وهذا ما حدث في الصومال سنة 2006 عندما قدمت الولايات المتحدة الدعم المادي والعسكري لإثيوبيا من اجل الإطاحة باتحاد بالمحاكم الإسلامية خوفا من أن تصل إلى السلطة وتصبح مصدر تهديد لمصالحها في القرن الإفريقي وهذا ما أطلق عليه "صامويل هينتغتون" بصادم الحضارات.

إن مختلف الآليات التي اعتمدتها وتعتمدها الولايات المتحدة في تنفيذ إستراتيجيتها في منطقة الساحل الإفريقي والتي على ما يبدو متنوعة بين الجانبين العسكري والمدني، تواجهها العديد من التحديات ستتم مناقشتها من خلال المبحث الموالي.

المبحث الثاني: التحديات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة: جدلية التنافس والهيمنة

يواجه الوجود الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي عدد من التحديات ،تحديات إقليمية ترتبط بواقع الدول الجوار وأخرى دولية نجمت عن تغير موازين القوى، فبعد تغير اللاعبون الدوليين على مستوى العالم ، تغير المتنافسون على القارة الإفريقية بصفة عامة والساحل الإفريقي بصفة خاصة، وعليه وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أمام منافسة حادة من جانبين، الجانب الآسيوي والآخر أوروبي وهذا ما فرض عليها إتباع سياسات معينة للدفاع عن مصالحها في القارة.

المطلب الثاني: التحدي الفرنسي

لقد شكلت القارة الإفريقية على الدوام محط صراع محموم بين القوى الدولية العظمى ومسرحاً لتنافس القوى الإقليمية الصاعدة، فمنذ قرون عديدة والقارة السمراء تتعرض لمختلف أنواع الاستعباد والاستغلال والنهب، على الرغم من أفول نجم القوى الاستعمارية التقليدية وبروز قوى صاعدة جديدة تتحدث، نظرياً على الأقل، عن الحريات وحقوق الإنسان ومحاربة العبودية والاتجار بالبشر وسواها.

وبدأ في أيامنا هذه، نمط جديد من الصراع على الساحل الإفريقي حيث دخلت الصين حلبته بقوة إلى جانب الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل، فضلاً عن القوى الأوروبية التقليدية إضافة إلى إيران بوصفها قوة صاعدة إقليميا الأمر الذي يشي بدخول هذه القارة مرحلة جديدة تتحول فيها إلى نقطة جذب ومسرح عمليات وساحة صراع على النفوذ والنفط والثروات بين القوى الدولية والقوى الإقليمية الساعية إلى الاستحواذ على القسم الأعظم من الموارد والثروات الإفريقية بذهبها ألماسها ونفطها وموقعها الجغرافي فيما يضرب الجوع، والفقر، والمرض قطاعات واسعة من شعوبها[1].

تعتبر فرنسا إحدى الدول الأوروبية التي استطاعت في النصف الأول من التسعينات أن تحافظ على علاقات وطيدة بمستعمراتها الأفريقية السابقة، بل ربما كانت الدولة الأولى في هذا المجال، إذا ما قورنت بالدولة الاستعمارية الأخرى، مثل بريطانيا وإيطاليا والبرتغال تمكنت فرنسا من بلوغ هذه المرتبة المتميزة في علاقاتها الأفريقية، نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها

---

[1] عمر كوش، " إفريقيا صراع ومسرح لتنافس القوى الإقليمية الصاعدة "، في: الاقتصادية، متوفر على الرابط التالي: http://www.aleqt.com/2010/07/16/article_419329.html"، (2014/04/12).

في بعض الدول الأفريقية في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية وكانت لهذه السياسة مرتكزات هامة، تهدف إلى الإبقاء على دورها المؤثر في السياسة العالمية.[1]

تركزت المصالح الفرنسية في القارة الأفريقية في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية، فإذا علمنا أن فرنسا تعاني نقصا في هذه الموارد داخل أراضيها، وأنها مضطرة لاستكمال هذا النقص من خارج حدودها للحفاظ على صناعاتها فقد اتجهت للقارة الإفريقية وخاصة إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كانتا في صراع وكان مجال صراعهما هو أوروبا واسيا والشرق الأوسط، وتأسيسا على هذه السياسة اتسعت المصالح الاقتصادية الفرنسية عبر القارة، حتى بلغ عدد الشركات الفرنسية التي تعمل في أفريقيا حوالي ألف وخمسمائة شركة.

السيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الأفريقية، فمثلا تعطى القاعدة العسكرية الفرنسية في جيبوتي لفرنسا ميزة عامة، ألا وهي مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو الممر المائي بالغ الأهمية على المستوى الاستراتيجي والتجاري وذلك لمشاطأته للملكة العربية السعودية، وقربه من بقية دول الخليج، بالإضافة إلى ربطه لخطوط التجارة العالمية بين جنوب وشرق آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

ومن بين مصالح الفرنسية في المنطقة هو الحد من انتشار الإسلام السياسي، وجدير بالذكر أن نسبة المسلمين في الدول الفراكوفونية، تتراوح بين 100% في جيبوتي و 58% في تشاد مرورا بالسنغال حوالي 90% مما يشكل بيئة صالحة لانتشار الإسلام السياسي في المنطقة وهو يشكل خطر على المصالح الفرنسية في المنطقة.

يمثل الحفاظ على استقرار الأنظمة الأفريقية هدفا أساسيا للسياسة الفرنسية في القارة فهذا الاستقرار يقلل من احتمال اندلاع الحروب الأهلية بين العرقيات والقبائل المختلفة، لذلك فهي تفضل مساندة النظم القائمة القوية رغم سلبياتها، عن تشجيع نظم جديدة لا تعرف بعد مدى قدراتها على السيطرة على شعوبها، ويؤدى هذا الاستقرار إلى ازدهار الاستثمارات الفرنسية في القارة.[2]

---

[1] جلال رأفت، " السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء "، في: الأهرام، متوفر على الرابط التالي: "http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220197&eid=264"، (2014/04/12).

[2] المرجع نفسه.

إن مواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في القارة خاصة بعد الحرب الباردة ظهر خلال زيارة" وليام ديلي " وزير التجارة الأمريكي الأسبق للقارة في ديسمبر 1998 أكد:

أنه هناك دولا عديدة مؤهلة للخروج من دائرة نفوذ الأوروبيين "فرنسا" وإن بلاده مصممة على الالتزام بشكل قاطع وعلى مدى طويل بعملية الاستثمارات التجارية في أفريقيا، ومن بين الآليات التي لجأت إليها فرنسا من اجل المحافظة على نفوذها في المنطقة وخاصة بعد ظهور الولايات المتحدة كمنافس قوي في المنطقة،نذكر منها الآليات العسكرية والاقتصادية والثقافية.

1- الآليات العسكرية:

كانت فرنسا تملك في سنة 1960 حوالي مائة قاعدة عسكرية في القارة الأفريقية غير أن ارتفاع التكلفة والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية وتطور الأنظمة الأفريقية ذاتها، دفع فرنسا إلى تصفية هذه القواعد حتى وصلت اليوم إلى ست فقط، ومن بين القواعد نذكر القاعدة الموجودة في جيبوتي وهي قاعدة بحرية وتعد من أهم القواعد الفرنسية في إفريقيا وتملك 2850 جندي فرنسي، و26 مركبة مدرعة للاستطلاع وست مدافع عيار 155 مم ....الخ.[1]

في ظل النظام العالمي الجديد، اضطرت فرنسا إلى تطوير سياستها في التعاون العسكري مع أفريقيا فاعتمدت في سنة 1993 خطة حديثة تقوم على فكرة إنشاء قوة للتدخل السريع **(FAR)** في جنوب غرب فرنسا، في عدة مناطق مثل تولوز ونانت ورين وتستطيع هذه القوات أن تتدخل في وقت قصير في كل أنحاء القارة الأفريقية وتساعدها القوات الفرنسية الموجودة في القواعد المتبقية في أفريقيا وربما أن هذه القوات الأخيرة أصبح دورها مساعدا فقط، فهي لم تعد في حاجة إلى وجود عسكري وبشرى مكثف لذلك خفضت فرنسا من أعداد الجنود والمستشارين العسكريين في تلك القواعد التي بقيت على الأرض الأفريقية.

وتوزع الأدوار على القواعد العسكرية في فرنسا وفي أفريقيا حسب خطورة الأزمة الأفريقية فإذا كانت مجرد حركة تمرد محدودة بحيث لا تؤثر على الحياة السياسية داخل هذه الدولة، تترك فرنسا مهمة حصارها للقوات الوطنية من الجيش وجهاز الشرطة، فإذا فشلت هذه القوات في مهمتها، تدخلت القوات الفرنسية المقيمة في أفريقيا، ومن بين الأمثلة نذكر ما حدث سنة 2006 في

---

[1] " العلاقات الدولية في إفريقيا بعد الحرب الباردة "، متوفر على الرابط التالي:
"http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/AlakatDwal/sec04.doc_cvt.htm". (2014/04/14).

تشاد نقلت فرنسا إلى تشاد من قاعدتها في تولوز معدات حربية بقيت في تشاد لمدة أربعة أشهر وكان الهدف المعلن مناورات عسكرية دورية، بينما الحقيقة كانت على الأرجح مساندة رئيس الجمهورية "إدريس دبي" ضد المظاهرات الشعبية التي اندلعت ضده السفارة الفرنسية في اندجامينا.[1]

وبعد ذالك راجعت فرنسا سياستها العسكرية في أفريقيا في السنوات الأخيرة من التسعينات وقد يكون ذلك راجعا إلى إخفاقاتها المتتالية في رواندا والكونجو برازافيل والكونجو الديمقراطية كما أن الظروف الدولية والأفريقية لم تعد مهيأة للتدخل الأجنبي العسكري المباشر من ثم وضعت فرنسا سنة 1997 برنامجا أسمته "Recamp" والفكرة الرئيسية لهذا البرنامج هي أن تساعد فرنسا الدول الأفريقية ولكن من خلال دعم مؤسسات تلك الدول الإقليمية، هادفة بذلك إلى استقرار الأمن في القارة والسبب هو أن المؤسسات العسكرية الأفريقية التي تشكلت على المستوى القاري أو الإقليمي مثل قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية أو الإكواس التابعة لدول غرب أفريقيا، ما تزال محدودة القدرات رغم بعض النجاحات التي حققتها المؤسسة الخيرة في سيراليون وليبيريا وفي إطار هذا البرنامج تقود فرنسا بتدريب الجنود الأفارقة على حفظ السلام وعلى مواجهة الكوارث الناتجة عن الحروب، وذلك بمعاونة مؤسسات المجتمع المدني وقد رصدت فرنسا لهذا البرنامج 180 مليون فرنك فرنسي، تمثل 20% من مجمل ميزانية التعاون العسكري الفرنسي الأفريقي.

وكان برنامج "Recamp" قد نظم مناورات عسكرية في جيديماكا بالسنغال عام 1998 للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفي الجابون عام 2000 للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا جدير بالذكر أن برنامج" Recamp" يتصدى للبرنامج الأمريكي (Acri) وذلك في إطار محاولات فرنسية من اجل مواجهة التحدي الأمريكي، وان هذا البرنامج مفتوح ومتعدد الإطراف أما الثاني فهو ثنائي وانتقائي، ويركز هذا البرنامج على البعد الوقائي، ومن ثم فان جميع العلاقات المستقبلية سوف تتميز بالدبلوماسية الوقائية، وسوف يكون الهدف الأساسي هو بناء القدرات الإفريقية في مجال صنع السلام، فحسب ما قاله رئيس الوزراء

[1] المرجع نفسه.

الفرنسي" ليو نال جوزبان" " LIONEL JOSPIN " إن فرنسا مهتمة بالاستقرار و حفظ السلام في القارة الإفريقية.[1]

2- الآليـات الاقـتصادية:

استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة الإفريقية من خلال العديد من الآليات ومن أهمها التجارة البينية بين فرنسا وغالبية دول غرب ووسط القارة وتبذل فرنسا محاولات دءوبة لاستمرار هذه العلاقات وضمان بقاء مركزها متميزا فيها وبالفعل مازالت فرنسا، في بعض الدول الفرنكوفونية المستورد الأول لمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة، ورغم ذلك فالإشارة واجبة إلى الانحصار التدريجي لدور فرنسا الاقتصادي في القارة بشكل عام على مدى السنوات الأخيرة.

أما بالنسبة الاستثمارات الفرنسية في أفريقيا، فمازالت رؤوس الأموال الفرنسية من أهم الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول الفرنكوفونية، ونخص بالذكر كوت ديفوار والجابون ونذكر أيضا اشتراك الخبرة والتكنولوجيا والأموال الفرنسية في إقامة مشروعين ذوى أهمية اقتصادية حيوية بالنسبة للسنغال وموريتانيا، وهما: مشروع استصلاح أراضى نهر السنغال في الجزء الأسفل منه والمشترك بين السنغال وموريتانيا ومالي ومشروع استخراج الحديد في موريتانيا.

وتعتمد فرنسا في مجال تنمية هذه الاستثمارات على خبرتها القديمة بالسوق الأفريقية وباحتياجاتها وأذواقها منطقة الفرنك الفرنسي، ترتبط ستة عشر دولة من غرب ووسط أفريقيا بمنطقة الفرنك الفرنسي مما يتيح لتسعين مليون مواطن أفريقي التعامل بالعملة الفرنسية وتعتمد منطقة الفرنك الفرنسي في أدائها على مبادئ أربعة:

أ . ثبات سعر التحويل بين الفرنك الأفريقي والفرنك الفرنسي وجدير بالملاحظة أن سعر التحويل استمر من 1948 حتى 1994 ثابتا (الفرنك الفرنسي يساوى خمسين فرنكا أفريقيا) ثم خفضت فرنسا في 12 يناير 1994 سعر الفرنك الأفريقي فأصبح الفرنك الفرنسي يساوى مائة فرنك أفريقي وذلك لكي تتطابق قيمته الاسمية مع قيمته الفعلية في السوق.

ب . تقسيم منطقة الفرنك إلى ثلاث مناطق فرعية، ولكل منطقة بنك مركزي لإصدار العملة: البنك المركزي لدول غرب أفريقيا . BCEAO، والبنك المركزي لجزر القمر والمايوت، وتشارك فرنسا في اتخاذ القرارات المالية في كل مؤسسة من المؤسسات المالية المذكورة.

---

[1] المرجع نفسه.

د . حرية انتقال رؤوس الأموال من الدول الأفريقية إلى فرنسا والعكس وتنسيق خروج هذه الأموال إلى خارج فرنسا والدول الأفريقية وتقنينه وتتكون الوحدة النقدية لدول غرب أفريقيا (UMOA) من الدول التالية: مالي، بوركينافاسو، النيجر، السنغال، غينيا بيساو، كوت ديفوار، توجو، البنين أما الوحدة النقدية لدول وسط أفريقيا (UMAC) فتتكون من: تشاد، أفريقيا الوسطى الكاميرون غينيا الاستوائية الجابون ، الكونجو، وتتكون المجموعة الثالثة من: جزر القمر، والمايوت.[1]

ج . حرية كاملة من التحويل الفرنك الأفريقي إلى الفرنك الفرنسي، ومن خلاله إلى العملات العالمية الأخرى وهذه ميزة يتمتع بها الفرنك الأفريقي بخلاف أية عملة أفريقية أخرى، بالإضافة إلى أن هذا النظام يسمح لدول منطقة الفرنك الفرنسي بالتداول بالعملات الأجنبية الأخرى دون أن يكون لديهم بالضرورة فائض منها مقابل هذه الميزة تلزم فرنسا البنوك المركزية الأفريقية بإيداع 65% من أموالها في الخارج في البنك المركزي الفرنسي، وبذلك تضمن فرنسا سيطرتها على ثلثي أموال منطقة الفرنك الأفريقي، مما يعنى سيطرتها على القدر الأكبر من التجارة البينية بينها وبين الدول الأفريقية كما تضمن بذلك أن القدر من هذه الأموال الذي سيتسرب إلى التجارة من الدول الصناعية الأخرى سيكون ضئيلا وغير ضار بالمصالح الاقتصادية الفرنسية في المنطقة الإفريقية.

3- الآليات الثقافية:

تعتبر العلاقات الفرنسية الأفريقية، المجال الذي تنفرد فرنسا بالتميز وذلك بالقياس إلى باقي الدول الغربية سواء كانت الدول الاستعمارية القديمة أو القوى السياسية العظمى الحديثة، مثل الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، فهي تغوص بعمق في نسيج المجتمع الذي تتصل به، سواء كان هذا الاتصال في شكل استعمار تقليدي أو كان في شكل تعاون ثقافي، فهي تتعامل في هذا المجال بالدرجة الأولى مع الشعوب، ثم تأتي المؤسسات الرسمية لتعطي إذا لزم الأمر الصبغة القانونية لهذه العلاقات ومن هنا قوة وخطورة العلاقات الثقافية مع الدول الإفريقية، غير أن هذه الميزة أخذت تتراجع في السنوات الأخيرة، أمام المنافسة الانجلوسكسونية وتعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية مع الدول الأفريقية على عدة عناصر نذكر منها.

[1] المرجع نفسه.

اللغة الفرنسية هي اللغة السائدة في دول غرب ووسط أفريقيا، بالإضافة إلى جيبوتي في الشرق ومدغشقر وجزر القمر في الجنوب الشرقي، ويقدر عدد الذين يتحدثون الفرنسية في أفريقيا 11% من سكان القارة وتم إنشاء مؤسسات تعليمية ابتدائية وثانوية في إفريقيا من اجل التدريس باللغة الفرنسية وتم إنشاء أيضا مراكز ثقافية التي بدورها تؤدي إلى توطيد العلاقات الثقافية بين فرنسا والمجتمعات الإفريقية من خلال رصد الثقافات المحلية و إبرازها في شكل أفلام وثائقية ومعارض فنية و أثرية، كما تقوم بترجمة بعض الأعمال الأدبية المختارة من اللغات المحلية إلى اللغة الفرنسية، وتعمل على التنسيق مع المراكز الثقافية والمؤسسات التعليمية لكتابة بعض اللغات المحلية واسعة الانتشار[1]. وقد ربطت فرنسا علاقاتها مع الدول المتحدثة بالفرنسية(الفرنكوفونية) والتي كانت مستعمرات فرنسية لعقد مؤتمرات قمة فرنسية إفريقية.

وقد بدأت الاجتماعات الدورية بين الجانبين منذ عام 1986، وبالرغم من الجهود التي بذلت منذ القمة الفرانكفونية الأولى في باريس لوضع الإطارات والضوابط للعلاقات بين المؤسسات الفرانكفونية المتعددة بقي الجانب المؤسس للحركة الفرانكفونية على ما هو عليه[2]، وهذا يعود إلى الارتباط العضوي بين أنظمة السلطة والمؤسسات الإفريقية ومثيلاتها في باريس، ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المجموعة الفرانكفونية 28 دولة تضم(بنين وبوروندي، وجزر القمر والكونغو وكودي فوار وجيبوتي والجابون وبوركينافاسو ومالي وموريشيوس والنيجر وموريتانيا وإفريقيا الوسطى ورواندا والسنغال وتشاد والطوغوا وزائير والكونغو الديمقراطية حاليا) ولكن المجموعة وسعت دائرة الاشتراك في اجتماعاتها بحيث أصبت تحضرها الدول الإفريقية الأخرى الناطقة بالعربية والمتحدثة بالانجليزية والبرتغالية والاسبانية، وتناقش القمة الفرانكفونية في العادة مختلف القضايا السياسية الدولية والإفريقية كما تناقش النزاعات الإقليمية وحوار الشمال – جنوب والأزمة الاقتصادية التي تعاني منها إفريقيا[3].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] مصعب محمود جميل ، **تطورات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**، الطبعة الأولى، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006، ص ص100-101.

[3] المرجع نفسه.

وكاستنتاج لما سبق يتبين للدارس أن فرنسا غير قابلة بترك مناطق نفوذها القديمة خاصة منطقة الساحل الإفريقي تحت سيطرة القوى الدولية والإقليمية على غرار الصين،الولايات المتحدة الأمريكية، نسبة لأهميتها الإستراتيجية وتحقيق مصالحها الذاتية، فقد أكد "شارك جوسلان"، الذي حضر المؤتمر الوزاري التحضيري للقمة الفرنسية الإفريقية في بوركينافاسو إلى جانب وزير الخارجية "فيدرين" ، والتي عقدت في نهاية نوفمبر 1998م في باريس، في معنى قوله، إن من غير المقبول بالنسبة إلى فرنسا التعبير عن أي تراجع لدورها في القارة أفريقية.

إن هذا النفوذ والدور الفرنسي في دول الساحل الإفريقي وإفريقيا عامة، هو من أهم التحديات التي تضعها الولايات المتحدة في الحسبان في إطار إستراتيجيتها تجاه المنطقة، خاصة وأن فرنسا هي الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الإفريقية، فهي تنفرد مقارنة مع الدول الأخرى المنافسة باستخدامها للأداة الثقافية معتمدة في ذلك على اللغة المشتركة، فاللغة الفرنسية هي السائدة في دول غرب ووسط إفريقيا والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية المنتشرة في الأرجاء المختلفة للقارة، بالإضافة إلى إطار المنظمة الفرنكوفونية التي تضم كل الدول الناطقة بالفرنسية ومنها الدول الإفريقية.

المطلب الثاني: التحدي الصيني

يعبر التطور المتزايد في العلاقات الصينية الإفريقية عن التوجهات في السياسة الخارجية الصينية وتصاعد دور نفوذ الصين كقوة عالمية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة العالم في ظل سياسة الهيمنة والقطب الواحد، اتجهت الصين إلى سياسة التوسع والعمل على التوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية والبحث عن أحلاف لها لإثبات وجودها ونفوذها حيث وجدتهم عبر القارة الإفريقية من خلال شركاتها التي ترعاها الدولة وتديرها مؤسسات هدفها تأمين مصادر النفط، واستطاعت الصين خلال سنوات قليلة أن تصبح الشريك الذي يلي الولايات المتحدة وفرنسا في القارة الأفريقية، حيث تضاعفت التجارة بين الصين وإفريقيا إلى أضعاف منذ بداية هذا العقد.[1]

وتعتمد الصين في إدارة علاقاتها مع إفريقيا على إستراتيجية "القوة الناعمة" التي تتم من خلال تقديم المساعدات والمعونات في المجالات الاجتماعية المختلفة كالصحة والتعليم، دون فرض شروط سياسية أو إصلاحات اقتصادية، إلى جانب أن الصين في حاجة متزايدة للمواد الأولية، وهذا ما يجعل اقتصادها مكملا نسبيا إلى العديد من اقتصاديات الدول الإفريقية ولعل أهم المجالات التي دعمت فيها الصين علاقاتها الإفريقية هو مجال الصحة، حيث اتبعت في هذا الإطار ما يمكن أن يطلق عليه "دبلوماسية الصحة" مع الشركاء الأفارقة، وذلك من خلال تدشين شبكة علاقات بين الأطباء الصينيين وملايين الأفارقة العاديين وبالإضافة إلى ما تقوم به الصين من مساعدة الدول الإفريقية من منح دراسية ومساعدات اقتصادية ومشروعات لدعم البنية التحتية للعديد من الدول الأفريقية.[2]

ولأن التواجد الصيني أصبح في كل أرجاء القارة الإفريقية تقريبا، فانه يمكن ملاحظة الدور البارز الذي أصبحت تلعبه الصين في الساحل الإفريقي من خلال إقامة شراكات قوية في مجال الاتفاقات التجارية والتبادل التجاري، والاستثمار في مختلف الميادين.

---

[1] ياسر أبو حسن، "صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا: نموذج تنافس الأمريكي الصيني على السودان "، في: المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، متوفر على الرابط التالي:
http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=161:-sudan-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7"، (2014/04/20).

[2] احمد حجاج، " الصين تعيد اكتشاف إفريقيا "، في: الأهرام ، متوفر على الرابط التالي:
http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=221620&eid=30#"، (2014/04/20).

1- التجـارة:

إقامة منتدى للتعاون الصيني الإفريقي وسعت الدبلوماسية طوال الفترة من عام 1996 إلى عام 2000 إلى إقامة وتأسيس أطر التعاون الصيني الإفريقي، والتي شملت ما يلي:

- إعادة هيكلة مؤسسات صنع السياسة الصينية تجاه إفريقيا، حيث قامت الحكومة الصينية في عام 1997 بإنشاء عدد من الإدارات الخاصة لتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الإفريقية، وتوسيع اختصاصات بعض الأجهزة والإدارات القائمة لتشمل كافة أطر التعاون المشتركة.

- تشكيل منتدى التعاون الصيني الأفريقي، حيث توصلت الحكومة الصينية مع عدد من الدول الأفريقية في منتصف عام 2000 إلى اتفاق مشترك بشأن تشكيل وتأسيس منتدى لتعزيز التعاون الصيني الإفريقي أطلق عليه منتدى التعاون الصيني الإفريقي (The Chin. Africa Cooperation Forum CACF.)، وأصبح مؤخر يضم في عضويته 40 دولة.[1]

وذلك بهدف العمل على التشاور الثنائي، وتعميق التفاهم، وزيادة التوافق، وتمتين أواصر الصداقة، وتشجيع التعاون المشترك، ومجابهة التغيرات في البيئة الدولية، وتلبية احتياجات العولمة الاقتصادية، والسعي نحو توطين التنمية المشتركة من خلال التفاوض والتعاون.

أما بالنسبة للعلاقات التجارية بين الصين والدول الإفريقية، فالصادرات الصينية شهدت ارتفاعا ملحوظا ففي سنة 2000 كانت قيمتها 10.6 مليون دولار أمريكي ليرتفع سنة 2002 إلى 12.39 مليار دولار أمريكي، ثم إلى 13.4 مليار دولار سنة 2003، إلى أنها زادت سنة 2004 بالنسبة 29.46 دولار. وبناء على ذالك قامت الحكومة الصينية في إطار زيادة حجم التجارة البينية إلى عقد اتفاقية تجارية مع 41 دولة افريقية ساهمت بالدفع معدل التجارة الإفريقية بالنسبة 42.57 مليار لتصل إلى أكثر من 50 مليار دولار سنة 2006 و 106.8 مليار دولار سنة 2009.[2]

---

[1] الشيخ باي الحبيب، " الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟ "، في: مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/reports/2014/04/2014429114833298916.htm"، (2014/05/01).

[2] رضا محمد هلال، " الوجود الصيني الاقتصادي في إفريقيا: فرص وتحديات "، في: الأهرام، متوفر على الرابط التالي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221621&eid=370"، (2014/04/21).

ودعما لهذه الشراكة شهدت العاصمة الصينية بكين من 4- 5 من نوفمبر عام 2006م أكبر تجمع إفريقي بمشاركة 48 دولة إفريقية من أجل تنمية القارة الإفريقية بعد خمسين عاما من العلاقات بين الصين وأفريقيا، وقد أعلن في التجمع عن التخفيف الجزئي لديون الصين لصالح دول القارة الأفريقية وإلغاء الديون المستحقة على الواحد والثلاثين دولة الأكثر فقراً والأكثر مديونية في القارة، والتي قدرت بنحو 1.3 بليون دولار.[1]

مما سبق يتضح أن الصين لم تتعامل مع منطقة معينة في إفريقيا بل كانت اهتماماتها موجها لأغلب الدول الإفريقية، وهذا ما أحدث قلق للولايات المتحدة ورأته تهديدا لمصالحها في القارة الإفريقية.

2- الاستثمار:

هناك عدة عوامل ساعدت على الوجود الصيني في إفريقيا، كما أن هناك عدداً من المحفزات التي وضعتها الصين للدخول في الفضاء الإفريقي أهمها:

أ- الشركات الصينية في أفريقيا:

بناء على إفادات مصادر الحكومة الصينية، فقد أنشأت الصين في إفريقيا أكثر من 600 شركة بأموال صينية خلال الفترة من (1995- 2005)، وبلغت الاستثمارات الصينية سنة 2004 إلى 135 مليون دولار وقد قبلت هذه الشركات بالمخاطرة والعمل في إفريقيا في حين رفضت الشركات الغربية المستثمرة الأخرى بسبب المخاطر، وقد قامت الصين بإعفاء البضائع الإفريقية من الرسوم مع مزيد من الاستثمارات الصينية مدعومة بقروض تفضيلية ومداينات تجارية خاصة من اجل تكريس وجودها في إفريقيا.

ب- امتيازات النفط الأفريقي:

تمتاز القارة الإفريقية باستحواذها على احتياطي نفطي كبير يشجع الاستثمار الصيني على المدى الطويل، وقد أكدت الدراسات بأن إفريقيا تختزن بداخل أراضيها كميات كبيرة من النفط الجيد في كثير من بلدانها وخاصة في الساحل الإفريقي نذكر منها:

---

[1] ياسر أبوا حسن، مرجع سبق ذكره.

- **السودان:**

استغلت الصين خروج الولايات المتحدة من السودان عام 1995والتي كانت متمثلة في شركة "شيفرون" وذالك بسبب اعتبار السودان من الدول المارقة* التي لا تحترم حقوق الإنسان وأصبحت السودان في تلك المرحلة تعاني من مديونية قدرت 28 مليار دولار[1]، لتحظى الصين باستثمارات نفطية حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين وتمكنت شركات النفط الصينية من شراء % 40 من أسهم" شركة النيل الأعظم "النفطية في السودان وساندت الصين السودان طويلاً في مجلس الأمن، وهددت باستخدام الفيتو ضد أي مشروع قرار بفرض عقوبات على السودان رغم عدم استجابة السودان للأمم المتحدة ومجلس الأمن خاصة فيما يتعلق بالقرار رقم 1556 الخاص بمحاكمة القادة الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان وتعد الصين أكبر مستثمر أجنبي في السودان بحجم استثمارات تجاوز 4 مليار دولار أمريكي عام 2005 بعد أن كان 134 مليون دولار فقط في عام 1997، وفي عام 1999م مد الصينيون خط الأنابيب النفطية بطول 1610 كم[2] إلى ميناء بشائر على البحر الأحمر، والذي كان الأمريكيون قد وعدوا بمده سابقاً ولم ينفذوه[2].

- **التشاد:**

استأنفت جمهورية الصين الشعبية علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية تشاد في السادس من أغسطس عام 2006بعد أن قطعت الأخيرة علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان التي ظلت تقدم مساعدات اقتصادية لتشاد بلغت 200 مليون دولار خلال الفترة من 1997 إلى 2005 لدعم الحكومة والحزب الحاكم في مواجهة النزاعات الداخلية وتم توقيع بروتوكول لتأجيل سداد ديون صينية ميسرة لتشاد بلغت 50 مليون دولار وتقديم مواد غذائية لها وإرسال فرق طبية صينية لتشاد.[3]

في ديسمبر 2003 وقعت الشركة الوطنية الصينية للبترول مع شركة Cliveden السويسرية لشراء أسهم الاكتشاف والتنقيب في المنطقة التي تغطي سبعة أحواض وهي منطقة بحيرة تشاد مادياغوا، بانغور دوبا، دسيوا، سلامات، ايرديس وفي عام 2006 حصلت الشركة الصينية على جميع الأسهم، في 20/ 2007/09 تم التوقيع بين الشركة الصينية ووزارة البترول التشادية على

* **الدولة المارقة:** هي الدولة التي تخالف بانتظام الأعراف والأنظمة الدولية مثل إيران، وليبيا وهذه الدول عدائية في توجهاتها على الساحة العالمية وتمثل تهديدا للسلام العالمي، وهذا المفهوم على حسب الامركيين من اجل تبرير سياساتهم تجاه هذه الدول.

[1] ياسر أبوا حسن، مرجع سبق ذكره.

[2] المرجع نفسه.

[3] بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص 122.

اتفاقية يتم بموجبها بناء مصفاة مشتركة وفي 2008/10/26 تم وضع حجر الأساس لمصفاة البترول التشادية والذي سوف يبدأ التشغيل الفعلي انطلاقا من سنة 2011.[1]

- **نيجيريا:**

لقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ونيجيريا 13 مليار دولار أمريكي سنة 2013، وفيما يخص الجانب النفطي لقد عرضت الصين على نيجيريا عضو في منظمة الدول المصدرة للبترول **"اوبيك"** ثامن اكبر منتج عالمي، وكانت شركة **"سينوبك"** الصينية اشترت شركت **"ادكس"** التي تنشط في نيجيريا وغرب إفريقيا ب 5 مليار دولار وتسعى شركة **"سينوبك"** لشراء حصة ضخمة من النفط النيجيري من اجل تامين احتياجاتها من نفط خام في الخارج، وترى نيجيريا إن الصين هي أفضل شريك تجاري بدل من الشركات الأخرى وذالك بسبب نتائجها المضاعفة مقارنة بالشركات الغربية أو الأوروبية.[2]

بإضافة لكل هذه المساعدات والتبادلات التجارية بين الصين ودول المنطقة إلا أن الصين كان لها أيضا دور في المجال الأمني والعسكري، وذالك من خلال مشاركتها في عمليات حفظ السلام في إفريقيا وتوسعت هذه العمليات في كل من ليبيريا والكونغو الديمقراطية بل وحتى في السودان وشارك أكثر من ثلاثة ألاف من قوات حفظ السلام الصينية في سبع بعثات تابعة الأمم المتحدة في القارة الأفريقية مابين 2000 إلى 2008، وفي سنة 2006 أعلنت الحكومة الصينية أنها ستوفر مبلغ بقيمة 3.5 مليون دولار أمريكي من اجل دعم عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي في منطقة القرن الإفريقي.

ولكن هناك من يقول بأن الصين تمارس دورا لا يختلف كثيرا عن الاستعمار التقليدي بقفازات ناعمة، فهي تركز على تصدير الأسلحة لمعظم الدول الإفريقية التي تتعامل معها، (ولقد جاء في صحيفة "الإتحاد" الإماراتية عدد 19 مارس 2013 الآتي: "ذكر معهد بحثي يتخذ من السويد مقراً له أمس أن الصين أصبحت خامس أكبر دولة مصدرة للسلاح في العالم".

---

[1] Ian Taylor," china's oil diplomacy in Africa" , in: www.chathamhouse.org/sites/default/.../inta_579.pdf, (22/04/2014).

[2] باهر بردان، " العلاقات الصينية الإفريقية "، متوفر على الرابط التالي: "http://www.academia.edu/6003356/_2014" (2014/04/22).

وبالطبع تحظي العديد من الدول الإفريقية بأكبر نسبة من ذلك السلاح، وتمتاز الأسلحة الصينية بكونها رخيصة من حيث الثمن، ولكن رغم ذلك فهي تشكل تكلفة باهظة بالنسبة لاقتصاديات الدول الإفريقية المبتدئة، كما تساهم في عدم الاستقرار وفي تدعيم وتثبيت أنظمة قمعية لا تهتم كثيراً بالتنمية الاقتصادية بقدر ما تركز علي البقاء في السلطة، ويضرب المراقبون مثلاً بكل من زمبابوي والسودان، إذ لم تكترث الحكومة الصينية لممارسات هاتين الدولتين في مجال حقوق الإنسان، وظلت تدعمهما اقتصاديا وتطور مواردهما النفطية باتجاه التصدير الذي يصب في مصلحة الصين بالدرجة الأولي، كما لم تهتم الصين بما يجري في دارفور ومناطق النزاعات الأخرى من وضع إنساني متدني...وما انفكت تدعم الحكومة السودانية في مجلس الأمن وتستخدم حق الفيتو ضد أي إجراءات عقابية تستهدف حكومة الخرطوم مثلما تفعل حاليا مع النظام السوري.[1]

وكاستنتاج لطرح السابق يتبين للدارس أن التوجهات الصينية تجاه القارة الأفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة، لم تكن على أساس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بل كانت على ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية بغض النظر على نوع الأنظمة السياسية القائمة فيها وبحكم أن اغلب الأنظمة الإفريقي هي ذات طابع الحزبي الواحد أي أنها أنظمة مغلقة، هذا ما شجع جذب النموذج الصيني على حساب الأمريكي، وأصبح هناك توقع سائد بان شروق الصين هو غروب للغرب.

[1] الفاضل محمد عباس علي، " الزحف الصيني نحو إفريقيا "، في: حريات السودان، متوفر على الرابط التالي: "http://www.hurriyatsudan.com/?p=102734"، (2014/04/23).

المطلب الثالث: التحديات الإقليمية للإستراتيجية الأمريكية

إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد عانت من التحديات الدولية، الأوروبية والأسيوية في إطار تطبيقها لإستراتيجيتها تجاه منطقة الساحل الإفريقي، فهناك أيضا تحديات على المستوى الإقليمي وهي متمثلة في دول الجوار التي كان لها أيضا دور في مواجهة هذه الإستراتيجية.

1- التحدي الجزائري:

عملت الجزائر منذ استقلالها على بناء السلم والأمن في القارة الإفريقية من خلال تبنيها لكل المواقف الإفريقية التي تراعي كل مصالح الدول الإفريقية، ومن شأنها تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومع رفضها التام للتدخل الأجنبي في هذه الأخيرة(القارة الإفريقية) والعمل على **أفرقة** الحلول بشكل تام مع عدم الانغلاق والتقوقع على الذات، بحيث ترافع من أجل إفريقيا في كل محافل الدولية حفاظا على مكانة القارة في العالم.

تشكل منطقة الساحل الأفريقي أهمية قصوى للجزائر باعتبارها منطقة متوازنة مع حدودها الجنوبية، وتشغل الحيز الأكبر من حدودها*، كما أنها تمثل بوابة الجزائر على باقي أفريقيا، وبالنظر إلى مختلف التفاعلات التي تحدث في الساحل الأفريقي، والتي تؤثر بطريقة مباشرة على الأمن في الجزائر فهي في هذا المجال توصف بالبطن الرخو للأمن الجزائري، ومن هذا المنطلق فقد أدرك صانع القرار الجزائري ضرورة التحرك لمعالجة المخاطر والتهديدات الآتية من المنطقة، متخذا في ذلك مقاربة الأمن الإنساني كمرجعية ترتكز عليها السياسات والآليات التي وضعها في سبيل تحقيق الأمن في المنطقة.

تعد التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب المرجعية الأساسية في هذا المجال و التي يمكن أن تستفيد منها دول الساحل الإفريقي في إطار مواجهة هذا التهديد، فقد تضمنت إستراتيجية الجزائر لمكافحة الإرهاب عدة أبعاد (بعد سياسي، اجتماعي، اقتصادي، عسكري) ويتمثل البعد القانوني للإستراتيجية في الإجراءات القانونية: قانون الرحمة، قانون الوئام المدني والذي تم الاستفتاء عليه في **1999** وميثاق المصالحة الوطنية والذي استفتى عليه الشعب في **29 سبتمبر 2005**، بالنسبة للنيجر ومالي وتشاد فهي دول مغلقة من الناحية الجغرافية فهي لا تطل على سواحل بحرية وهذا

* تمتد الحدود الجزائرية المشتركة مع دولة مالي لمسافة 1376 كلم ومع موريتانيا 463 كلم ومع النيجر 956 كلم ومع لبيا 982 كلم وهو ما يعادل 3777 كلم وهي اكبر بحوالي 500 كلم عن الحدود الضخمة التي تربط المكسيك بالولايات المتحدة الأمريكية.

ما زاد من تدهور الوضع الأمني فيها،[1] لذلك فإن الجهود المحلية لا تكفي لمعالجة الظاهرة المرضية الإرهابية وعليه فلابد من تعزيز التعاون الإقليمي ليس فقط في الجوانب الأمنية العسكرية ولكن أيضًا من خلال تنسيق الجهود الثنائية، فمثلا تم تشكيل لجنة ثنائيّة حدودية جزائرية نيجيرية في **2008** تهدف للتعاون على تعزيز أمن الحدود المشتركة، و في إطار تفعيل مشروع أمن إقليمي جماعي، عقدت عدة اجتماعات تحضيرية وتشاورية جمعت وزراء خارجية دول الميدان (الجزائر موريتانيا، مالي، النيجر)،فيمابين **2008-2010** وخلا الاجتماع الذي انعقد في **12** و **13 أوت 2009** تم إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة وتضم الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر ومقرها بتمنراست إن الهدف من إنشاء هذه اللجنة هو القيام بعمليات تنسيقية عسكرية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وقد دخلت " خطة تمنراست "حيز التنفيذ يوم الأربعاء 21 ابريل 2010 وهي الخطة التي تضمنت قرارا مشتركا بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقره مدينة تمنراست الجزائرية يقوم بسلسلة من التدابير والترتيبات الفنية العسكرية المشتركة والتعاون في مجال العتاد العسكري والتكوين، كما تقضي بتسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية.[2]

ويعد سعي الجزائر إلى البدء في تنفيذ خطة تمنراست مندرجا أساسا في سياق خطوات إستباقية لمنع أي تدخل أجنبي في منطقة الساحل والصحراء ورفضه تماما مهما كانت مبرراته بالنسبة للمتدخلين الفرنسي والأمريكي.

من خلال الاتفاقية الأفريقية لمكافحة الإرهاب والاتفاقية الأفريقية لتجريم دفع الفدية والاتفاقية العربية لتجريم دفع الفدية وقرار مجلس الأمن حول منع وتجريم دفع الفدية تحت رقم 1904 بالإضافة إلى مجموعة الاتفاقيات القانونية والقضائية الثنائية مع مجموعة من الدول على غرار دولة النيجر لقد سعت الجزائر من خلال هته الاتفاقيات إلى قطع شريان الأكسجين عن الإرهاب

---

[1] حسينة د، " الإرهاب في الساحل الإفريقي "، متوفر على الرابط التالي: "http://algerian-vision.com/2012/11/07 (2014/04/26).

[2] المرجع نفسه.

من خلال منع دفع الفدية التي يتحصل علىها الإرهابيين كنتيجة لاختطاف الأجانب والتي تذهب في عمليات شراء جديدة للأسلحة أكثر تطورا.[1]

ومن بين الجهود التي قامت بها الجزائر في منطقة الساحل نذكر جهود الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة الترقية بالمالي والنيجر، حيث ولت الجزائر اهتماما للقضايا الإنسانية خاصة ما تعلق منها بحل أزمات البناء السياسي ومن ذلك الوساطة في حل قضية الطوارق 1996 "م، 2006 م، 2007 م 2008م، 2009 م "أو بالمساعدة الإنسانية بالتعامل مع تداعيات اللاإستقرار والأمن"اللاجئين"،وقد جاء هدا التحرك الجزائري في إطار تحقيق سياسة"التنمية والأمن "في خطوة إستباقية وذلك بإشراك الأطراف الفاعلة والمعنية من دول النيجر ومالي وليبيا وممثلين عن قبائل الطوارق وكذلك في إطار تجسيد وتحقيق الأمن الإنساني [*]بمختلف أبعاده.

إن إدراك الجزائر بأن انهيار وتفتت الدول يمثل تحديا للأمن الإنساني فقد قامت باتخاذ موقف يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي مع ضمان عدم إقصاء وتهميش سكان التوارق ورغم أن هؤلاء لم يتقبلوا الأمر في البداية لعدم دعم الجزائر لانفصالهم ،إلا أنه يفسر برغبة الجزائر في المساهمة في إيجاد حل نهائي بغية إحلال السلم والأمن في المنطقة[2].

أما على مستوى الاقتصادي فيتجلى من خلال دعم الجزائر للتنمية المحلية بأموال صندوق تنمية الجنوب الذي أسسه الرئيس الجزائري الأسبق" اليمين زروال "حيث تم تخصيص أكثر من 35 مليار دينار

لتمويل المشاريع الكبرى في مجالات الهياكل القاعدية،كالمطارات والطرق ومشاريع السياحة والري، وفي سبيل تحقيق الأمن الغذائي قدمت الجزائر مؤخرا حوالي عشرة ملايين دولار سنة 2010 م كمواد غذائية"أرز"...لكل من تشاد والنيجر ومالي.

---

[1] محمد السيد عرفة، **تجفيف مصادر تمويل الإرهاب**، ط 1، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009، ص 297.

[*] **الأمن الإنساني:** في معناه الشامل يعني ما هو أبعد من غياب العنف المسلح ،فهو يشتمل على حقوق الإنسان والحكم الرشيد والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية ،والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة وكل خطوة في هذا الاتجاه هي خطوة نحو تقليل الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات ، فتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال

القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية هته هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثمة تحقيق الأمن القومي.

[2] بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص 177.

كما لم تغفل الجزائر عن قضية اجتماعية وهي مشكلة اللاجئين فالجزائر بدلت ولا تزال جهودا معتبرة بالتعاون مع الهيئات الدولية في سبيل التكفل بهم ومن ذالك التوقيع على"برنامج المساعدة للعودة والإدماج الاجتماعي والاقتصادي لعائلات ضحايا التصحر المتواجدين في الجزائر"

واستجابة لنداء طوارق مالي والنيجر لنجد إن الجزائر قامت بنفقات الخاصة ببناء مراكز عبور في عدة مدن في الصحراء الجزائرية حيث وفرت فيها الشروط الضرورية للحياة (غذاء،تغطية صحية) وهذا لحماية هؤلاء اللاجئين من الوقوع في فخ الجريمة المنظمة وفي هذا نجد شهادة أحد اللاجئين بأن الجزائر تولي عناية ومعاملة خاصة لهؤلاء اللاجئين، وكامتداد للجهود الجزائرية تم التوصل إلى اتفاقية 2006/06/04 تحت إشراف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بعد الوساطة التي قام بها الدبلوماسي الجزائري عبد الكريم غريب وتعتبر هاته الاتفاقية كمرجعية أساسية لمسارات التسوية ومخرج سلمي للأزمة الترقية.[1]

انطلاقا من الطرح السابق، يتبين للدارس أن الجزائر ومن خلال التوتر والتنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي تسعى تدريجيا للبروز كقوة إقليمية لا غنى عنها في مكافحة الإرهاب، لما تمتلكه من مقومات اقتصادية وبشرية وعسكرية، وذالك من اجل تفادي التدخل الأجنبي في المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب، وبتالي فان كل المجهودات والاتفاقيات التي قامت بها الجزائر بالتعاون مع دول الساحل إذا حققت مبتغاها ومتمثل في التخلص أو حتى التقليل من التهديدات الأمنية على مستوى المنطقة سيخلق نوع من الاستقرار وهذا ما لا تتمناه الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه إذا حدث الاستقرار في المنطقة فتفقد الولايات الحجج التي تريد من وراءها تحقيق أهدافها إستراتيجية في المنطقة، وتصبح دول الساحل غير راغبة في التعاون مع الولايات المتحدة وخاصة مع وجود بعض المخاوف بعد إنشاء قيادة الافريكوم التي قد تصبح في المستقبل أداة تستخدم من اجل التدخل العسكري في بعض المناطق الافريقة.

[1] المكان نفسه.

2- التحدي الليبي:

إن ليبيا مثلها مثل دول المنطقة تريد تحقيق حلم الزعامة الإفريقية وتريد أيضا أن تبرز كقوة إقليمية على مستوى المنطقة الساحلية خاصة، والتي تشكل لها مجالا حيويا واستراتيجيا ضمن توجهاتها الخارجية وهي ترفض كل أنواع التدخل الأجنبي في المنطقة، لاعتبارها الراعية لحماية المنطقة من كل أشكال التهديدات الأمنية وتحمل على عاتقها تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك ضمن تجمع السين الصاد -تجمع الساحل والصحراء -والذي أنشأ بمبادرة ليبية حيث استطاعت ليبيا من خلال هذا التجمع تعميق دورها في القارة الإفريقية كراعية لعمليات السلام.

وقد تأسس هذا التجمع في فيفري 1998 بتوقيع خمس دول إلى جانب ليبيا على وثيقته التأسيسية وهم مالي والنيجر وتشاد، بوركينافاسو والسودان ثم اتسعت عضويته لتشمل 18 دولة وتقوم ليبيا من خلال التجمع بالدعم الاقتصادي لدول الساحل الأفريقي ودعم تنميته من خلال عائدات البترول لديها ويعتبر هذا الدعم الليبي من أهم أدوات بسط النفوذ الليبي في المنطقة الساحلية لجعلها مجالا حيويا داعما للدور الليبي في القارة الأفريقية في تبني قضية تحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى إتحاد أفريقي يتلاءم مع التحديات المطروحة في النظام الدولي، واستطاعت الدبلوماسية الليبية في مدة قصيرة بالتوقيع على القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي في القمة 36 للمنظمة في جوان 2000 ، كما أعلن الرؤساء الأفارقة في قمة سرت في مارس 2001قيام الإتحاد الأفريقي.[1]

كما لعبت ليبيا دورا مهما في إعادة العلاقات بين السودان وتشاد واستضافت العديد من القمم الإفريقية واللقاءات التشاورية لوضع حد للمشاكل التي يعانيها إقليم دارفور، هذا الدور الليبي الفاعل في الساحل الإفريقي إضافة إلى قدرة الرئيس الليبي" معمر القذافي "على تحريك جماعات الطوارق بسهولة من أجل تحقيق أهدافه في المنطقة كما حدث وانضم العديد من الطوارق إلى الفيلق الإسلامي الذي أنشأه" القذافي " لتنفيذ خططه القومية من أجل دولة الصحراء الكبرى خاصة في سياق الحرب ضدّ تشاد.[2]

---

[1] أمينة بوبصلة، مرجع سبق ذكره، ص 192.

[2] المكان نفسه.

إن كل هذه المجهودات التي بدلت من طرف الجماهيرية الليبية وبتعاون مع دول المنطقة كانت تشكل عائق أمام الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ولكن بعد حدوث بعض الإضطربات على مستوى المنطقة المغاربية والساحلية، ففي ليبيا أدت الانتفاضات الشعبية إلى إسقاط نظام القذافي، وانقلبت الموازين من أن ليبيا تحافظ على الأمن والاستقرار في المنطقة إلى ساحة مفتوحة لتجارة السلاح والميليشيات المسلحة والصراعات القبلية، وزادت وتيرة هذه الاضطرابات خلال الشهور الأخيرة بما ينذر بـ"انهيار الدولة"، مما اضطرت السلطات الليبية إلى التعاقد مع شركات أجنبية لحماية الحدود، وتحقيق الأمن، حيث كان لبنغازي ومدن الشرق النصيب الأكبر في الانفلات الأمني، كما أصبحت العاصمة طرابلس مسرحًا للمعارك بين الجماعات المختلفة التي راح ضحيتها عشرات الأشخاص، وقتل عدد من المتظاهرين الذين طالبوا المؤتمر الوطني والحكومة المؤقتة بالتطبيق الفوري والعاجل لقرار إخلاء العاصمة من كافة التشكيلات المسلحة[1].

انطلاقا من الطرح السابق فان كل هذه التحولات والاضطرابات التي شهدتها ليبيا كان لها اثر كبير على المستوى الإقليمي والدولي:

أ- التداعيات على المستوى الإقليمي:

يخلق الوضع الداخلي الليبي الحالي - نتيجة الحرب القبلية بين مجموعة من القبائل الراغبة في السيطرة على المؤسسات النفطية - بيئة مناسبة لنشاط العديد من الجماعات المتطرفة نتيجة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود، الأمر الذي يشكل تهديدا حقيقيا على دول الجوار، حيث أن مصر تعاني من تدفق الأسلحة المهربة وقد سبقت وأن ألقت القبض على بعض الجماعات النشيطة في هذا المجال، ولا يختلف الحال في الجزائر بحيث سبق لمتشددين إسلاميين الاستيلاء على مجمع (آن أمناس) للغاز الطبيعي هذا ويشكل السلاح كذلك خطورة على المغرب، بحيث يوجد تخوف من تهريبه نحو الجنوب خاصة في ظل النزاع المفتعل بين المغرب وجبهة البوليساريو، الأمر الذي يهدد استقراره، كما أن هذه الظاهرة المتنامية باتت تجارة رائجة في ليبيا طالت دولا إفريقية متعددة، حيث لعبت دورا كبيرا في تقوية شوكة الإسلاميين في مالي، الأمر الذي أدى إلى زعزعة البلاد ومساعدة بعض الجماعات الجهادية داخل هذا البلد من فرض سيطرتها على الأراضي الواقعة في شمالها، ولقد سبق للأمم المتحدة أن حذرت من وصول أسلحة ليبية إلى جماعة (بوكوحرام) المتشددة في نيجيريا، علما أن هذه الجماعة تقيم علاقات قوية مع تنظيم القاعدة ببلاد

---

[1] أميرة محمد عبد الحليم، " تأثير الاضطرابات الداخلية على الأمن الإقليمي للساحل والصحراء "، في: السياسة الدولية، متوفر على الرابط التالي: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/100/3430/"،(2014/04/27).

المغرب الإسلامي، كما أن هناك مشاكل مع النيجر التي ترفض تسليم "الساعدي" إلى ليبيا لغياب بنية قضائية عادلة، وعليه أصبحت هذه الجماعات تشكل نقط استقطاب التطرف بإيديولوجياته المختلفة، مما يجعل البلد خطرا على نفسها وعلى جوارها، خاصة دول الساحل والصحراء من مصر شرقا إلى سواحل المحيط الأطلسي غربا.

ب- التداعيات على المستوى الدولي:

بعد الإطاحة بنظام "القذافي" الذي دام أربعة عقود، لا تختلف معظم الدول التي ساهمت في هذه العملية العسكرية، ووافقت على قرار مجلس الأمن، فيما يتعلق بوصف الحالة العامة التي تمر بها ليبيا،وخصوصا الجانب الأمني المتدهور وانتشار ظاهرة الإرهاب، بالإضافة إلى تفشي السلاح وعدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها المركزية على كامل ترابها الوطني، ولقد شهدت ليبيا تدخلا دوليا في أواخر أكتوبر الماضي، الأمر الذي أثار ضجة في أوساط الشعب الليبي الذي رفض هذا التدخل، باعتباره يمس السيادة الداخلية للدولة الليبية، وتخوفهم من مطامع الدول الغربية وأمريكا في استغلال الثروات النفطية والتجارية والاستثمارية، أو حتى السياسية والاقتصادية والأمنية للبلاد، علما أن ما زاد أهمية التدخل الدولي عقب الأزمة وفرة الأراضي الليبية على حقول النفط التي تهافت عليها الشركات الأجنبية ولعل خير دليل على ذلك تلك القرارات المتسرعة التي اتخذت من قبل أمريكا وفرنسا وبريطانيا بخصوص المشاركة في الثورة ضمن التحالفات العسكرية الغربية (الناتو)، خصوصا وأنها كانت مضطرة للتصالح مع الأشخاص الذين كانت تضعهم بالأمس على رأس قوائم الإرهاب، والمحافظة على مصالحها وتوسعها من خلال زيادة استثماراتها في قطاع النفط الليبي المغري لهذه الدول.[1]

[1] نور اوعلي، " الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي "، متوفر على الرابط التالي:
"http://www.startimes.com/f.aspx?mode=f&print=true&t=33733818&src=http%3A"، (2014/04/28).

كخلاصة، يتبين للدارس بان ليبيا كانت من بين الدول التي تمثل تحدي أمام الأهداف الإستراتيجية الأمريكية التي تريد تحقيقها في المنطقة، ولكن بعد سقوط نظام القذافي أصبحت ليبيا من بين القوى الإقليمية المساعدة والداعمة على نجاح الأهداف الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي، وذالك بسبب تدني الوضع الأمني على المستوى الداخلي وافرازاته على المستوى الخارجي (دول الجوار) وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة حدة الاضطرابات وتصاعد في الظاهرة الإرهاب، ما يسمح بالتالي إلى التدخل العسكري في المنطقة وذلك بحجة حماية مصالحها في المنطقة.

الساحل الأفريقي هو مكان ومجال للتنافس الدولي الحاصل بين المصالح الأجنبية والمصالح الوطنية لدول الساحل مما أدى إلى عسكرة المنطقة فوجود احتياطيات ضخمة من الموارد ذات البعد الاستراتيجي خصوصا من النفط والغاز واليورانيوم، جعل الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا والصين تستعمل كل المبررات لوضع موطئ قدم لها في المنطقة لاستغلال هذه الثروات المتاحة بأبخس الأثمان.

وبالتالي فان كل التحديات الدولية والإقليمية سابقة الذكر، إضافة إلى إستراتيجية الأمن القومي التي تتبنها الإدارة الأمريكية وتطور الأوضاع الأمنية في المنطقة وظهور الربيع العربي في اغلب الدول العربية كلها عوامل سيكون لها اثر على مستقبل الساحل الإفريقي وعلى مستقبل الإستراتيجية الأمريكية بالأخص.

وبالتالي كيف ستصبح منطقة الساحل الإفريقي في ظل هذه المنافسة الدولية؟ وكيف ستكون توجهات الإستراتيجية الأمريكية في المستقبل تجاه المنطقة؟

كلها تساؤلات سيتم تناولها والإجابة عليها في المبحث الأخير على شكل سيناريوهات أو على شكل دراسة إستشرافية إن صح التعبير.

المبحث الثالث: نحو بناء سيناريوهات للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة

ستكون الدراسة في هذا المبحث على شكل نظرة إستشرافية أو مستقبلية للإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، بناء على تقنية السيناريو* التي شرع فيها العالم الفرنسي **"بيرتراند جوفنيل"** بالتعاون مع مؤسسة فورد الأمريكية، وتمكن من انجاز مشروع المستقبلات الممكنة الذي يؤكد فيه أن المستقبل ليس قدرا بل مجالا لممارسة الحرية من خلال التدخل الواعي في بنية الواقع القائم باتجاه "المفضل" وعلى هذا الأساس ينظر للمستقبل على انه متعدد لا مفرد كما هو حال الماضي متعدد الاحتمالات وشكل كتابه "فن التنبؤ" نقلة كبيرة في مجال الدراسات المستقبيلة، و قد أكد " **جوفنيل** "على ثلاثة جوانب عند انجاز أي الدراسة المستقبلية:[1]

1. الاتجاهات السائدة لظاهرة معينة وحدد كيفية رصد هذه الاتجاهات.
2. سرعة الاتجاهات بمعنى قياس كمية التغير في ظاهرة معينة خلال زمن معين من ناحية والتسارع في هذا التغير من ناحية أخرى.
3. العلاقة بين الظواهر وتعني توفر إطار نظري يقوم على إدراك التفاعل المتبادل بين الظواهر مهما بدت غير مترابطة، أي التركيز على المنهج الكلي و رفض المنهج الجزئي.

وتعد تقنية السيناريو من أهم وأبرز التقنيات المعتمد عليها في الدراسات المستقبلية وتشتمل هذه التقنية على ثلاثة أنواع رئيسية، عادة ما تنطلق منها أي دراسة إستشرافية وهي:

السيناريو الإتجاهي: وهو يتعلق باستمرار الوضع الراهن وما به من تفاؤل أو تشاؤم مع العجز على التغيير.

السيناريو الإصلاحي: وهو يتعلق بإدخال بعض الإصلاحات بقصد الوصول بالاتجاهات الحالية نحو انسجام أكثر من أجل إنجاز حد أدنى من الأهداف التفاؤلية.

السيناريو التحويلي: وهو يتعلق بإحداث تحولات جذرية عميقة في المجتمع بناءا على خبرة الماضي وتجربة الحاضر.[2]

---

* **السيناريو**: يعتمد في التنبؤ بمستقبل الظاهرة والتعرف على تاريخ الظاهرة والكشف عن طبيعة التأثيرات المتبادلة لهذا التاريخ ومجموعة القوى التي شكلته والتي يحتمل أن تؤدى إلى حدوثها في المستقبل.

[1] وليد عبد الحي، " الدراسات المستقبيلة النشأة والتطور والأهمية "، متوفر على الرابط التالي: "http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_5969.html"، (2014/05/01).

[2] إبراهيم الزعيبر، " أساليب الدراسات المستقبيلة: السيناريوهات والنماذج "، متوفر على الرابط التالي: "http://faculty.mu.edu.sa/ialzuaiber/Future%20studies"، (2014/05/01).

انطلاقا من الجوانب الثلاث التي وضعها "جوفنيل" من اجل بناء دراسة مستقبلية، بإسقاطها على موضوع محل الدراسة "مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي" يمكننا تحديد العناصر التي ستكون مساعدة وداعمة من اجل وضع السيناريوهات المحتملة.

1- الاتجاهات السائدة:

لكل دولة وسياستها الخارجية وهذه السياسة يكون لها مجموعة من المحددات التي توجهها نحو اتخاذ القرارات، وفي هذه الدراسة يتبين للدارس أن البعد الأمني هو الذي يعتبر كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الساحل الإفريقي والقارة ككل، وبتالي فان أي توجه أو تحرك أمريكي تجاه المنطقة يكون بالضرورة مرتبط بالوضع الأمني لها، بغض النظر إذا كان ذالك التوجه حقيقي من اجل الوضع الأمني أم أن هناك بعض التوجهات الخفية مثل تامين منابع النفط أو الحفاظ على الهيمنة العالمية أو تحجيم من دور القوى المنافسة (الدولية والإقليمية) في المنطقة التي أصبحت تشكل مجال حيوي وذالك لما تمتلكه المنطقة من احتياطات هائلة من غاز ويورانيوم وبترول....الخ، بإضافة إلى موقعها الاستراتيجي.

2- سرعة الاتجاهات:

كما سبق التطرق إليه بالنسبة للاتجاه السائد، بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية فالبعد الأمني كمحدد لمستقبل الإستراتيجية في الساحل فإن المدى الزمني للتغير وسرعته سيرتبط حتما بالظاهرة الأمنية خاصة في ظل التطورات الحالية، ويظهر هذا من خلال:

أ- أن تتسارع الظاهرة الأمنية باتجاه التأزم وعدم الاستقرار، وما يساعد على ذلك هو هشاشة دول لساحل الأفريقي ذالك بسبب أزمة بناء الدولة التي تعاني منها دول المنطقة منذ الاستقلال حتى اليوم الحالي بإضافة إلى البعد الانتروبولوجي والسوسيولوجي المتداخل ومسألة الأثننة والاهتمام الاستراتيجي والتنافسية المتقاطعة القوى الكبرى سيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة والصين من جهة أخرى على المنطقة مما سيجعل الأوضاع الأمنية تتدهور أكثر بين.

ب- أن تتسارع الظاهرة الأمنية باتجاه الاستقرار والإصلاح من خلال جهود الولايات المتحدة الأمريكية لكون الاستقرار الأمني في المنطقة يخدم مصالحها النفطية، أو من خلال جهود الجوار التي تسعى إلى إبعاد خطر التهديدات الأمنية للساحل الأفريقي عن حدودها الإقليمية، كما تسعى جاهدة إلى تحسين الأوضاع الأمنية في المنطقة تجنبا لأي تدخل أجنبي في محيطها الإقليمي يمكن أنّ يمتد إلى داخل أراضيها.

3- العلاقة بين الظواهر:

عند وضع الاحتمالات أو الدراسات الاستشرافية لابد من تحديد الظواهر المؤثرة في الظاهرة محل الدراسة، وهناك مجموعة من الظواهر يجب ربطها مع بعضها البعض من اجل ضمان بعض الافتراضات الصحيحة وهي كتالي:

- البعد الأمني في الساحل الإفريقي.
- جهود واليات الإقليمية في المنطقة.
- المنافسة الدولية على الساحل.
- تغير الحكام على الإدارة الأمريكية.

وبعد استعراض الجوانب الثلاثة سابقة الذكر المحددة للسيناريوهات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة يمكننا وضع السيناريوهات المحتملة.

المطلب الأول: سيناريو استمرار الوضع الراهن

إن الاحتمال الوارد في الفترة الراهنة هو بقاء الوضع على حاله، وذالك من خلال تكريس وتفعيل الولايات المتحدة الأمريكية لعديد من المبادرات سابقة الذكر، والهدف منها تدريب ومساعدة ودعم الجيوش الإفريقية من اجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، أي انه حتى الآن لم يتم أي تدخل عسكري على مستوى المنطقة، وسيبقى تجسيد التوجهات الأمريكية في المنطقة على نفس الخط مع تنويع في الوسائل والآليات من اجل الحفاظ على الأمن والمصالح الأمريكية في المنطقة.

وتم بناء هذا الاحتمال انطلاقا من معطيات موجودة على ارض الواقع، أي أن كل التهديدات الأمنية الموجودة في المنطقة لا تشكل أي خطر على الولايات المتحدة أو حتى فرنسا، نعم هناك ظاهرة إرهابية على مستوى المنطقة وهناك جريمة منظمة واتجار بالمخدرات ......الخ، ولكن اغلب العمليات التي قامت بها هذه الجماعات المتطرفة كانت على مستوى منطقة لم تتعدى الحدود الصحراوية الساحلية وتم ذكر اغلب العمليات التي قامت بها هذه الجماعات في الفصل الأول من خلال المبحث الثالث الذي تناولنا فيه واقع الساحل الإفريقي.

أما العامل الثاني الذي يساعد على بقاء الوضع قائم هو الجهود والمبادرات على المستوى الجهوي والإقليمي، ومن بين الأمثلة نذكر اتفاقية تمنراست التي كانت حول ماسسة العمل الأمني والتي تؤكد على أسبقية مبدأ مسؤولية الدول المنطقة بحل مشاكلها لوحدها، ومن بين الجهود أيضا تجمع دول الساحل والصحراء الذي كان تحت إشراف ليبيا وكان الهدف من هذا التجمع هو تحسين الوضع الاقتصادي والأمني لدول المنطقة.

وهناك أيضا المبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) والتي كان تركيزها على الجانب الاقتصادي والتجاري لدول الساحل إلى جانب كل المجهودات التي يقوم بها الاتحاد الإفريقي والاكواس من اجل تسوية النزاعات بطرق سلمية، كل هاته العوامل والآليات المبذولة على المستوى الإقليمي كان لها دور في بقاء الوضع على حاله من دون حدوث أي تجاوزات أمنية على مستوى المنطقة.

ومن بين العوامل التي شكلت تحدي للولايات المتحدة الأمريكية وكانت داعمة ومساعدة لدول المنطقة هي الجزائر وذالك بحكم خبرتها في مواجهة الظاهرة الإرهابية التي عانت منها خلال فترة التسعينات وكذالك الجهود الدبلوماسية من اجل حل مشكلة التوارق في المنطقة إلى جانب المساعدات الإنسانية والصحية والاقتصادية.

انطلاقا من الطرح السابق يتبين للدارس بان عدم خطورة التهديدات الأمنية على المستوى الداخلي وعدم وجود تداعياتها على المستوى الخارجي، بإضافة إلى كل الأساليب والآليات المتبعة من طرف دول الجوار تشكل ضغطا على الولايات المتحدة من اجل عدم التدخل في المنطقة، كل هذا ينبئ باحتمال بقاء الوضع على ما هو وخاصة أن المصالح الأمريكية في المنطقة غير مهددة، والولايات الأمريكية ليست بالحاجة إلى المزيد في إهدار طاقاتها العسكرية والمالية في أزمات أو حروب نتائجها غير مؤكدة كما حدث في العراق وافغنستان.

المطلب الثاني: سيناريو زيادة اهتمام الأمريكي بالمنطقة- الموازنة بين الأمن والاقتصاد -

إن احتمال زيادة اهتمام بالمنطقة من طرف إدارة اوباما وارد، وذالك انطلاقا من بعض المعطيات التي تظهر فيها وخاصة بعض التدخل الفرنسي بمالي من اجل تحرير بعض المناطق التي سيطرت عليها بعض الجماعات الأزوادية، وكذالك هناك عامل ثاني من الممكن أن يعقد الوضع الأمني في المنطقة هو انقسام السودان والعلاقات بينها وبين الصين، كل هذا يجعل الولايات تغير من إستراتجيتها التي كانت قائمة على المساعدة والدعم اللوجيستيكي للجيوش العسكرية الإفريقية إلى التدخل المباشر من اجل القضاء أو التقليل من التهديدات الإرهابية والذي سيمهد لها الطريق من اجل تحقيق أهدافها الخفية والمتمثلة في تامين منابع النفط ومحاصرة الصيني وبعض القوى الدولية الجديدة على غرار إيران والهند وروسيا وتركيا وماليزيا.

1- الوضع الأمني: – أرضية غير مستقرة -

سبق الإشارة أن منطقة الساحل الإفريقي تشهد أزمات معقدة ومستمرة في عدد من دولها نتيجة أسباب داخلية وخارجية، بالرغم من أنها منطقة تزخر بالثروات الطبيعية، مما جعلها سببا في تصاعد تهافت وتكالب القوى الكبرى قصد السيطرة عليها وإدخالها في زمرة نفوذها، بالإضافة إلى ذلك فهي تواجه تحديات أمنية معتبرة وخطيرة مثل الإرهاب والإجرام المنظم العابر للحدود والمتاجرة غير الشرعية بالأسلحة و هو ما تم استخدامه كذريعة لتفعيل التدخل العسكري الفرنسي بالشكل الغريب الذي نراه اليوم وهو ما يشكل خطرا كبيرا على كل المنطقة، وسيكون له نتائج سلبية على المنطقة وذلك للأسباب التالية:

أ- التدخل العسكري الفرنسي سوف يطول مداه وهو ما سوف يدخل المنطقة في دوامة من العنف شبيهة بالعراق وأفغانستان.

ب- خطر تعميق التقاطع الإجرامي والإرهابي الشامل لمنطقة الساحل وامتداده إلى بقية القارة وحتى خارجها.

ت- خطر حدوث كارثة إنسانية واسعة النطاق مع تزايد اللاجئين.

ث- خطر انتشار ظاهرة خرق حقوق الإنسان في شمال مالي.[1]

---

[1] ساحل مخلوف، " إشكالية في أزمة الساحل الإفريقي "، متوفر على الرابط التالي: http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/seminaires/archive/facult%C3%A9-de-droit-et-des-sciences-politiques/63"، (2014/05/02).

وفي غضون ذلك، وبعد عام واحد من تخليص مالي من تمرد مدمر، لا تزال البلاد محاطة بثغرات اجتماعية وسياسية وأمنية عديدة، ويجب عليها استضافة قوات حفظ السلام الدولية في المستقبل المنظور، وفي الشمال تمكن" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" من البقاء عقب تدخل كل من فرنسا والاتحاد الإفريقي ومن المرجح أن يسعى إلى إعادة تأكيد نفوده قريبا، ومن الممكن جدا تزايد هجمات جهادية من جماعات محلية مرتبطة بالجماعات الإسلامية في مالي أو متعاطفة معها وخصوصا داخل البلدان التي ساهمت في هذا التدخل، وهذا بدليل ما حدث بعد التدخل الفرنسي في مالي اختطاف "فرنسيس كولومب" فرنسي يعمل في شركة فرنسية وكانت قد تبنت هذه العملية جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان مبررة عملها ذالك بسبب تدخل الفرنسي في مالي، وقامت نفس الجماعة بالتفجير شاحنة كان بحوزتها جنود نيجريين في ولاية كوجى حينما كانوا متوجهين للانضمام للبعثة في مالي.

ومن بين التداعيات المحتملة هو شن هجمات لجس النبض تستهدف المصالح الفرنسية والغربية ولكن في المناطق الإفريقية، وهذا ما اشار إليه "بول لونديسينا" " Paul laudisina " عام 2005 عندما وضع ثلاث سيناريوهات للعالم بحلول عام 2015، ومن بين السيناريوهات ذكر "سيناريو القلاع والخنادق" يتبنى هذا السيناريو من وجهة نظر متشائمة نحو المستقبل حيث تبقى الجماعات الإرهابية في هجماتها ضد الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسساتها في الخارج مما يشيع حالة من عدم الاستقرار في العالم ككل، بحيث تحتل المشاكل الأمنية مرتكزا متقدما في أولويات الدول الغربية.[1]

وأخيرا تعاني ليبيا من انقسامات قبلية وعرقية تؤدي إلى انشقاقها، وكذلك من نقص في التكنوقراط المتمكنين ولولا الجهود الدولية لإرساء الاستقرار بعد سقوط معمر القذافي لكانتا بنغازي وطرابلس في طريقهما لأن تصبحا مدينتان مشابهتان لمقديشو ولكن على البحر المتوسط، فحدود الدولة غير الخاضعة للسيطرة هي أساسا عبارة عن مناطق تجارة حرة لتهريب المقاتلين من ذوي الخبرة والأسلحة إلى المناطق المجاورة غير المستعدة جيدا للتعامل مع عمليات انتشار من هذا القبيل وإذا استمر المتطرفون بدون رادع فسوف تزدهر تحركاتهم وتؤدي حتما إلى توسيع نطاق أهدافهم إلى دول الساحل.

---

[1] عبير شقوير ومصطفى لطفي صقر، " قراءة في أحوال مستقبليات العالمية والإقليمية والمحلية "، ***قضايا مستقبلية***، العدد الأول، أغسطس 2006، ص 15.

وفي الوقت الراهن، ترتفع التهديدات الأمنية للولايات المتحدة ومصالحها دون أي مؤشرات على الانحسار، ورغم أن التقديرات الاستخباراتية تشير إلى أن الجماعات الإرهابية في المنطقة لم تستهدف موطن الولايات المتحدة، إلا أن وقوع العديد من الهجمات المميتة ضد أهداف دبلوماسية أمريكية في أفريقيا ينذر بتهديدات أكبر في المستقبل، وإذا لا تشكل بنغازي مثالًا تحذيريا كافيا فقد خططت "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و "أنصار الشريعة" و "بوكوحرام" ومختلف الجماعات الإسلامية العنيفة الأخرى، القيام بالعديد من الهجمات ضد السفارات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية والمصالح التجارية في السنوات الأخيرة، وقد أعربت جميعها عن عزمها على الاستمرار في ذلك.

وربما الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن هناك نحو 1000 من المتطرفين من شمال أفريقيا الذين يقاتلون الآن أو قاتلوا سابقا في الصراع السوري، وفي ظل عودة الكثير منهم إلى ديارهم وتمتعهم بالمزيد من الخبرة والمصداقية والالتزام، فقد يوجهون اهتمامهم إلى الحكومات الإقليمية الشريكة وحتى الولايات المتحدة وهذه احتمالية مقلقة في الوقت الذي لم تتمكن أي دولة في منطقة عبر الصحراء من إحكام سيطرتها الكاملة على حدودها أو على الجماعات المتطرفة النشطة داخلها وفيما بينها[1].

2- اشتداد المنافسة الدولية:

إن زيادة التدافع على منطقة الساحل الإفريقي من خلال التوجهات الفرنسية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن هناك اهتمام صيني بالمنطقة من اجل الموارد الأولية خاصة النفط والسوق التجارية، فبتالي أصبح الساحل الإفريقي محل الأطماع ومحاولات احتواءه من طرف القوى الدولية سابقة الذكر، وذالك بسبب أهمية المنطقة استراتيجيا باعتبارها حلقة وصل ومنطقة عبور بين الشمال وجنوب القارة.

وفي ظل هذا التنافس الحاد بين القوى الدولية ستحاول الولايات التغيير من إستراتيجيتها نحو المنطقة من خلال زيادة تكريس العامل الاقتصادي في العلاقات الأمريكية الإفريقية، أي الموازنة بين الأمن والاقتصاد ويتبين ذالك من خلال القمة الأمريكية الإفريقية والتي ستعقد في اوغسطس المقبل هي الفاعلية الأبرز على مستوى علاقات واشنطن بالقارة السمراء، حيث تجمع

[1] جوشوا بورغيس، " لا وقت لتراخي في شمال إفريقيا والساحل "، متوفر على الرابط التالي:
"http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/no-time-to-hit-snooze-in-north-africa-and-the-sahel"،
(2014/05/02).

الإدارة الأمريكية بقادة 47 دولة إفريقية، لبحث مستقبل الشراكة الاقتصادية مع القارة الإفريقية الواعدة على صعيد الفرص الاستثمارية بما تمتلكه من سوق واعدة وثروات بشرية وطبيعية مغرية.

تبدو القمة الأمريكية الإفريقية محفلا مهما للتأكيد على توجه الإستراتيجية الأمريكية للاستفادة من الفرص الاستثمارية والمناخ الاقتصادي الواعد للقارة السمراء، حيث تواصل الدول الإفريقية جنوب الصحراء نموا سريعا، بلغت نسبته نحو 5% عام 2013، ويتوقع زيادته في 2014 إلى نحو 6.5%، وفقا لتقديرات مجموعة QNB الاقتصادية، على خلفية الإنفاق الاستثماري الضخم وتنامي حجم الطبقة الوسطى.

التقديرات الاقتصادية تلك تجعل من إفريقيا جنوب الصحراء ثاني أسرع الاقتصاديات نموا في العالم، بحسب مجموعة QNB، ما يعزز من مستقبل القارة الإفريقية كصين ثانية، ولكن هذا يتطلب تنفيذ استثمارات قوية في البنية التحتية ومتابعة العمل بسياسات متحفظة بشأن الاقتصاديات الكلية للقارة حتى ترتقي إلى مصاف الأسواق الناشئة،[1] ويتوقع البنك الدولي أن يتجاوز النمو الاقتصادي في الدول الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى معدلات النمو العالمية في السنوات الثلاث المقبلة، وقال البنك إن الاستثمارات الخارجية المباشرة في الدول الإفريقية ستبلغ مستويات قياسية في السنوات المقبلة، إذ يتوقع أن تصل إلى 54 مليار دولار بحلول العام 2015، وسترفع الولايات المتحدة من وارداتها النفطية من إفريقيا من 16% عام 2013 إلى 25% بحلول العام 2015.

وبخلاف الأجندة الاقتصادية للإستراتيجية الأمريكية في القارة الإفريقية، على الصعيدين التجاري والاستثماري، فإن إفريقيا تبدو مرتكزا رئيسا للولايات المتحدة في مجالات الخدمات اللوجستكية العسكرية والنفط والحرب على الإرهاب.

وتبقى إستراتيجية الحرب على الإرهاب أحد أهم محفزات توسيع ومأسسة العلاقات الأمريكية الإفريقية في قمة أغسطس المقبل، فمنذ 11 سبتمبر 2001، بات مكافحة الإرهاب هو ثالوث الأهداف الأمريكية غير التجارية في إفريقيا، بجانب الهدف النفطي والهدف اللوجستكي العسكري.

[1] مصطفى شفيق علام، " القمة الأمريكية الإفريقية: غياب المصري مؤثر عن المحفل الاقتصادي مهم "، متوفر على الرابط التالي: "http://www.almasryalyoum.com/news/details/379982"، (2014/05/01).

ويتبين للدارس بان التنافس على المنطقة هو أمريكي صيني، وفرنسا تعتبر في صف الولايات المتحدة وذالك ما لحظناه من خلال ما قمت به الولايات المتحدة أثناء التدخل الفرنسي في مالي فلعبت دورا مهما في عملية "سرفال" من خلال الدعم اللوجستي للقوات الفرنسية وإمدادها بالمعلومات الاستخباراتية.

إن اغلب دول الساحل الافريقي تتميز بالطابع الأبوي* والولاء لفرنسا وذالك راجع لحكم أن فرنسا هي الوريث الشرعي للمنطقة بسبب الفترة الاستعمارية لها للمنطقة، وبتالي هذا العامل تراه الولايات المتحدة الأمريكية مساعد من اجل الشراكة وتعاون فيما بينهم، لان فرنسا لها علاقات جيدة برؤساء المنطقة.

وبتالي يتوقع من وراء هذه الشراكة تقسيم الأدوار في المنطقة من اجل المحافظة على مصالحهما والاستفادة من الموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، وينتظر من هذا التنسيق بين فرنسا والولايات المتحدة غلق الباب أمام أي دولة تريد الولوج في المنطقة، ولا شك بان هذه الشراكة وإعادة انتشار العسكري الفرنسي الجديد بالمنطقة يؤشر لخطة طويلة الأمد للتدخل والسيطرة على منطقة الساحل الإفريقي والقارة الإفريقية ككل.

وانطلاقا من الطرح السابق يتبين للدارس، بأن هناك السيناريوهين محتملين للإستراتيجية الأمريكية تجله منطقة الساحل الإفريقي، الأول الذي يرشح بقاء الوضع على حاله بسبب عدم خطورة الوضع الأمني ومساهمة المبادرات الإقليمية ودول الجوار على استقرار الوضع، أو الثاني الذي ينذر بتدهور الأوضاع الأمنية وزيادة اشتداد المنافسة إلى درجة التدخل العسكري في المنطقة بالهدف حماية المصالح الأمريكية وتضييق المجال أمام المنافسة الصينية والتي تعتبر صراع حضاري بالدرجة اكبر بين الشرق والغرب وهذا ما اشار له "صمويل هينتغتون" في كتابه بالصدام الحضارات.

* قد استخدم مفهوم الأبوية لوصف نظام من الحكم الشخصي الذي يقوم فيه الحاكم بتوزيع المناصب والمنافع على الأتباع مقابل ولائهم وتأييدهم وخدماتهم. وتشير الأبوية عند **"فيبر"** إلى نظام سياسي يقوم فيه المسؤلون في الدولة باستخدام مناصبهم لمنفعتهم ومنفعة مؤيديهم حيث ينظر المسئولون إلى المناصب السياسية باعتبارها اقطاعالهم ويستخدمونها لخدمة مصالحهم الخاصة.

خاتمة

وكختام لهذا التحليل تتضح مجموعة من الاستنتاجات حول موضوع الدراسة، والمتمثل في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الساحل الافريقي لما بعد الحرب الباردة:

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة، كان هناك حوار الأيديولوجي دائرا في الأوساط الأكاديمية وداخل دوائر صنع القرار الأمريكية حول أي من الإستراتيجيتين من الواجب انتهاجها، هل تنتهج إستراتيجية الانكفاء على الذات والانعزال عن الشؤون الدولية أم إستراتيجية الانخراط في هذه الأخيرة بما يتماشى والقوة التي أصبحت تحظى بها الولايات المتحدة في كل المجالات بعد نهاية الحرب، لكن اتضح إن الميل الانعزالي وإن تقلص تأثيره مع نهاية الحرب الباردة إلا أنه ظل حاضرا في نقاشات المفكرين، حيث إن الأممية الليبرالية السائدة في عقد التسعينات كإيديولوجية رسمية في عهد الرئيس كلينتون تبنت توجه الانعزاليين في رفض التدخل الخارجي لتحقيق المصالح الأمريكية، لكن دون الوقوف ضد الحروب ذات الطابع الإنساني والأخلاقي حالة الصومال هايتي البوسنة.

ولكن أحدث 11 سبتمبر 2001 ، أرجعت هذا الحوار الإيديولوجي لمصلحة النزعة التدخلية والتي تؤكد على تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أي منطقة ترى بأنها تشكل تهديدا لأمنها ومصالحها القومية، مع العلم أن التوسع الأمريكي الإمبراطوري ليس وليد أحداث 11 من سبتمبر وإنما هو مرافق لمسيرة أمريكا تاريخيا فالقوة مكون من مكونات النموذج الأمريكي، ولكن أحداث سبتمبر كانت فرصة ذهبية من اجل تطبيق الداعية لاستخدام القوة العسكرية لفرض الهيمنة الأمريكية على العالم.

فبعد أن ساد الاعتقاد لفترة بأن المفاهيم الليبرالية أصبحت طاغية على السياسة الخارجية الأمريكية فإن أحداث 11 سبتمبر 2001 أرجعت بقوة مفاهيم واقعية كالأمن والقوة والتوسع فأصبح واضحا انه لا مجال لتأكيد أهمية المتغير الاقتصادي وتعويضه للمتغير العسكري ويعد التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان خير دليل على ذلك، كذلك إستراتيجية التوسع والهجوم التي يعتبرها الواقعيون وخاصة منهم الهجوميين ضرورية لتحقيق الأمن.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الإستراتجية بوضوح في تدخلها في أفغانستان وكذلك في حربها على العراق 2003، حيث سيطر مفهوم الحرب ضد الإرهاب على السياسة الأمنية للولايات المتحدة والعديد من الدول الغربية ليرسخ سيادة البعد العسكري واحتمالات نمو استخداماته المستقبلية.

فمن بين العوامل التي حددت توجهات الأمريكية تجاه الساحل الافريقي هي المضامين الجديدة التي تبنتها الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر2001 ، والمتمثلة في الحرب الاستباقية ضد عدو جديد الذي يهدد أمنها والأمن العالم وهو الإرهاب وكل أشكال الجريمة المنظمة التي يتميز بها الساحل الافريقي، أما العامل الثاني فهو محاولة نشر قيم الحرية والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ليس في الساحل فقط وإنما في العالم ككل.

ومن هذا المنطلق أصبح الساحل الافريقي يحتل بعد إستراتيجي في أجندة السياسة الأمريكية خاصة مع بروز ظاهرة الإرهابية، والتي أصبحت من بين أولويات الإستراتيجية الأمريكية في محاربتها وقد حرصت الولايات على تصوير الحرب ضد الإرهاب على أنها معركة بين الخير والشر ، وأن اهتمامها بالساحل الافريقي لا يعدوا على انه اهتمام من اجل القضاء على الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وأكدت أنها عندما تذهب لدولة ما تذهب محررة وليست غازية.

ولكن من خلال تحليل الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، يتبين للدارس مجموعة من النتائج التي توضح لنا سبب توجه أمريكا للساحل، ولماذا أصبح الساحل الافريقي والقارة الإفريقية ككل تحتل بعدا استراتيجيا بالنسبة لبعض القوى الدولية؟

1) تسعى الولايات المتحدة من خلال اسراتيجيتها تأمين النفط الإفريقي، سواء ما يستخرج من داخل القارة أم من أمام شواطئها، بالإضافة إلى تأمين مسارات الناقلات على ضفتي القارة: من ناحية باب المندب حيث نفط الشرق الأوسط، أم من ناحية غرب إفريقيا حيث الدول الغنية بالنفط ومسارات ناقلاته إلى أمريكا وأوروبا الغربية.
2) تراجع إنتاج النفط في مناطق عديدة من العالم مثل خليج المكسيك وبحر الشمال، وذلك في مقابل النمو الكبير في قطاع النفط الإفريقي، ودخول دول جديدة إلى ميدان إنتاج النفط وتصديره، مثل موريتانيا، وتشاد، والصحراء الغربية فضلا عن جودة المنتج.

3) قرب منابع النفط في الغرب والجنوب الإفريقي من السواحل الشرقية الأمريكية، بما يخفض من تكاليف نقله بنسبة تصل إلى 40% بالمقارنة بنفط الخليج العربي، كما أن خطوط نقل النفط من إفريقيا تمر عبر مناطق أكثر أمنا نسبيا من منطقة الخليج والشرق الأوسط، وهي ميزة في غاية الأهمية، خصوصا إذا علمنا أن حجم الإنفاق الأمريكي من أجل تأمين مصادر النفط في الشرق الأوسط يبلغ نحو 50 مليار دولار سنويا، و محاولة تقليل من التبعية للشرق الأوسط.

4) حماية المصالح الأمريكية في المنطقة (مصادر الطاقة من نفط وغاز واليورانيوم) وحتى وان تطلب الأمر إلى تفنيت الدول الإفريقية وهذا ما حدث في السودان (انفصال الجنوب على الشمال).

5) حماية المصالح الجيوستراتيجية من خلال السيطرة على القرن الإفريقي والبحر الأحمر اللذان يشكلان محورا أساسيا لأي تدخل عسكري محتمل في حالة تهديد تلك المصالح الأمريكية، ومحاولة السيطرة على خليج غينيا والمغرب العربي اللذان يتوفران على احتياطات ضخمة من الموارد ذات البعد الاستراتيجي خصوصا من النفط والغاز واليورانيوم.

6) الساحل الأفريقي هو مكان ومجال للتنافس الدولي الحاصل بين المصالح الأجنبية، أدى بدوره إلى تطوير إستراتيجيتها تجاه الدول الإفريقية وليس التهديد الإرهابي فقط، وتحاول تحجيم أي دور مستقبلي لأية قوة عالمية أو إقليمية في القارة الإفريقية كما يعكس الرغبة الأمريكية في الانفراد التام بالترتيبات الأمنية ليس على الساحل فقط ولكن على القارة السمراء ككل.

7) والهدف الأهم هو محاولة قمع القوى الإسلامية أو قوى الإرهاب كما يحلو لواشنطن أن تطلق عليها في المنطقة، وهذا ما حدث في الصومال سنة 2006 عندما قدمت الولايات المتحدة الدعم المادي والعسكري لإثيوبيا من اجل الإطاحة باتحاد بالمحاكم الإسلامية خوفا من أن تصل إلى السلطة وتصبح مصدر تهديد لمصالحها في القرن الإفريقي وهذا ما أطلق عليه "صامويل هينتغتون" صادم الحضارات.

8) تجزئة الدول التي تشكل حاجز أمام التوسع الإقليمي مثل حالة العراق والسودان(انفصال الشمال عن الجنوب) وليبيا، وهنا يدخل اللوبي الإسرائيلي كفاعل من الفواعل الموجهة للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة، بإضافة إلى بيع الأسلحة في المناطق التي تشهد حروب وأزمات داخلية.

9) الصراع الحضاري بين الغرب والشرق والذي يعتبر ولادة جديدة لحرب باردة خفية، مسرحها القارة الإفريقية، مع العلم أن التوجهات الصينية تجاه القارة الأفريقية، كانت عكس توجهات الأمريكية التي تؤكد على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بل كانت تؤكد على ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية بغض النظر على نوع الأنظمة السياسية القائمة فيها، وهذا ما اقلق الولايات المتحدة واعتبرته خطر على مصالحها في المنطقة.

بعد التوصل لهذه النتائج، يتبين للدارس بان إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الساحل الافريقي، مهما تنوعها واحتواءها لشتى المجلات منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والأمنية بالدرجة اكبر، كلها استخدمت كذريعة لتدهور الوضع الأمني بالساحل وانتشار ظاهرة الإرهاب وكل أشكال الجريمة المنظمة، ومحاولة نشر قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ولكن في حقيقة الأمر ما هي إلا مقدمات استخدمت للتدخل في المنطقة، وستشهد أمريكا جهدا اكبر من اجل ترسيخ وجودها ليس في الساحل الافريقي فقط بل في كامل القارة الإفريقية فإحكام سيطرة الولايات المتحدة على محزونات النفط العالمية إلى جانب سيطرتها العسكرية، يسهل عليها تحكمها في الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول المنافسة بشكل أكبر، فتستطيع بذلك الحفاظ على موقعها كدولة مهيمنة في النظام الدولي.

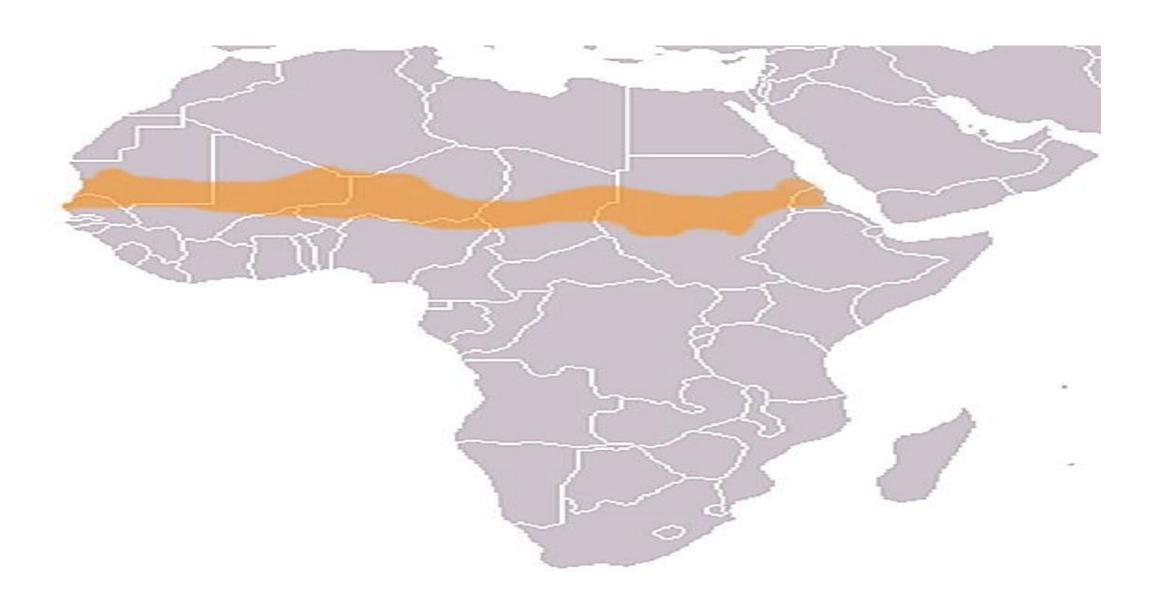
الملاحق

جدول الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق الاول	خريطة توضح دول منطقة الساحل الافريقي
الملحق الثاني	خريطة توضح مناطق القرصنة الثلاث الأكثر سخونة في إفريقيا.
الملحق الثالث	خريطة توضح مناطق تواجد التوارق في مالي والنيجر والجزائر وليبيا وبوركينافاسو.
الملحق الرابع	يوضح حجم القدرات العسكرية لدول الساحل الافريقي 2009-2010.
الملحق الخامس	خريطة للصراع بمالي تعرض بشكل عام معاقل القوات المختلفة والأماكن التي استهدفتها الغارات الجوية، وتوضح المناطق الوقعة في الشمال ومن يسيطر عليها
الملحق السادس	نطاق مسؤوليات القيادات الثلاث قبل وبعد إنشاء قيادة الافريكوم.
الملحق السابع	يمثل التوزيع المئوي لهجمات القرصنة في منطقة خليج غينيا ما بين (2003-2011).
الملحق الثامن	يوضح التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين وإفريقيا(2000-2012).
الملحق التاسع	يوضح انتشار تنظيم القاعدة في الساحل الافريقي.
الملحق العاشر	يوضح خمس دول الأولى المصدرة للنفط في خليج غينيا(2005-2030)
الملحق الحادي عشر	وضح التبادل التجاري بين أمريكا و دول الساحل
الملحق الثاني عشر	يوضح الهجمات الإرهابية التي حدثت بالمنطقة المغرب العربي والساحل الافريقي بعد الحادي عشر سبتمبر

الملحق الأول:

خريطة توضح دول منطقة الساحل الافريقي.



المصدر: //www.google.dz/webhp?sourceid=chrome-instant&ion=1&espv=2&ie=UTF-8#q=%D8%AF%D9%88%D9%84%20%

الملحق الثاني:

خريطة توضح مناطق القرصنة الثلاث الأكثر سخونة في إفريقيا.



المصدر: فريدوم اونوها، "القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا: نيجيريا نموذجا". في: مركز الجزيرة للأبحاث والدراسات، متوفر على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/reports/2012/05/201251475341666799.htm"، (2014/04/04).

الملحق الثالث:

خريطة توضح مناطق تواجد التوارق في مالي والنيجر والجزائر وليبيا وبوركينافاسو.



المصدر: بوحنة قوي، " الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي". في: مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310429208904.htm"، (2014/03/26).

الملحق الرابع:

يوضح حجم القدرات العسكرية لدول الساحل الافريقي 2009-2010.

الدولة	حجم الإنفاق العسكري	الإنفاق العسكري بالملون دولار
الجزائر	147000	5600
بوركينافاسو	11200	110
تشاد	23350	436
مالي	7750	174
موريتانيا	15870	115
نيجر	5300	53.1

المصدر: بوحنية قوي، " الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي". في: مركز الجزيرة للدراسات، ومتوفر على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/201412972843923537.htm".) (2014/04/23).

الملحق الخامس:

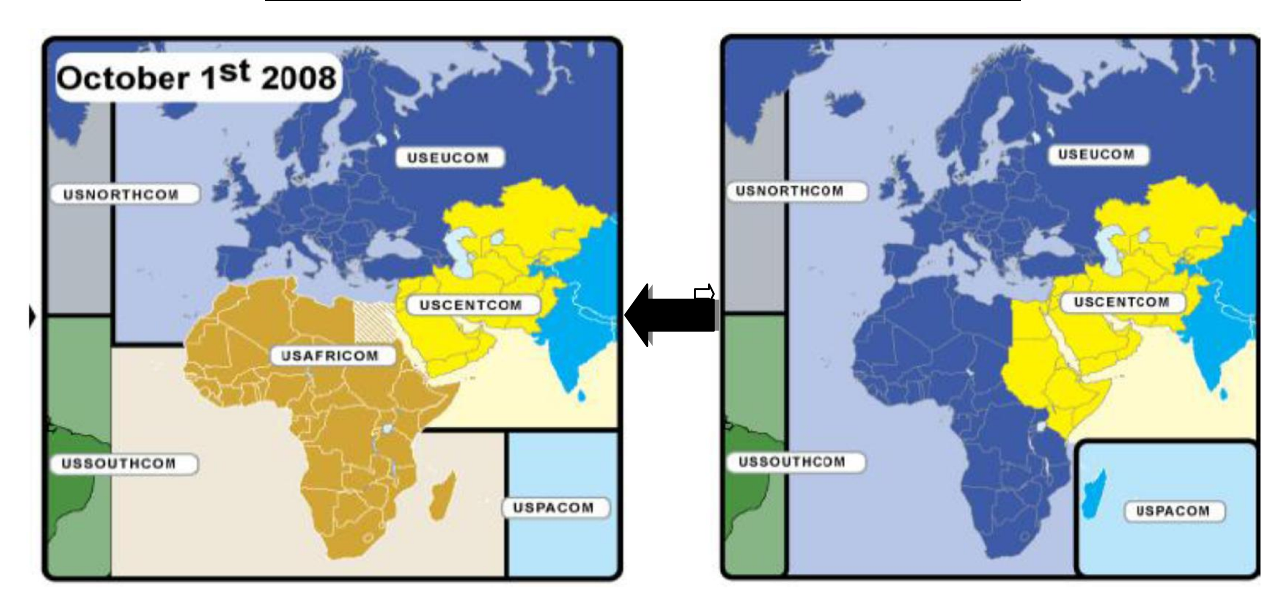
خريطة للصراع بمالي تعرض بشكل عام معاقل القوات المختلفة والأماكن التي استهدفتها الغارات الجوية، وتوضح المناطق الوقعة في الشمال ومن يسيطر عليها.



المصدر: فريدوم انوها، " التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، في: مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الرابط التالي: "http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/20132148048143942.htm". (2014/04/22).

الملحق السادس:

نطاق مسؤوليات القيادات الثلاث قبل وبعد إنشاء قيادة الافريكوم.

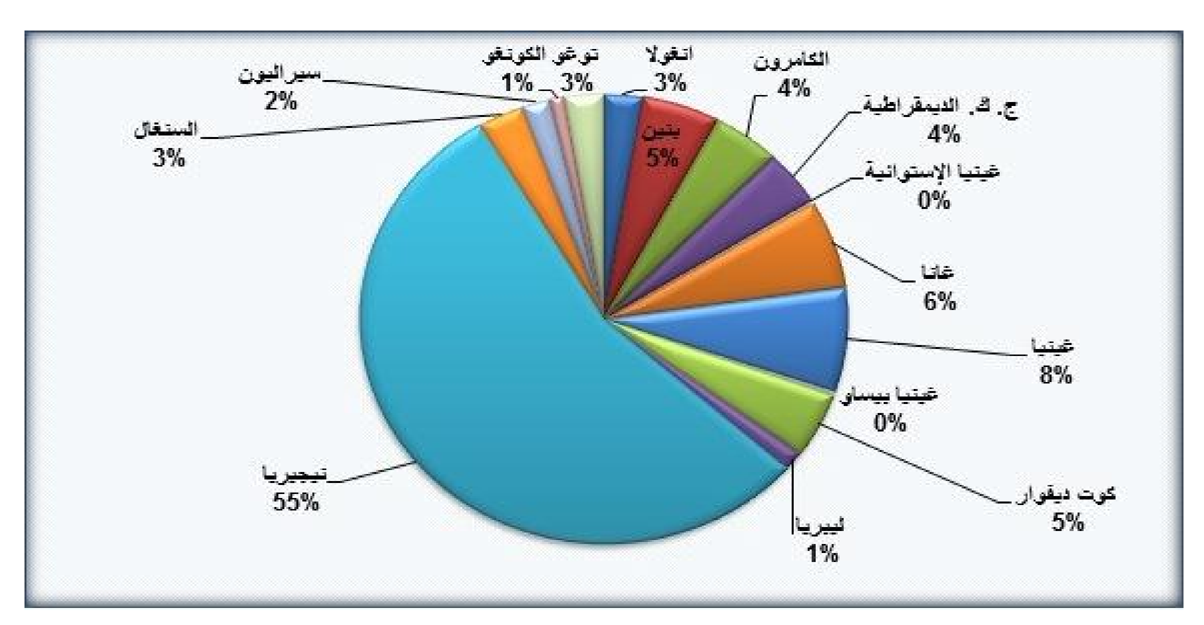


المصدر: Department of Defense, adapted by CRS

الملحق السابع:



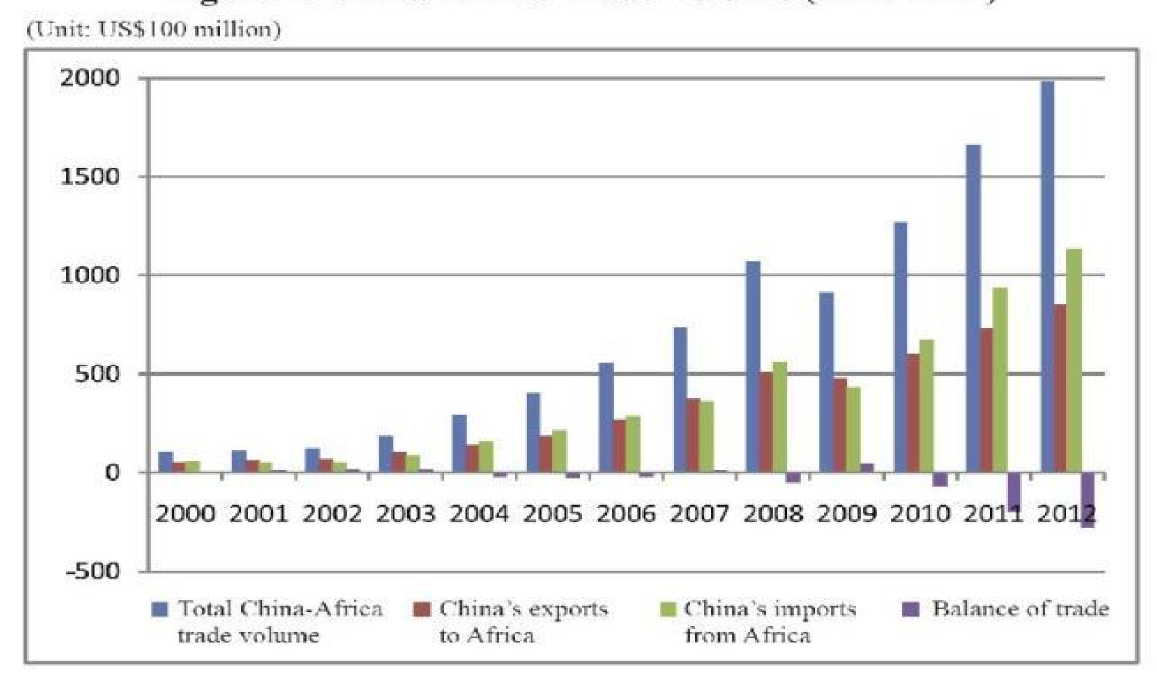
يمثل التوزيع المئوي لهجمات القرصنة في منطقة خليج غينيا ما بين (2003-2011).



المصدر: فريدوم انوها، " التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، في: مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الرابط التالي: "http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/20132148048143942.htm"، (2014/04/22).

الملحق الثامن:

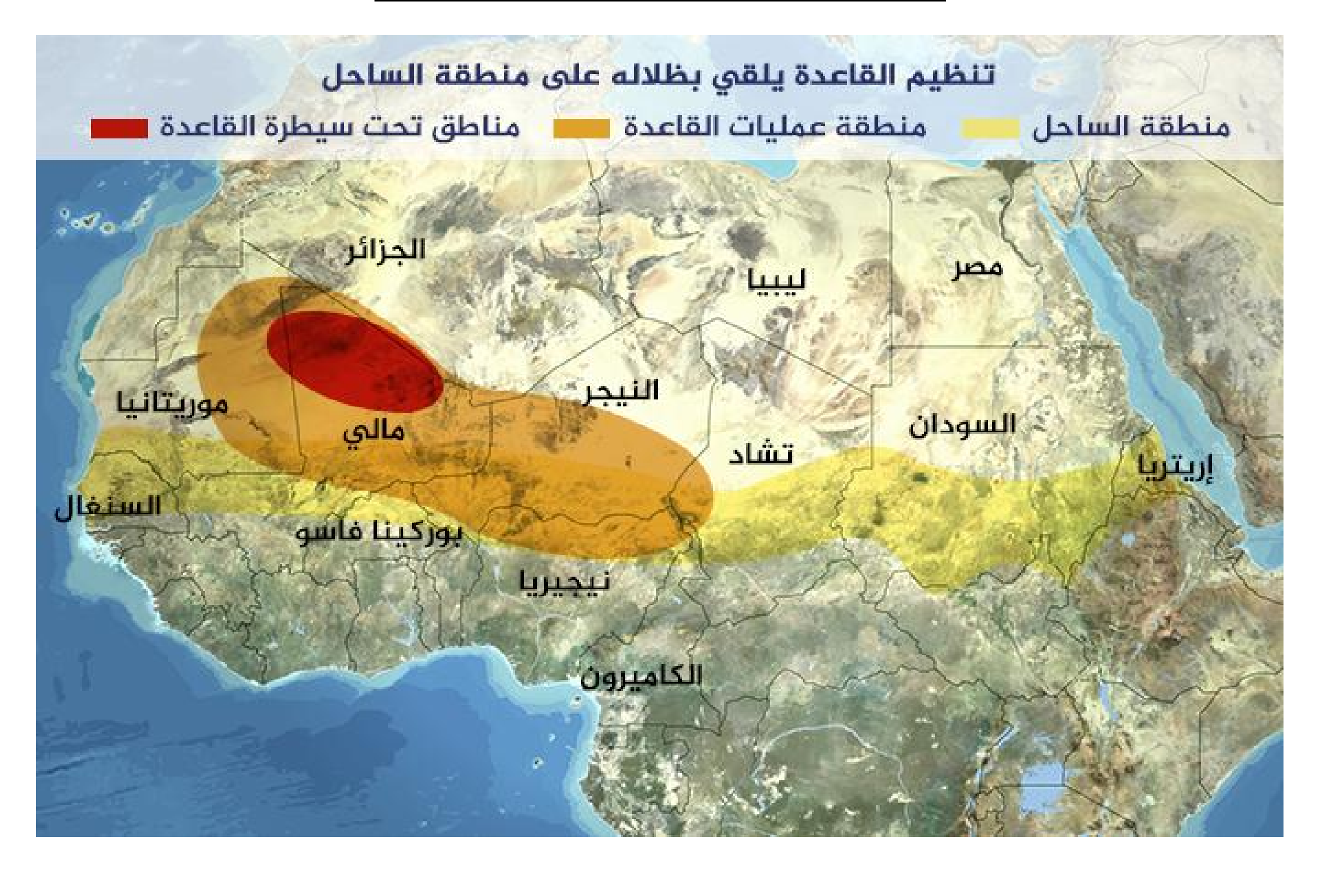
يوضح التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين وإفريقيا(2000-2012).



المصدر: الأولي إسماعيل، " العلاقات الصينية الإفريقية.. شراكة أم استغلال: وجهة نظر إفريقية"، في: مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الرابط التالي: "http://studies.aljazeera.net/issues/2014/04/201441917164379610.htm"، (2014/04/22).

الملحق التاسع:

يوضح انتشار تنظيم القاعدة في الساحل الافريقي.



المصدر: فريدوم سي أونوها وجيرالد إي إزريم الحناشي، " غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود"، في: مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/reports/2013/07/201372485916721308.htm"، (2014/03/25).

الملحق العاشر:

يوضح خمس دول الأولى المصدرة للنفط في خليج غينيا(2005-2030)

الدول	2005	تنبؤات 2030
نيجيريا	2.719.000	4.422.000
أنغولا	1.098.000	3.288.000
الاستوائية غينيا	313.000	724.000
الكونغو جمهورية	285.000	327.000
الغابون	303.000	269.000
إفريقيا كل	9.936.000	16.242.000

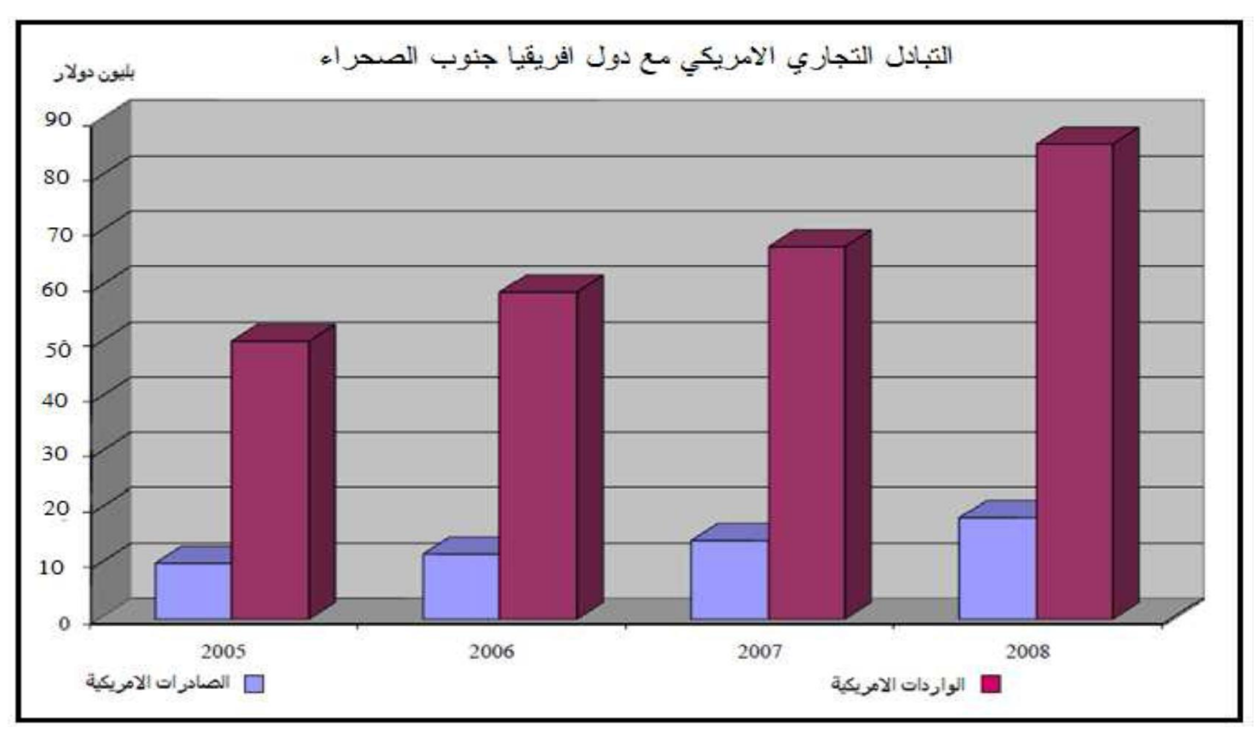
المصدر:

Martin Pabst, " External interests in west Africa " ,p 57 , in :

http://www.bmlv3gv.at/pdf-pool/publikationen/sorting-out-the-mess-external-interest-west-africa-m-pabset.pdf", (2014/05/06).

الملحق الحادي عشر:

وضح التبادل التجاري بين أمريكا و دول الساحل



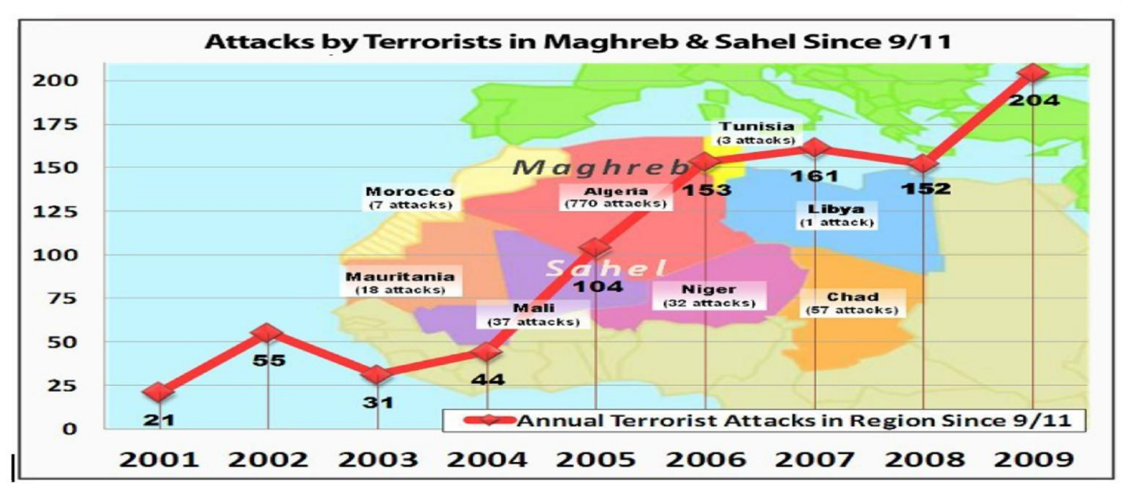
المصدر:

International trade administration, department of commerce United states of America, « U.S African trade profil », p 2, In: http://www.agoa.gov/resources/US_African_Trade_Profile_2009.pdf", (22/04/2014).

المصدر الثاني عشر:

يوضح الهجمات الإرهابية التي حدثت بالمنطقة المغرب العربي والساحل الافريقي بعد الحادي عشر سبتمبر

الشكل:10 خريطة توضح الهجمات الإرهابية التي حدثت في منطقتي المغرب و الساحل الإفريقي منذ أحداث 11 سبتمبر 2001



المصدر:

Yonah Alexander, Maghreb and Sahel Terrorism Addressing the Rising Threat:

.from Al- Qaeda and other Terrorists in North and West/ Centre Africa. op.cit, p: 02

قائمة المراجع

قائمـــــة المراجــــــع:

- **الكتـــــــب:**

أ- باللغـة العربيـة:

1- أبو خزام، إبراهيم. **أقواس الهيمنة: دراسة لتطور هيمنة الأمريكية مع مطلع القرن العشرين حتى الآن**، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتاب الجديد، 2005.

2- أبو عباه، سعيد محمود. **الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها**، دار شيماء للنشر والتوزيع، 2009.

3- بسيوني، عبير عرفة على رضوان. **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرون**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، 2011.

4- بوشعير، السعيد. **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

5- بيليس، جون وستيف سميث. **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004 .

6- التنير، سمير. **أمريكا من الداخل: حروب من اجل النفط**، الطبعة الأولى، لبنان: شركة مطبوعات للتوزيع و النشر، 2010.

7- جميل، مصعب محمود. **تطورات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**، الطبعة الأولى، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.

8- حتى، ناصف يوسف. **النظرية في العلاقات الدولية**،الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتاب العربي،1985.

9- حريز، عبد الناصر. **الإرهاب السياسي : دراسة تحليلية**، مكتبة مدبولي، 1996.

10- حميدي، عبد الرحمن حسن. **دراسات في النظم السياسية الإفريقية**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002.

11- الدليمي، حافظ علوان حمادي. **النظم السياسية في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية** الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2001.

12- زكريا، فريد. **من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، ترجمة رضا خليفة، الطبعة الأولى، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999.

13- السليم، محمد السيد. **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1997.

14- شروب، إبراهيم. **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، بيروت: دار منهل البناني، 1997.

15- شلبي، محمد. **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات**، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات جامعية،1997.

16- عارف، محمد نصر. **إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**، الطبعة الأولى، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

17- عبد اللطيف، أمينة. **المحافظون الجدد: قراءة في خرائط الفكر والحركة**، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003.

18- عرفة، محمد السيد. **تجفيف مصادر تمويل الإرهاب**، الطبعة الأولى، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009.

19- عودة، جهاد. **النظام الدولي نظريات وإشكالات**، القاهرة: دار هدى للنشر والتوزيع.

20- غريفيثس، مارتن وأوكلاهن نيري. **المفاهيم الأساسيّة في العلاقات الدّوليّة**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربيّة المتحّدة :مركز الخليج للأبحاث، 2002.

21- فريش، نورتن وريتشارد ستيفنز. **الفكر السياسي الأمريكي**، ترجمة، هشام عبد الله، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.

22- الكاظم، صالح جواد وعلى الغالب العاني. **الأنظمة السياسية**، بغداد: مطبعة دار الحكمة،1991.

23- مصباح، عامر. **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

24- مصباح، عامر. **معجم مفاهيم العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة**، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005.

25- نافعة، حسن. **معجم النظم السياسية الليبرالية في أوروبا وأمريكا الشمالية**، القاهرة: مركز بحوث والدراسات السياسية، 1999.

26- نعمة، كاظم هاشم. **إفريقيا في السياسة الدولية**، ليبيا: الأكاديمية الدراسات العليا، 2005.

27- نيوف، صلاح. **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**، الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008.

28- الهزايمة، محمد عوض. **قضايا دولية تركة القرن مضى و حمولة قرن أتى**، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.

29- ولد أباه، السيد. **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية والإستراتيجية**، الطبعة الأولى بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.

ب-باللغة الاجنبية:

1- Marchesin, Philippe. **les nouvelles menaces : les relations nord-sud des années 1980 a nos jours**, paris : Karthala, 2001.

2- Williams, Paul D. **Security Studies: An Introduction,** London and Newyork: Routleg, 2008.

- **المجـلات والـدوريـات:**

أ- باللغـة العربيـة:

1- برقوق، امحند." الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية "، ***العالم الاستراتيجي*** الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد السابع، نوفمبر 2008.

2- برقوق، امحند." الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، ***العالم الاستراتيجي*** الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد الأول، جانفي 2008.

3- جفال، عمار." وجهة نظر حول طبيعة تهديدات على حدود الجنوبية الجزائرية "، ***العالم الاستراتيجي*** الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد السابع، نوفمبر 2008.

4- دهب، مهدي دهب حسن. " الأبعاد الأمنية والسياسية للتطورات الأخيرة في منطقة الساحل "، ***مجلة كلية الاقتصاد العلمية***، العدد الثالث، يناير 2013.

5- شقوير، عبير ومصطفى لطفي صقر. "قراءة في أحوال مستقبليات العالمية والإقليمية والمحلية" ***قضايا مستقبلية***، العدد الأول، أغسطس 2006.

6- مفلح، عصام." مفهوم الإرهاب و الموقف الدولي: إرهاب الدولة و إرهاب المنظمات"، ***مجلة الفكر السياسي*** دمشق :المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، العدد17، 2002.

ب- باللغة الاجنبية:

1- Adar, Kourwa G." the Wilsonian Conception of Democracy and Human Right: A Restropective and Prospective", **Centre for African Studies**, Quarterly, Volume 2, Issue 2 1998.

2- Aning, Emmanuel K." African Crisis Response Initiative and the New African Security (Dis) order ", ***African Association of Political Science***, vol 6, n 1, 2001.

3- Benedikt, Franke. " Enabling a Continent to Help it Self: U.S. Military Capacity Building and Africa's Emerging Security Architecture", ***Strategic Insights***, Volume VI, Issue1, January 2007.

4- Boudali, Lianne Kennedy. " examining U.S counterterrorism priorities and strategy across Africa's Sahel region", ***Rand corporation***, November 2009.

5- FRAZER, Jendayi E. "Reflections on U.S. Policy in Africa 2001 -2009", **the Fletcher Forum of World Affairs**, Vol 34, I Winter 2010.

6- Gilpin, Raymond. "Enhancing Maritime Security in the Gulf of Guinea", Strategic

7- Hunt, Emily. "Terrorism and Insurgency, Counter-terrorism successes force Algerian militants to evolve," ***Jane`s Intelligences***, June 01, 2006.

8- Ikhlef, Abdecelem." LE SAHEL DÉFAILLANT ARC DE TOUS LES RISQUES ? ,"***Horizons***, n° 01, MARS 2010.

Insights, Volume VI, Issue 1, January 2007.

9- Isike (Eds), Christopher. " the United States Africa Command: Enhancing American Security or Fostering African Development? ", ***African security review***, 2008.

10- Jackie Cilliers, "L'Afrique et le terrorisme", ***Afrique contemporain***e, Printemps 2004.

11- Patrick, Stewart. " Weak States and Global Threats: Factor Fiction? " **The Washington quarterly**, spring 2006.

12- Pierre, Boilly. " Aux origines des conflits dans les zones touarègues et maures " ***relations internationales et stratégiques***, Paris : IRIS Presse, N 23, Automne 1996.

13- R.Piombo, Jessica. "Terrorism and U.S Counter-Terrorism Program in Africa", ***Strategic Insights***, Volume VI, Issue 1, January 2007.

14- Rwendt. Alexander, "anarchy is what state make of it .the social construction of power politics ", ***international Organization***, vol46, printemps, 1992.

15- Taje, Mehdi. ***Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain***, collège de défense de l'OTAN NDC occasionnel papier 19 décembre 2006.

- **<u>الجرائد والحوارات:</u>**

1- برقوق، امحند. "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية"، ***جريدة الشعب الجزائر***، العدد الأول، جانفي 2008.

2- وحيد، رفيق. "بوكوحرام استهدفت ثمانية مواقع بمدينة كانوا: مقتل 162 شخص في تفجيرات انتحارية بنيجيريا" ، *الخبر*: العدد 660، 2012/01/22.

3- وكيلي، جمال. " تنمية الساحل لا مفر منها "، ***جريدة الشعب***، عدد 15072، ديسمبر 2009.

- **الأعمال غير المنشورة:**

أ- مذكرات تخرج:

1- إبراهيمي، مريم. " التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة " مذكرة ماجستير: جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

2- بشكيط، خالد. " دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجستير الجزائر3: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.

3- بوبصلة، أمينة. " التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي بعد الحرب الباردة "، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011.

4- جندلي، عبد الناصر. " انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية " أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2005.

5- زياني، زيدان. " التدخل الدولي لحل النزاعات في الدول العاجزة: دراسة حالة دارفور"، مذكرة ماجستير جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009.

6- العطري، ملودي. " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة: قسم علوم سياسية، 2008.

ب- المحاضرات:

1- عبد العالي، عبد القادر. محاضرات نظريات العلاقات الدولية، جامعة سعيدة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009.

2- كلاس، محمد. محاضرات في الإحصاء الكمي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

5- المواقع الإلكترونية:

أ- باللغة العربية:

قائمة المراجع

1- " العلاقات الدولية في إفريقيا بعد الحرب الباردة "، متوفر على الرابط التالي:
"http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/AlakatDwal/sec04.doc_cvt.htm
(2014/04/14).

2- " تقرير عن الولايات المتحدة الأمريكية "، معهد الإمارات التعليمي، متوفر على الرابط التالي:
"http://www.uae7.com/vb/t60532.html"، (2014/02/16)

3- "الدراسات الإفريقية: إفريقيا الغربية، مالي"، في: مؤسسة أفران للدراسات و للبحوث، متوفر على الرابط التالي: "http://www.afran.ir/ar/modules/publisher/category.php?categoryid=34"
(2014/03/13).

4- "الولايات المتحدة الأمريكية دراسة طبيعية و بشرية"، في: ونافد، متوفر على الرابط التالي:
www.onefd.edu.dz/3ass/.../322/.../F300-GEO05 "،(2014/02/16).

5- أبراش، إبراهيم." من اوباما الرئيس الجديد إلى اوباما الإستراتيجية الجديدة،" في: الحوار المتمدن 2009/06/08، متوفر على الرابط التالي:
"http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=174454"، (2014/03/03).

6- أبو حسن، ياسر. "صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا: نموذج تنافس الأمريكي الصيني على السودان "، في: المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، متوفر على الرابط التالي:
http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=161:-sudan-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7"، (2014/04/20).

7- اوعلي، نور. " الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي "، متوفر على الرابط التالي:
"http://www.startimes.com/f.aspx?mode=f&print=true&t=33733818&src=http%3A
(2014/04/28).

8- بردان، باهر. " العلاقات الصينية الإفريقية "، متوفر على الرابط التالي:
"http://www.academia.edu/6003356/_2014"، (2014/04/22).

9- بورغيس، جوشوا. " لا وقت لتراخي في شمال إفريقيا والساحل "، متوفر على الرابط التالي:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/no-time-to-hit-snooze-in-north-africa-and-the-sahel"، (2014/05/02).

10- بولمكاحل، إبراهيم. " تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية "، متوفر على الرابط التالي: "http://boulemkahel.yolasite.com"، (2014/03/06).

11- الحبيب، الشيخ باي. " الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟ "، في: مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/reports/2014/04/2014429114833298916.htm"، (2014/05/01).

12- حجاج، احمد. " الصين تعيد اكتشاف إفريقيا "، في: الأهرام ، متوفر على الرابط التالي: http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=221620&eid=30#"، (2014/04/20).

13- حمدي، عبد الرحمن. " السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة "، في: الأهرام، متوفر على الرابط التالي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220134&eid=225" (2014/04/09).

14- الخطواني، أبو حمزة. " أزمة دارفور ....المشكلة والحل "، نتوفر على الرابط التالي: http://alarabnews.com/alshaab-.htm"، (2014/03/19).

15- خلف، محمود. " الإستراتيجية الأمريكية لقيادة إفريقيا العسكرية" ، في: الأهرام، متوفر على الرابط التالي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221858&eid=4996"، (2014/04/06).

16- د، حسينة. " الإرهاب في الساحل الإفريقي "، متوفر على الرابط التالي: http://algerian-vision.com/2012/11/07"، (2014/04/26).

17- رأفت، جلال. " السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء "، في: الأهرام، متوفر على الرابط التالي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220197&eid=264"، (2014/04/12).

18- الزعيبر، إبراهيم. " أساليب الدراسات المستقبلة: السيناريوهات والنماذج "، متوفر على الرابط التالي http://faculty.mu.edu.sa/ialzuaiber/Future%20studies"، (2014/05/01)

19- زلماط، حياة. " التهديدات الأمنية بالمنطقة الساحل و الصحراء، " في: ***الخبر***، متوفر على الرابط التالي: http://www.alkhabar.ma_a46274.html"، (2014/03/17).

20- الزواوي، محمد سليمان. " أفريكوم إدارة النفوذ والنفط بالقارة السمراء"، في: قراءات افريقية متوفر على الرابط التالي: http://www.qiraatafrican.com/view/?q=207"، (2014/02/17).

21- سعيد، أمير." مستقبل السودان بعد الانفصال"، في: البيان، متوفر على الرابط التالي: http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=674"، (2014/03/24).

22- شبانة، ايمن. " النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد "، في القراءات الإفريقية، متوفر على الرابط التالي: http://www.qiraatafrican.com/view/?q=509" (2014/02/17).

23- شقير، حسن. " خارطة طريق في إستراتيجية اوباما الجديدة، " في: وكالة أخبار الشرق الجديد، متوفر على الرابط التالي: http://neworientnews.com/news/fullnews.php?news_id=9028" (2014/03/03).

24- شوقي، إيهاب. " الانقضاض الجيوسياسي الأمريكي بعد الافريكوم"، في: شبكة الأخبار العربية، متوفر على الرابط التالي: http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=48123"، (2014/04/06).

25- الشيخ، طارق." تطور توجهات الأمريكية في الساحل والصحراء "، متوفر على الرابط التالي: http://yyy.ahram.org.eg/archive/2005/6/14/REPO6.HTM"، (2014/03/31).

26- عابد، سعود. "الفرق بين الإستراتيجية والجيوإستراتيجية "، متوفر على الرابط التالي: http://www.alriyadh.com:8080/509799 "، (2014/05/05).

27- العاطي، عادل عبد. " قراءة تاريخية في صيرورة الصراع في دارفور"، متوفر على الرابط التالي: http://darfurcurentcrisis.blogspot.com/2005/02/blog-post_18.html"، (2014/03/22).

28- عبد الحليم، أميرة محمد. " تأثير الاضطرابات الداخلية على الأمن الإقليمي للساحل والصحراء "، في: السياسة الدولية، متوفر على الرابط التالي: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/100/3430/"،(2014/04/27).

29- عبد الحي، وليد. " الدراسات المستقبيلة النشأة والتطور والأهمية "، متوفر على الرابط التالي: http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_5969.html"، (2014/05/01).

30- عبد الرحمن، حمدي. " أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا "، في: اونيسلام، متوفر على الرابط التالي: http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/africa-latin-america/85521-1999-10-23%2000-00-00.html"، (2014/03/29).

31- عثماني، سعد الدين. " منطقة الساحل والصحراء تحديات وأفاق مستقبلية،" في: الجزيرة نت، متوفر على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/opinions/pages/fceecd2a-297c-427e-b3a5-e5694d2d40e5،" (2014/03/17).

32- علام، مصطفى شفيق. " القمة الأمريكية الإفريقية: غياب المصري مؤثر عن المحفل الاقتصادي مهم "، متوفر على الرابط التالي: http://www.almasryalyoum.com/news/details/379982"، (2014/05/01).

33- علي، الفاضل محمد عباس. " الزحف الصيني نحو إفريقيا "، في: حريات السودان، متوفر على الرابط التالي: http://www.hurriyatsudan.com/?p=102734"، (2014/04/23).

34- عمروا، احمد. " طوارق مالي ...وسيناريوهات حل الأزمة "، في: قراءات افريقية، متوفر على الرابط التالي: "http://www.qiraatafrican.com/view/?q=572"، (2014/02/17).

35- فتح الرحمن، عاصم أحمد الحاج. " أهداف الوجود الأمريكي العسكري في القارة الأفريقية "، في: سودارس، متوفر على الرابط التالي: "http://www.sudaress.com/sudanile/12323"، (2014/03/29).

36- فلينت، جولي. " الحرب الأخرى: الصراع العربي داخلي في دارفور "، متوفر على الرابط التالي: "www.smallarmssurveysudan.org/.../HSBA-WP-22-Th"، (2014/04/22).

37- كوش، عمر. " إفريقيا صراع ومسرح لتنافس القوى الإقليمية الصاعدة "، في: الاقتصادية، متوفر على الرابط التالي: "http://www.aleqt.com/2010/07/16/article_419329.html"، (2014/04/12).

38- لعروسي، محمد عصام. "العلاقات الدولية، شيء من النظرية وأخر التطبيق"، في: الحوار المتمدن 2012/12/16، متوفر على الرابط التالي: "http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83543"، (2014/03/09).

39- المحجوبي، خالد إبراهيم." العوائق التنموية في إفريقيا: تشخيص وعلاج"، في: حوار المتمدن، متوفر على الرابط التالي: "http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=205940"، (2014/03/25).

40- مخلوف، ساحل. " الأزمة المعقدة في الساحل الإفريقي "، متوفر على الرابط التالي: "http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/seminaires/archive/facult%C3%A9-de-droit-et-des-sciences-politiques/63"، (2014/05/02).

41- المديني، توفيق . " الاستهداف الخارجي من تدويل أزمة دارفور"، في تورس، متوفر على الرابط التالي:" http://www.turess.com/alwasat/5564"، (2014/03/24).

42- ناصري، سميرة. " الجريمة المنظمة عبر الساحل "، متوفر على الرابط التالي: "http://samiranasri.blogspot.com/2008/09/blog-post.html"، (2014/03/16).

43- هاشم، علاء ." الواقعية السياسية الجديدة في العلاقات الدولية "، في: الحوار المتمدن 2012/12/30، متوفر على الرابط التالي: "http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=338933"، (2014/03/06).

44- هلال، رضا محمد. " الوجود الصيني الاقتصادي في إفريقيا: فرص وتحديات "، في: الأهرام، متوفر على الرابط التالي: "http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221621&eid=370" (2014/04/21).

45- وولت، ستيفن." العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"،ترجمة، زقاغ عادل و زيدان زياني متواجد على الرابط التالي: "http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR"، (2014/03/09).

اللغة الأجنبية:

1- "tranc Sahara counterterrorism lnitaitive " , in:
http://www.globalsecurity.org/military/ops/tscti.htm" , (04/04/2014).

2- Benyoussef, Bouchra. " sahel 2009-drogue, contreterrorism ", in :
http://allafrica.com/peaceafrica/resources/view/00010608.pdf.
http://www.tchadonline.com/sahel-2009-drogue-contrebande-terroris ", (17/03/2014).

3- International crisis group, " Islamic terrorism in the shell :fact or fiction ? ", Africa report no.92, 31 march 2005, p 31, in :

4- NAJIB, ABDELHAK. "Pan Sahel Initiative et sécurité au Maghreb : Le Pentagone s'installe en Afrique subsaharienne",in :
http://www.lagazettedumaroc.com/articles.php?r=2&sr=830&n=512&id_artl=12650"
(01/04/2014).

5- Taylor, Ian." china's oil diplomacy in Africa" , in:
www.chathamhouse.org/sites/default/.../inta_579.pdf, (22/04/2014).

- **التقاريـر الـرسميـة:**

1- Ploch, Lauren. Africa Command: "US .Strategic Interests and the Role of the US Military in Africa", ***Congressional Research Service Report RL 34003***, July 22, 2011.

فهرس المحتويات